

فَضْلُ الْأَعْتَرِ فِي طَبَقَاتِ الْمُعْتَرِ

وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالَفِينَ

مِنْ أَمْثَلَاءِ

قَاضِي الْقَضَاةِ عِمَادُ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ
عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ

 pdfelement



[١ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعْسِرْ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عُدوانَ إلَّا على الظَّالِمِينَ ، وصَلَّى
الله على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَائِرِ الْمُرْسَلِينَ

لَمَّا ظَهَرَ مِنَ الْأَمِيرِ السَّيِّدِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ خُوَارَزْمِ شَاهٍ^(١) - أَدَامَ اللَّهُ عُلوَّهُ وَعُلوَّ أَهْلِ
الدِّينِ بِمَكَانِهِ - التَّمَشُّكُ بِطَرِيقَةِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ ، وَاعْتِقَادُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَصَارَ

(١) خُوَارَزْمِ شَاهٍ : كل من صار أميرًا لخوارزم يقال له خُوَارَزْمِ شَاهٍ (الآثار الباقية للبيروني : ١٠٣٩) ، والذي
عاصر القاضي عبد الجبار هو خُوَارَزْمِ شَاهٍ أَبُو الْعَبَّاسِ مَأْمُونُ بْنُ مَأْمُونٍ ، تَوَلَّى سَنَةَ ٣٩٠ هـ (معجم زامباور ٢ : ٣١٦) .
وَتُوفِيَ مَقْتُولًا سَنَةَ ٤٠٧ هـ (راجع ابن الأثير ٧ : ٢٨٢ ، مختصر الدول ص ٣١٢ كان آخر أمراء أسرته (الأسرة
الخوارزمية الأولى) التي انقرضت بوفاته وانتهت دولة المأمونيين ، وكان فاضلاً شهماً ، بينه وبين السلطان محمود
ابن سبكتكين صداقة متينة . وكان بينما عهد وقد تزوج أخته ، خدمه أبو الريحان البيروني سبع سنين . كما دخل أبو
منصور الثعالبي مؤلف كتاب « يتيمة الدهر » إلى خوارزم وعمل نديماً له ، وألف باسمه كتباً كثيرة .

وقد توفِّي خُوَارَزْمِ شَاهٍ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ مُنْتَصَفَ شَوَالِ سَنَةِ ٤٠٧ هـ ، وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ ٣٢ عَامًا ، عَلَى يَدِ
أَعْوَانِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ بْنِ سَبِكْتَكِينَ ، عَلَى أَثَرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمَا (أبو الفضل البيهقي : تاريخ بيهق ص
٧٣٤-٧٤٢) .

وَكَانَتِ الْمَأْمُونِيَّةُ بِخُوَارَزْمِ - أَمْرَاءُ خُوَارَزْمِ - مُعْتَزَلَةً ، يَعْظُمُونَ أَهْلَ الْكَلَامِ ، وَلَهُمْ كُتُبٌ إِلَى الشَّيْخِ
الْمُرْشِدِ بِاللَّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ وَقَاضِي الْقَضَاءِ ، كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَأْمُونِيُّ مِنْ بَيْنِهِمْ مُتَقَدِّمًا فِي ذَلِكَ ،
وَكَانَ أَكْثَرُ وَزَرَائِهِمْ وَأَكْثَرُ فُقَهَاءِ خُوَارَزْمِ مُعْتَزَلَةً ، وَبَقِيَ مِنْ آثَارِهِمْ شَيْءٌ يَسِيرٌ (شرح عيون المسائل لوجه
٩٠) . وَلَقَدْ أَلْفَ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخُوَارَزْمِيَّاتِ ، وَلَعَلَّهُ أَلْفَهُ لَخُوَارَزْمِ شَاهٍ الْمَذْكُورِ .

وَفِي سَنَةِ ٤٠٧ هـ مَلَكَ مُحَمَّدُ بْنُ سَبِكْتَكِينَ بِلَادَ خُوَارَزْمِ بَعْدَ مَلِكِهَا خُوَارَزْمِ شَاهٍ مَأْمُونِ بْنِ مَأْمُونٍ
(ابن كثير ٥ : ١٢ ، ابن الأثير ٧ : ٢٨٢ ، مختصر الدول ص ٢١٣) . راجع في مقدمة كتابنا هذا =

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَضَلَّ فِي ذَلِكَ مَثْبُوعًا ، مِنْ حَيْثُ اتَّبَعَ الْأَدْلَةَ ، وَأَنْفَ الْأَنْفَةِ الشَّدِيدَةَ مِنَ
 الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ ، وَالْإِعْتِرَارِ بِكَثِيرٍ مِمَّا اغْتَرَّ بِهِ الْكِبَارُ ، وَكَتَبَهُ إِلَيَّ مِنْ عَالِي حَضْرَتِهِ ،
 ٣ مَنْ رَفَعَ قَدْرَهُ وَعَظَّمَ مَحَلَّهُ ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَضْلِ الْعَمِيدِي^(١) الْخَادِمُ الْمُخْلِصُ ، بِأَنَّهُ
 - أَدَامَ اللَّهُ عَزَّه - يُحِبُّ أَنْ أُمْلِيَ كِتَابًا فِي أَنَّ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ
 وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَهُوَ الَّذِي مَرَّ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِالتَّشْبِيهِ وَالْجَبَرِ
 ٦ وَسَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ ، هِيَ حَادِثَةٌ حَالًا فَحَالًا ، مِنْ قَوْمٍ لَا عِلْمَ لَهُمْ ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ
 بِالتَّقْلِيدِ وَاتِّبَاعِ الْعَامَّةِ .

فَرَأَيْتُ التَّسْرِعَ إِلَى ذَلِكَ وَاجِبًا ، لِيَعْلَمَ الْأَمِيرُ السَّيِّدُ الْمَلِكُ الْعَادِلُ - أَطَالَ اللَّهُ
 ٩ أَيَّامَهُ وَحَرَسَ مَكَانَهُ - أَنَّهُ فِيمَا تَمَسَّكَ بِهِ ، مُوَافِقٌ لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالْأَيْمَّةُ ،
 وَأَنَّ مَنْ خَالَفَهُ فَهُوَ مُخَالِفٌ لَهُمْ ، وَلَكِي يَأْنَسُ بِكَثْرَةِ مُوَافِقِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، فَيُثَبِّتُ
 عِنْدَ اللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ .
 ١٢ وَأَذْكُرُ^(a) طَبَقَاتِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَمَنْ اخْتُصَّ مِنْهُمْ بِالْعِلْمِ وَالتَّقَدُّمِ فِيهِ وَتَأْلِيفِ
 الْكُتُبِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِرِضَاهُ وَمَحَبَّتِهِ ، وَاللَّهُ يُدِيمُ

(a) فِي الْأَصْلِ : « وَذَكَرَ » ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثَبْنَا .

= اضْطَهَادَ مُحَمَّدَ بْنَ سَبْكْتَكِينٍ لِلْمُعْتَزَلَةِ سَنَةَ ٤٠٨ هـ ، أَيَّ بَعْدَ وَفَاةِ خَوَارِزْمِ شَاهِ بِسَنَةِ وَاحِدَةٍ ثُمَّ إِحْرَاقَهُ
 لِكُتُبِهِمْ سَنَةَ ٤٢٠ هـ .

وَجَاءَ فِي (مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٩: ١٢٤) فِي أَثْنَاءِ تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الضُّبِّيِّ أَنَّهُ أَقَامَ بِخَوَارِزْمَ مَدَّةً ،
 وَانْتَفَعَ النَّاسُ بِعُلُومِهِ ، وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَكْبَارِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ ، مِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ وَهُوَ الَّذِي
 أَدْخَلَ إِلَى خَوَارِزْمَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ وَنَشَرَهُ بِهَا ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ لِجَلَالَتِهِ وَتَمَذَّهَبُوا مَذْهَبَهُ مِنْهُمْ
 الزَّمَخْشَرِيُّ . وَمَاتَ بِمَرْوِ سَنَةَ ٥٠٧ هـ ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ بَعْضُ الشَّكِّ ، فَلَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرٍ هَذَا
 قَدْ عَاشَ ١٠٠ سَنَةً فَيَكُونُ قَدْ وُلِدَ سَنَةَ ٤٠٧ هـ وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا خَوَارِزْمُ شَاهٍ .

(١) أَبُو الْفَضْلِ الْعَمِيدِي (لَعَلَهُ مِنْ وَرَثَةِ خَوَارِزْمِ شَاهٍ) ، وَهُوَ الْأَسَاطِذُ الرَّئِيسُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ الْعَمِيدِ
 (الصَّاحِبُ بْنُ عَبَادٍ فِي بَدَايَةِ الْهَدَايَةِ ص ١٩) .

عِزُّ الدِّينِ بِمَكَانِهِ ، وَيَجْعَلُهُ مِمَّنْ يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ وَيُحَمَّدُ ، بَعْدَ عُمَرِ طَوِيلَ وَعَيْشٍ سَعِيدَةٍ عَاقِبَتُهُ ، إِنَّهُ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ .

- ٣ هذا ولا ظُلْمَ أَعْظَمَ مِنْ خُرُوجِ الْمَرْءِ عَنْ طَرِيقَةِ الصَّوَابِ فِي الْعِلْمِ [٢] وَالْعَمَلِ ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخُسْرَانِ فِي الْحَالِ وَالْعَاقِبَةِ ، مَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الآية ٦ سورة الأنعام] . وَهَذَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ لَا يُعْلَمُ بِالْمُشَاهَدَةِ ، ٦ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَتَّبِعَ الْأَدْلَةَ وَيَنْظُرَ فِيهَا لِيَعْلَمَ ، وَيَكُونَ عَمَلُهُ بِحَسَبِ ذَلِكَ ، فَالطَّرِيقَةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةٌ ، وَالْخُرُوجُ عَنْهَا السُّبُلُ الْمُتَفَرِّقَةُ الَّتِي لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ لَا طَرِيقَ لَهُ يَحْصُرُهُ ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ كَيْفَ خُرُوجِ الْفِرْقَةِ الْمُبْطِلَةِ عَنْ هَذِهِ ٩ الطَّرِيقَةِ ، وَكَيْفَ حَدَثَ الْخِلَافُ فِي الْأَذْيَانِ بَعْدَ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

pdfelement

فَصْلٌ

١٣٩

فِي بَيَانِ هَذِهِ الْأَدْلَةِ

١٢

- أَوَّلُهَا : دَلَالَةُ الْعَقْلِ ، لِأَنَّ بِهِ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ، وَلِأَنَّ بِهِ يُعْرِفُ أَنَّ ١٢ الْكِتَابَ حُجَّةٌ ، وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، وَرُبَّمَا تَعَجَّبَ مِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ بَعْضُهُمْ ، فَيُظَنُّ أَنَّ الْأَدْلَةَ هِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ فَقَطْ ، أَوْ يَظُنُّ أَنَّ الْعَقْلَ إِذَا كَانَ يَدُلُّ ١٥ عَلَى أُمُورٍ فَهُوَ مُؤَخَّرٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُخَاطَبْ إِلَّا أَهْلَ الْعَقْلِ ، وَلِأَنَّ بِهِ يُعْرِفُ أَنَّ الْكِتَابَ حُجَّةٌ ، وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، فَهُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَإِنْ كُنَّا نَقُولُ : إِنَّ الْكِتَابَ هُوَ الْأَصْلُ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ التَّنْبِيْهَ ١٨ عَلَى مَا فِي الْعُقُولِ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ الْأَدْلَةَ عَلَى الْأَحْكَامِ ، وَبِالْعَقْلِ يُمَيِّزُ بَيْنَ أَحْكَامِ

الأفعال ، وبين أحكام الفاعلين ، ولولاه لما عَرَفْنَا مَنْ يُوَاحِدُ بِمَا يَتْرُكُهُ أَوْ بِمَا يَأْتِيهِ ،
 مَنْ يُحَمَّدُ وَمَنْ يُذَمُّ ، ولذلك تَزُولُ الْمُوَاحِدَةُ عَمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ ، ومتى عَرَفْنَاهُ بِالْعَقْلِ
 ٣ إِلَهًا مَنْفَرِدًا بِالْإِلَهِيَّةِ ، وَعَرَفْنَاهُ حَكِيمًا - يُعَلِّمُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ دَلَالَةٌ ، ومتى عَرَفْنَاهُ
 مُرْسِلًا لِلرَّسُولِ وَمُمَيِّزًا لَهُ بِالْأَعْلَامِ الْمُعْجِزَةِ مِنَ الْكَذَّابِينَ ، عَلِمْنَا أَنَّ [٢ظ] قَوْلَ
 الرَّسُولِ حُجَّةٌ ، وَإِذَا قَالَ ﷺ : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا » ، و« عَلَيْكُمْ
 ٦ بِالْجَمَاعَةِ » ، عَلِمْنَا أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ .

فَصْلٌ

فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ دَالَّةٌ عَلَى مَا نَقُولُهُ

٩ وَإِذَا عَرَفْنَا أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ ، عَلِمْنَا أَنَّ لَهُ
 فَاعِلًا ، وَعَلِمْنَاهُ مُخَالَفًا لَهُ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى أَقْدَرِ الْقَادِرِينَ مِنَّا ، فَعَلِمَ
 بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَادِرٍ مُخَالِفٍ لِهَذِهِ الْأَجْسَامِ ، نَعْلَمُهُ حَيًّا عَالِمًا قَدِيمًا ، مَا نَعْلَمُهُ
 ١٢ قَادِرًا ، وَنَعْلَمُهُ سَمِيعًا بَصِيرًا مُدْرِكًا ، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا ثَانِي لَهُ بِالْأَدْلَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَلِأَنَّ
 إِنَّمَا نَعْرِفُهُ بِأَفْعَالِهِ ، فَفَعْلُهُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُحْكَمَةِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَالِمٌ ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
 حَيٌّ قَدِيمٌ ، وَإِلَّا كَانَ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى أَوَّلِ الْأَفْعَالِ ، فَكَانَ الْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى
 ١٥ أَنَّهُ وَاحِدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ ، وَمَا سِوَاهُ مُحَدَّثٌ ، وَأَنَّهُ عَدْلٌ لَا يَجُورُ وَلَا
 يُحِبُّ الْفُسَادَ ، وَأَنَّهُ صَادِقٌ فِي كُلِّ أَخْبَارِهِ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ ارْتَكَبَ
 مَعَاصِيَهُ بِخِلَافِ مَنْ يُطِيعُهُ فِي بَابِ الذَّمِّ لَهُ ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا النَّصِيحَةَ فِي
 ١٨ الدِّينِ ، بِأَنْ نَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ، عَلَى حَسَبِ شَرْطِ الطَّاعَةِ ، وَهَذِهِ
 الْجُمْلَةُ يَدْخُلُ فِيهَا مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنَ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ

١٤٠ جُمْلَةً لَا اخْتِلَافَ فِيهَا ، وَهِيَ الَّتِي مَضَى عَلَيْهَا النَّبِيُّ - عَلَيْهِ/ السَّلَامُ - وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنْ حَدَّثَ مِنْ الْخِلَافِ مَا حَدَّثَ ، وَهُوَ الَّذِي نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ ، وَوَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ ، وَمَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ الْأَوَّلُ ، إِذْ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّ مَا فِي « سُورَةِ الصَّمَدِ » حَقِيقَةٌ ، وَكَذَلِكَ مَا فِي آيَةِ الْكُرْسِيِّ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الآية ١١ سورة الشورى] حَقِيقَةٌ فِي التَّوْحِيدِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [الآية ٦٥ سورة مريم] . وَقَوْلُهُ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾ [الآية ٢٢ سورة البقرة] ، وَغَيْرَ ذَلِكَ [٣] مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ .

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ^(١) سَأَلَ أَبَا الْهَذِيلِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى : مَا هُوَ؟ فَقَالَ : هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا مَا أُرِيدُ ، فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ . فَقَالَ لَهُ : كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الآية ٣ سورة الحديد] . فَقَالَ هِشَامُ : هُوَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ : هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ . فَقَالَ لَهُ : لَا يُقْنِعُنِي هَذَا الْجَوَابُ . فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ : وَأَخْفِزَعُونَ لَمْ يُقْنِعْهُ جَوَابُ مَنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنِّي ، وَهُوَ مُوسَى حِينَ قَالَ : ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الآية ٧ سورة الدخان] ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِفِعْلِهِ وَخَلْقِهِ ، وَيَبَيِّنُ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، فَإِنَّ هِشَامًا كَانَ مُشَبِّهًا ، فَقَالَ : إِنَّ الْجِسْمَ لَا يَخْلُو مِنْ دَلَالَةِ الْحَدَثِ^(٢) ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ اللَّهَ

(١) هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ مِنْ مَشَائِخِ الرَّافِضَةِ ، ذَكَرَ النَّدِيمُ وَفَاتَهُ بَعْدَ نَكْبَةِ الْبَرَامِكَةِ بِمُدَّةٍ مُسْتَتْرًا ، وَكَانَتْ نَكْبَةُ الْبَرَامِكَةِ سَنَةَ ١٨٧ هـ (الفهرست ١: ٦٣٢) ، وَانْظُرْ كَذَلِكَ مَرْجُوحُ الذَّهَبِ ٤: ٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢١: ٢٣ ، الرِّجَالُ لِلنَّجَاشِيِّ ٢: ٣٩٧-٣٩٨ ، فَهْرَسْتُ الطُّوسِي ٢٥٨-٢٥٩ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٠: ٥٤٣-٥٤٤ وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ وَفَاتَهُ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ وَالْعِشْرِينَ (مَا بَيْنَ سَنَتَيْ ٢٢١-٢٣١ هـ) ، الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٢٧: ٣٤٦-٣٤٧ ، لِسَانُ الْمِيزَانِ ٦: ١٩٤ ، *W. MADELUNG, El²* ، art. *Hishām b. al-Hakam II*, pp.513-15.

(٢) أَوْرَدَ الْمَسْعُودِيُّ مُنَازَرَةً أُخْرَى بَيْنَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْعَلَّافِ وَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، وَمُنَازَرَةً بَيْنَ هِشَامِ =

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِزَةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

تعالى قَدِيمٌ ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَتَّيِّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم ﴾ [الآية ١٠٤ سورة يونس] ، فَنَبَّهَهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْيِي وَيُمِيت ، على أَنَّهُ هُوَ الْإِلَهُ دُونَ الْأَصْنَامِ .

وقد صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَفَكَّرُوا فِي نِعْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ »^(١) ؛ لِأَنَّ نِعَمَهُ إِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ ، فَالْفِكْرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِطَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ ، كَأَنَّهُ تَفَكَّرَ فِي كَيْفِ هُوَ ، وَفِي مَا الَّذِي يُشَبِّهُهُ ، وَذَلِكَ مَحْظُورٌ .

١٤١ / وقد صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ : عَلَّمَنِي مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ . فَقَالَ ﷺ : « مَاذَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْعِلْمِ حَتَّى تَسْأَلَنِي عَنْ غَرَائِبِهِ ؟ » . فَقَالَ : وَمَا رَأْسُ الْعِلْمِ ؟ قَالَ : « مَعْرِفَةُ اللَّهِ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ؛ بِأَنْ تَعْرِفَهُ بِلَا مِثْلٍ وَلَا شَبِيهِ ، وَأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ وَاحِدٌ . وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ : « وَأَنْ تَسْتَعِدَّ لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِهِ » . فَجَمَعَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَتَّصِلُ بِالْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالْعِلْمِ أَنَّهُ لَا ثَانِي لَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَكْثُرِ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ [٣ظ] لَا مَكْلَفَ إِلَّا وَمَعَهُ دَلِيلُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِصِفَاتِهِ .

١٥ فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْعَدْلِ ، فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْقَبِيحِ وَغَنِيًّا عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِنَّمَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ يَشْتَهِي وَيَتَغَدَّى ، وَتَصِحُّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ ، وَمَنْ هَذَا حَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ الْقَبِيحَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا حَصَلَ الثَّقَةُ بِكَلَامِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ

= وَعَمَرُو بْنُ عُيَيْدٍ (مَرْجُوحُ الذَّهَبِ ٢١: ٢٣) .

(١) وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ لِلْسَخَاوِيِّ ص ١٤٥٩ ، وَفِي كَشْفِ الْخَفَاءِ لِلْعَجَلُونِيِّ ٣١١: ١ وَذَكَرَا طَرُقَ رَوَايَتِهِ وَأَسَانِيدَهُ وَالرَّوَايَةَ عَنْهُمَا : « تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ » ، وَزَادَا رَوَايَاتٍ أُخْرَى : « تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ » ، وَ« تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ » .

- وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴿[الآية ١٨ سورة آل عمران] . وهو العدل ، وقال : ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الآية ٢٩ سورة الأعراف] ، وقال : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الآية ٤٦ سورة فصلت] ، وقال : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الآية ٤٠ سورة العنكبوت] ، وقال : ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [الآية ١٦ سورة غافر] ، وقال : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الآية ٤٦ سورة فصلت] . ونفى عن نفسه أن يكلف أحدا إلا وسعته ، والوسع دون الطاقة .

- وصح عنه ﷺ ، أنه روى عن ربه : « إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته محرما بينكم فلا تتظالموا ، يا عبادي أنتم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب ولا أباي ، فاستغفروني أغفر لكم » .

- ١٤٢ /وروي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : كنت أصب الماء على يدي رسول الله ﷺ فسقط الإناء من يدي فانكسر ، فقلت : الأمر مفروغ منه ، فغضب - عليه السلام - وقال : « إن كان الأمر مفروغا منه فلاي شيء بعثت ، ولأي شيء بعثت الأنبياء » .

- ١٥ فأما ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ من القول بالعدل فظاهر .

فَصْلٌ

فِيمَا حَدَّثَ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الصَّلَاةِ^(١)

- ٣ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ أَوَّلَ اخْتِلَافٍ حَدَّثَ هُوَ اخْتِلَافُهُمْ فِي أَمْرِ عُثْمَانَ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ ، لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ لَا يُعَدُّ خِلَافًا ؛ [٤] لِأَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يُصَوِّبُ بَعْضًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ أَهْلِ الرَّدَّةِ ، لِأَنَّهُ خِلَافٌ وَقَعَ فِي غَيْرِ أَهْلِ الْمِلَّةِ ، لِأَنَّهُمْ ارْتَدُّوا وَكَفَرُوا ، لِذَلِكَ قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَاجْتَمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى ذَلِكَ ، فَرَأَى قَوْمٌ خَلَعَ عُثْمَانَ وَمُحَارَبَتَهُ . قَالَ : وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُثْمَانَ وَلَّى قَوْمًا فَعَمِلُوا بِغَيْرِ الْحَقِّ ، كَالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ^(a) وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ^(a) وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ ، وَكَانَ عُثْمَانُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ وَلَا يَقْبَلُ مَا يُقَالُ فِيهِمْ ، لِحُسْنِ ظَنِّهِ بِهِمْ ، وَكَثُرَ الْمُتَظَلِّمُونَ عَلَى بَابِهِ ، وَكَانَ هُنَاكَ قَوْمٌ يُغْرُونَ هَؤُلَاءِ الْمُتَظَلِّمِينَ ، فَيُظَنُّ بِذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ إِلْقَاءُ مَنْ قَبْلَهُمْ وَإِغْرَاءُ ، مِثْلَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ الَّذِي عَزَلَهُ عَنْ مِصْرَ ، فَإِنَّهُ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي تَقْبِيحِ صُورَةِ أُمُورِهِ .
- ٩ وَرُوي أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ كُتُبًا إِلَى الْبِلَادِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى عُثْمَانَ ، وَأَنَّهُ غَيَّرَ وَبَدَّلَ ، وَعَظُمَتِ الْفِتْنَةُ فِي ذَلِكَ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا عُوتِبَ احْتِجَّ لِنَفْسِهِ بِمَا يُقْبَلُ مِثْلُهُ .
- ١٢
- ١٥

(a-a) زيادة من شرح العيون ورقة ١٠ .

(١) راجع هذا الفصل أيضًا عند الحاكم الجشمي في شرح عيون المسائل ، ورقة ٩-١٢ .

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِي^(١) فِي أَوَّلِ مَا جَرَى مِنَ الْخِلَافِ يَوْمَ السَّقِيْفَةِ ،
وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِيهِ الْخِلَافُ وَزَالَ عَنْ قُرْبٍ .

*
* *

١٤٣ / قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ : ثُمَّ حَدَّثَ ثَانِيًا خِلَافُ أَصْحَابِ الْجَمَلِ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ
أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَكَانُوا عَلَى خَطَأٍ عَظِيمٍ ، وَثَبَّتَ نَدَامَةُ الْقَوْمِ .
قَالَ : ثُمَّ حَدَّثَ الْخِلَافُ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرُو وَأَهْلِ الشَّامِ ، وَتُسَبَّبَ إِلَى ذَلِكَ
بِقَتْلِ عُثْمَانَ .

وَذَكَرَ مِنْ مَثَالِبِ مُعَاوِيَةَ وَإِقْدَامِهِ عَلَى الْأُمُورِ الْعِظَامِ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ ، قَالَ : ثُمَّ
حَدَّثَ مِنْ بَعْدُ ، عِنْدَ تَحْكِيمِ الْحَكَمَيْنِ ، رَأْيِي الْخَوَارِجِ وَمَا أَظْهَرُوهُ مِنْ تَكْفِيرِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ ، حَتَّى كَانَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي مُنَازَرَتِهِمَا مَا تَبَيَّنَ بِهِ الْحَقُّ ،
وَامْتَدَّ مَذْهَبُهُمْ هَذَا وَعَظُمَ بِهِ الْفَسَادُ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ .

قَالَ : ثُمَّ حَدَّثَ فِي آخِرِ أَيَّامِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَوْلُ ابْنِ
سَبَأٍ ، وَإِفْرَاطِهِ فِي وَصْفِهِ وَتَعْظِيمِهِ ، وَاسْتِنْقَاضِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا -
رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَدَعَاهُ وَزَجَرَهُ وَنَفَاهُ عَنِ الْكُوفَةِ ، فَصَارَ إِلَى الْمَدَائِنِ ، وَأَقَامَ بِهَا
[٤ظ] إِلَى أَنْ مَاتَ عَلِيٌّ ، فَرَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَاسْتَدْعَى قَوْمًا مِنْ أَهْلِهَا ، فَبَقِيَتْ
مَضْرُوتُهُ إِلَى الْآنَ ، وَهِيَ الْوَقِيعَةُ فِي أَصْحَابِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَأَنَّ عَلِيًّا -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ .

(١) كتاب المقالات للبلخي ورقة ٦ و .

*
* *

٣ قال أبو علي: ثم حَدَّثَ رَأْيِي الْمَجْبِرَةَ مِنْ مُعَاوِيَةَ لَمَّا اسْتَوَلَى عَلَى الْأَمْرِ وَرَأَاهُمْ لَا يَأْتُمِرُونَ بِأَمْرِهِ، فَجَعَلَ لَا يُمَكِّنُهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَأَوْهَمَ أَنَّ الْمُنْكَرَ لِفِعْلِهِ قَدْ ظَلَمَهُ فقال: «لو لم يَرِنِي رَبِّي أَهْلًا لِهَذَا الْأَمْرِ، مَا تَرَكْنِي وَإِيَّاهُ، وَلَوْ كَرِهَ اللَّهُ تَعَالَى مَا نَحَرْتُ فِيهِ لَغَيْرِهِ».

٦ وكانَ إِذَا ذُكِرَ فِيمَنْ حَارَبَهُ الْغَلْبَةُ يَقُولُ: كَيْفَ رَأَيْتُمْ صُنْعَ اللَّهِ؟ فَيُضِيفُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ، يَسْتَدْعِي بِذَلِكَ إِلَى تَقْوِيَةِ بَاطِلِهِ، وَكَانَ يَقُولُ: «أَنَا خَازِنٌ مِنْ خُزَّانِ اللَّهِ تَعَالَى، أُعْطِيَ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأُمْنَعُ مَنْ مَنَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَوْ كَرِهَ اللَّهُ أَمْرًا لَغَيْرُهُ».

*
* *

٩ قال أبو علي: وَحَدَّثَ مِنْ مُلُوكِ بَنِي أُمَيَّةٍ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ أَتَرَوْنِي قَاتِلْتُكُمْ عَلَى الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّكُمْ تَقُومُونَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَاتِلْتُكُمْ عَلَى أَنَّ أَتَأْمُرُ عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ.

١٢ /وَحَكِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ مِنْ خُزَّانِ اللَّهِ، أُعْطِيَ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ وَأُمْنَعُ مَنْ مَنَعَهُ اللَّهُ». فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو الدَّرْدَاءِ^(١) فَقَالَ لَهُ: «كَذَبْتَ يَا مُعَاوِيَةُ، وَاللَّهِ إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ مَنَعَهُ اللَّهُ، وَتَمْنَعُ مَنْ أَعْطَاهُ»، وَكَذَبَهُ أَيْضًا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ^(٢).

(١) في شرح العيون ورقة ١١: أبو ذرٍّ، وهو أبو ذرٍّ الغفاري، واخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَأَرْجَحُ أَسْمَاءَهُ: جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ، كَانَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَفَضَائِلِهِمْ (أَسَدُ الْغَابَةِ ٥: ١٨٦)، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ هُوَ عُومِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ، كَانَ صَحَابِيًّا جَلِيلًا فَقِيهًا حَكِيمًا (أَسَدُ الْغَابَةِ ٥: ١٨٥).

(٢) عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ أَضْرَمَ بْنِ فَهْرِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ-

وَحِكِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُلُوكِ بَنِي أُمَيَّةَ مَنْ يَقُولُ بِالْإِلْحَادِ عَلَانِيَةً ، إِلَّا الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ ، فَإِنَّهُ بَلَغَ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ رَمَى الْمُصْحَفَ وَقَالَ :
[الوافر]

٣ أَتَوَعِدُنِي الْحِسَابَ وَلَسْتُ أَدْرِي أَحَقًّا مَا تَقُولُ مِنَ الْحِسَابِ
فَقُلْ لِلَّهِ يَمْنَعُنِي طَعَامِي وَقُلْ لِلَّهِ يَمْنَعُنِي شَرَابِي
وَكَانَ يَأْمُرُ جَوَارِيَهُ أَنْ يُغْنَيْنَ لَهُ بِذَلِكَ . وَمَا قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ (١) :

٦ لَيْتَ أَشْيَاخِي بَيِّدِرَ شَهِدُوا جَزَعَ الْخَزْرَجِ مِنْ وَقَعِ الْأَسَلِ (٢)
وَذَكَرَ عَنِ الْحَجَّاجِ (٣) مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ عَظِيمَةً ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « خَلِيفَةُ
الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ أَفْضَلُ ، أَمْ رَسُولُهُ فِي حَاجَتِهِ ؟ » يُوْهِمُ بِذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ [٥٠] بَنَ
٩ مَرْوَانَ أَفْضَلَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

فهذا الأمرُ ، الذي هو الجَبَرُ ، نَشَأَ فِي بَنِي أُمَيَّةَ وَمُلُوكِهِمْ وَظَهَرَ فِي أَهْلِ الشَّامِ ثُمَّ بَقِيَ
فِي الْعَامَّةِ وَعَظُمَتِ الْفِتْنَةُ فِيهِ ، وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ عَلِمَ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى أَنَّهُ
١٢ قَالَ : « ابْنَ آدَمَ ، بِفَضْلِ نِعْمَتِي قَوِيَتْ عَلَى مَعْصِيَتِي ، وَبِعِصْمَتِي وَعَوْنِي أَذَّيْتُ إِلَيَّ
فَرَائِضِي ، فَأَنَا أَوْلَى بِإِحْسَانِكَ مِنْكَ ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِذَنْبِكَ مِنِّي . / فَالْخَيْرُ مِنِّي إِلَيْكَ بِمَا
أَوْلَيْتُكَ أَبَدًا ، وَالشَّرُّ مِنْكَ إِلَيَّ بِمَا جَنَيْتَ عَلَيَّ ^(a) فلي الْحَمْدُ بِذَلِكَ وَلِي الْحُجَّةُ عَلَيْكَ » .

(a) بهامش الأصل : أَظُنُّهُ : نَفْسُكَ (أَي : بِمَا دَنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ) ، وَفِي شَرْحِ عَيُونِ الْمَسَائِلِ : بِمَا
جَنَيْتَ وَلِي الْحَمْدُ بِذَلِكَ

=وفقهاهم . تُوفِّيَ سَنَةَ ٣٤ هـ بِالرَّمْلَةِ بِفِلَسْطِينَ ، وَقِيلَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ (أَسَدُ الْغَابَةِ ٣ : ١٠٦) .

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ آخِرُ شُعْرَاءِ قُرَيْشِ الْمَعْدُودِينَ ، وَكَانَ يَهْجُو الْمُسْلِمِينَ
وَيُحَرِّضُ عَلَيْهِمْ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، وَأَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ (طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ ١٩٨ ، وَالْأَغَانِي ١٥ : ٧٩ ، وَسَمَطُ اللَّكِّي ٢٨٧) .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمِ الْخَيْدِ .

(٣) هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ .

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَثَبَاتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

وعن أُتَيْي بن كَعْب^(١) أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَام - يَقُولُ : «الشَّقِيَّ مَنْ شَقِيَ بِعَمَلِهِ ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِعَمَلِهِ»^(٢) .

٣ وعن ابن عَبَّاسٍ : « لَا تَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَبَرَ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي فَتُجَوِّرُوهُ ، وَلَا تَقُولُوا إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ مَا الْعِبَادَ عَامِلُوهُ فَتُجْهَلُوهُ » . وعنه أيضًا أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا تَنَزَّهَ عَنْهُ ، فَقَدْ أَغْطَمَ الْفِرْيَةَ عَلَيْهِ » .

٦ وَرَوَى أَنَسُ^(٣) عَنْهُ قَالَ : « مَا هَلَكَتْ أُمَّةٌ قَطُّ ، حَتَّى يَكُونَ الْجَبَرُ قَوْلَهُمْ » .

٩ وعن ابن عُمر^(٤) أَنَّ رَجُلًا قَامَ إِلَيْهِ فَقَالَ : « يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّ أَقْوَامًا يَزْنُونَ وَيَسْرِقُونَ وَيَشْرَبُونَ الْخُمُورَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَيَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ^a » ، وَيَقُولُونَ كَانَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ ، وَلَمْ نَجِدْ مِنْهُ بُدًّا » ، فَغَضِبَ ، ثُمَّ قَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، قَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهَا فَلَمْ يَحْمِلْهُمْ عِلْمُ اللَّهِ عَلَى فِعْلِهَا » .

١٢ حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مِثْلُ عِلْمِ اللَّهِ كَمِثْلِ السَّمَاءِ الَّتِي أَظْلَتَكُمْ ، وَالْأَرْضِ الَّتِي أَقْلَتَكُمْ ، فَكَمَا لَا تَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ ، وَكَمَا لَا تَحْمِلُكُمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ عَلَى الذُّنُوبِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَحْمِلُكُمْ عِلْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا » .

a) فِي الْأَصْلِ : الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَضَرَبَ بِالشُّطْبِ عَلَى « إِلَّا بِالْحَقِّ » .

(١) أُتَيْي بْنُ كَعْبٍ بْنُ قَيْسٍ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ ، اخْتَلَفَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٣٠ هـ (أَسَدُ الْغَابَةِ ١: ٤٩) .

(٢) الْحَدِيثُ فِي شَرْحِ الْعَيُونِ ، بِتَقْدِيمِ « السَّعِيدُ .. وَالشَّقِيَّ .. » .

(٣) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، اخْتَلَفَ فِي وَفَاتِهِ ، فَقِيلَ سَنَةَ ٩٠ أَوْ ٩١ أَوْ ٩٢ أَوْ ٩٣ لِلْهَجْرَةِ (أَسَدُ الْغَابَةِ ١: ١٢٧) .

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ ، أَسْلَمَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ ، وَشَهِدَ الْكَثِيرَ مِنَ الْغَزَوَاتِ وَالْفَتْوحِ ، رَوَى كَثِيرًا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ شَدِيدَ الْاحتِيَاظِ وَالتَّوْقِي لِدِينِهِ فِي الْفِتَوَى ، تَوَفَّى سَنَةَ ٧٣ هـ (أَسَدُ الْغَابَةِ ٣: ٢٢٧) .

/ثم قال ابنُ عُمرَ: «لَعَبْدٌ يَعْمَلُ بِالْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ يُقَرِّئُ بِذَنْبِهِ عَلَى نَفْسِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْلَى بِالْخَطِيئَةِ مِنْهُ».

وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَجْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلَائِقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ بُطْنَانِ الْعَرْشِ: أَلَا كُلُّ مَنْ بَرَأَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَنْبِهِ [هـظ] وَالزَّمَهُ نَفْسَهُ، فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّةَ آمِنًا غَيْرَ خَائِفٍ».

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٢): مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ مِنَ اللَّهِ فَقَدْ أَغْطَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾ [الآية ٦٠ سورة القصص].

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي». وَقَالَ فِي جَمَلَتِهِ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ».

وَعَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ «سُبْحَانَ اللَّهِ» فَقَالَ: «هُوَ تَنْزِيهُ اللَّهِ عَنْ كُلِّ شَرٍّ»^(٣).

وَالْمَرْوِيُّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ لَمَّا انْصَرَفَ مِنْ صِفِّينَ، قَامَ إِلَيْهِ شَيْخٌ فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى الشَّامِ، أَكَانَ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، مَا هَبَطْنَا وَادِيًا، وَلَا عَلَوْنَا تَلْعَةً، إِلَّا بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ»، فَقَالَ ذَلِكَ الشَّيْخُ: «عِنْدَ اللَّهِ أَحْتَسِبُ عَنَائِي، مَا أَحْتَسِبُ لِي مِنَ الْأَجْرِ شَيْئًا؟» فَقَالَ: «بَلْ عَظَّمَ اللَّهُ لَكُمْ الْأَجَرَ فِي مَسِيرِكُمْ وَمُنْقَلَبِكُمْ، وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، صُدِّيٌّ بَنُ عَجْلَانَ. سَكَرَ مَصْرَ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى حِمَاصَ فَسَكَنَهَا وَمَاتَ بِهَا سَنَةً إِحْدَى وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ سَنَةُ سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَكَانَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالشَّامِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (الاستيعاب ٢: ٧٣٦، ٤: ١٦٠٢).

(٢) الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَسَمَّاهُ تَرْجَمَتَهُ.

(٣) الْعِبَارَةُ فِي شَرْحِ الْعَيُونِ: هُوَ تَنْزِيهِهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ.

- حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرين»، فقال الشيخ: «وكيف ذاك والقضاء والقدر ساقانا^(a) وعنه كان مسيرنا». فقال أمير المؤمنين: «لعلك /تظن قضاء لازماً ١٤٧
وقدراً حتماً، لو كان ذلك لبطل الثواب والعقاب والوعيد، وما كانت تأتي ٣
من الله لائمة للذنب، ولا محمدة لحسن، ولا كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المذنب، ولا المسيء أولى بعقاب الإساءة من المحسن، تلك مقالة ٦
إخوان الشيطان وعبد الأوثان، وخصماء الرحمان، وشهداء الزور، وهم قدرية الأمة ومجوسها، إن الله - تبارك وتعالى - أمر تحييراً، ونهى تحذيراً، ولم يكلف ٦
جبراً، ولا بعث الأنبياء - عليهم السلام - عبثاً، ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ٩
كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [الآية ٢٧ سورة ص]. فقال الشيخ: «وما ذلك الذي ساقنا؟ قال أمر الله تعالى بذلك وإرادته. ثم قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الآية ٢٣ سورة الإسراء]. قال: فنهض الشيخ مسروراً بما سمع وهو يقول:

[البسيط]

- أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النشور من الرحمان رضواناً ١٢
أوضحت من ديننا ما كان مشتتاً جزاك ربك عنا فيه إحساناً
[٦٠] ومشهور عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه سئل عن الكلالة، فقال: ١٥
«أقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان». ومثله عن عبد الله بن مسعود، حيث سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها الصداق، أنه قال: «أقول فيها برأبي»، على نحو ما قدمنا.
وكذلك عن غيرهما من الصحابة، فقد كان الأمر ظاهراً عندهم في باب ١٨
العَدْلِ كما نقوله، حتى حدث من معاوية ومن بعده ما حكينا عنهم، وإنما أتوا في

(a) كذا في الأصل ولعلها: وعنهما.

- ذلك ؛ لأنه كان عندهم ؛ أَنَّ الْقَضَاءَ وَالْقَدَرَ معناهما الخلق ، فكل ما قضاؤه الله وقدره فقد خلقه ، وكل ما خلقه فقد شاءه ، ولو عَلِمُوا أَنَّ الْقَضَاءَ قد يكون بمعنى الأمر والإلزام كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ وقد يكون بمعنى الكناية والإخبار والإعلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [الآية ٤ سورة الإسراء] ، لَوَجِبَ أَنْ يَتَأَوَّلُوا ما ذُكِرَ مِنْ قَضَاءِ الله في كُلِّ الْأَعْمَالِ على معنى الجبر ، وفي / العبادات على معنى الإلزام ، فَأَمَّا حَمْلُهُمْ ذلك على الخلق ، ففيه إبطال الأمر والنهي ؛ لأنه تعالى إِنَّ كَانَ يَخْلُقُ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ ، فلا وَجْهَ لِلتَّكْلِيفِ ، ولا لِلزُّمِ والمدح ، ولا لِلثَّوَابِ ، ولا الْعِقَابِ ، كما إِذَا خَلَقَ لَوْنَ الْإِنْسَانِ مِنْ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ ، لا يَصِحُّ ذلك فيه ، وكيف يجوز أَنْ يَخْلُقَ الْكُفْرَ فِيهِمْ ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْهُ ، وَيَزْجُرَهُمْ عَنْ فِعْلِهِ ، وَيُحَاسِبُ عَلَيْهِ وَيُسَائِلُ عَنْهُ ^(a) وكيف يَجُوزُ أَنْ يَنْعَثَ الْأَنْبِيَاءُ إِلَى خِلَافِهِ وَتَرْكِه ، وهو يَخْلُقُ ذلك فِيهِمْ ؟

*
* *

- ثم نَشَأَ قَوْمٌ بَعْدَ بَنِي أُمَيَّةَ فَرَعَمُوا : أَنَّ الله تعالى يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ ما لا يُطَاقُ ، وقالوا : إِذَا عَلِمَ اللهُ فِي الْكَافِرِ أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ ، لو كان قَادِرًا على ذلك ، لكان قَادِرًا على خِلَافِ قَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ .
- ويُحْكِي هذا الْقَوْلُ عَنْ يُوسُفَ السَّمْنِيِّ ^(١) ، وَأَنَّهُ أَخَذَ هذا الْقَوْلَ عَنْ ضَرِيرٍ

(a) في الأصل : منه .

(١) في الأصل : السمني (تصحيف) ، وهو أبو خالد بن عمر السمني الليثي - ونسبته إلى « السمت » أي الهيئة كما في الأنساب للشمعاني واللباب لابن الأثير وتهذيب التهذيب - من أهل البصرة ، وكان له بَصَرٌ بالرأي والفتوى ، وهو أول من جلب رأي أبي حنيفة إلى البصرة ، كما أنه أول من وضع كتابًا في الشروط والوثائق الشرعية ، وكان أخذ رجال الجهمية . توفي سنة ١٩٠ هـ ، على خلاف في ذلك ، =

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

بَوَاسِطُ^(١) كَانَ زَنْدِيقًا ثَنَوِيًّا .

٣ ثم كَانَ فِيهِمْ مَنْ رَوَى لَهُمْ فِي تَعْدِيبِ الْأَطْفَالِ خَبْرًا ، فَجَوَّزُوا تَعْدِيبَ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ فِي النَّارِ ، وَإِضَافَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ [٦ظ] تَعَالَى ، وَلَا ظُلْمَ أَعْظَمَ مِنْ تَعْدِيبِ الْأَطْفَالِ أَبَدَ الْآبِدِينَ ؛ لِأَنَّ آبَاءَهُمْ كَفَرُوا .

٦ وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ، تَأَوَّلَهُ أَهْلُ الْعَدْلِ عَلَى أَنَّ خَدِيجَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَطْفَالِهَا الْبَالِغِينَ فِي الْكُفْرِ ، وَبَيَّنَّتْ أَنَّ الْبَالِغَ قَدْ يُسَمَّى طِفْلًا ، فَلَا يَجُوزُ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْخَبَرِ ، أَنَّ يَغْدِلَ الْإِنْسَانُ عَمَّا رَكَّبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عَقْلِهِ .

٩ وَرَوَوْا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - سُئِلَ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : « هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ » .

١٤٩ /وَيَبَيَّنُوا أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ قَبِيحٌ ، بَلْ يَبَيَّنُوا أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمْ لَا يُمكنُ إِثْبَاتُ الْعَبْدِ قَادِرًا عَلَى شَيْءٍ ، إِنَّ كَانَ أَفْعَالُهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى .



١٢ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : فَأَمَّا التَّشْبِيهُ ، فَإِنَّمَا كَانَ سَبَبُ حَدُوثِهِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ ، أَنَّ قُلُوبَ الْعَامَّةِ لَا تَسْبِقُ إِلَّا إِلَى مَا تُصَوِّرُهُ . فَلَمَّا تَرَكَوا النَّظَرَ وَرَكَبُوا طَرِيقَةَ التَّقْلِيدِ ، أَذَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى مَا قَلْنَا ، وَلَوْ نَظَرُوا بِعُقُولِهِمْ لَعَلِمُوا أَنَّ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ وَالتَّبْدِيلُ وَالتَّغْيِيرُ ، لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا وَلَعَلِمُوا أَنَّ مُحَدِّثَ الْعَالَمِ إِذَا كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا قَدِيمًا ، مُخَالِفًا

= وَذَكَرَهُ الْجَا حِظُّ فِي الْحَيَوَانَ ١ : ٩٢ ، وَالْبَيَانُ وَالتَّبَيِّنُ ٢ : ٢١٢ .

(١) وَاسِطُ مَدِينَةٍ بِالْعِرَاقِ سَمِيَتْ بِهَذَا الْاِسْمِ لِأَنَّهَا مَتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ (يَاقُوت) .

(٢) أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّائِيُّ ، وَاسْتَرَدَّ تَرْجَمَتَهُ فِيمَا يَلِي ٢٧٧-٢٨٨ .

للأجسام والأعراض ، وتعلقوا بالآيات المتشابهة وتركوا أن يتأولوها على ما يوافق دليل العقل والآيات المحكّمة في كتاب الله تعالى . قال : ثم حَدَّثَ قَوْمٌ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ ، وَأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، وَرَوَوْا فِيهِ خَبْرًا ، وَهُوَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ »^(١) . وَرَوَوْا عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ : « رَأَيْتُ رَبِّي بِصُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ ، جَعْدٌ قَطَطٌ » . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ نُورٌ مِنَ الْأَنْوَارِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الآية ٣٥ سورة النور] ، وتعلقوا بالآيات المتشابهة ، وهو قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [الآية ٥ سورة طه] ، إِلَى مَا شَاكَهُ . وَخَرَجُوا بِذَلِكَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ وَالصَّدْرُ الْأَوَّلُ ، عَمَّا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ مِنْ أَنَّهُ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الآية ١١ سورة الشورى] ، عَلَى مَا بَيَّنَّا . وَرَوَى عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - : أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ أَتَوْا نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لِيَعْتَنُوهُ ، فَسَأَلُوهُ عَنْ رَبِّهِ : مَا هُوَ ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ نُورٌ هُوَ أَوْ جَوْهَرٌ أَوْ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ ؟ فَسَكَتَ عَنْهُمْ ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ صَاعِقَةً مِنَ السَّمَاءِ فَأَهْلَكَتْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي [٧] اللَّهُ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾ [الآية ١٣ سورة الرعد] .

١٥٠ / وَرَوَى أَنَّ نَجْدَةَ الْحَزْرَوِيَّ^(٢) سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : كَيْفَ مَعْرِفَتُكَ بِرَبِّكَ ؟ فَقَالَ : أَعْرِفُهُ بِمَا عَرَّفَنِي بِهِ نَفْسُهُ مِنْ [غَيْرِ رُؤْيَا]^(a) وَأَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ غَيْرِ

(a) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت من شرح العيون ، لوحة ٣٦ .

(١) نص الحديث : « خلق الله آدم على صورته » ، رواه البخاري ومسلم وأحمد عن أبي هريرة (كشف الخفا للعجلوني ١ : ٣٧٩) .

(٢) نجدة بن عامر الحنفي الحزوري (نسبة إلى حزوراء : موضع على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع للخوارج به) . كان رأس فرقة من الخوارج عرفوا بالتجدات ، قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ . (الفرق بين الفرق ٥٢-٥٣ ، والتنبيه والرد ٥٥) .

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

صُورَة ، لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ ، وَلَا يُقَاسُ بِالْقِيَاسِ ^(a) ، مَعْرُوفٌ بِغَيْرِ تَشْبِيهِ .

وَرُوِيَ عَنِ الضَّحَّاكِ ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ لَا يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِنَّ أَحَدٌ : مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَا يُشَبَّهَ بِهِ شَيْئًا ، مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ فَهُوَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَاجْتِنَابُ الظُّلْمَةِ . »

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الْآيَةُ ٩١ سُورَةُ الْأَنْعَامِ] ، قَالَ : حَيْثُ وَصَفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِالصُّورَةِ وَالْأَعْضَاءِ ، وَالْأَشْبَاهِ وَالْأَمْثَالِ .
وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا عَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [الْآيَةُ ١٠٦ سُورَةُ يُسُف] . قَالَ : شَبَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ ، فَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ .

وَقَالَ ﷺ : « الشُّرُكُ الْخَفِيُّ فِي أُمَّتِي ، يَدِثُ كَذِيبُ النَّمْلَةِ السَّوْدَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ » .

وَقَالَ ﷺ : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا ، وَإِمَامًا ضَلَالَةً ، وَمُمَثِّلًا مِنَ الْمُثَلِّلِينَ » .

وَعَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ : اتَّقُوا أَنْ تُمَثِّلُوا بِالرَّبِّ الَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ ، أَوْ تُشَبِّهُوهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ ، أَوْ تُلْقُوا عَلَيْهِ الْأَوْهَامَ ، أَوْ تُعْمِلُوا فِيهِ الْفِكْرَ ، أَوْ تَصِفُوهُ بِالزُّوَالِ وَالْإِنْتِقَالِ .

(a) فِي شَرْحِ الْعِيُونِ : بِالنَّاسِ .

(١) لَعَلَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاجِمٍ الَّذِي يَرُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالرَّوَاةُ يَنْفُونَ ذَلِكَ .

/وعن ابن مسعود قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورَةُ »^(١) . قال الحسن : « هم الذين يُصَوَّرُونَ الله تعالى بِقُلُوبِهِمْ ، لأنَّ من صَوَّرَ تَمَثَّالًا لا يكون أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا » .

٣

وعن ابن مسعود قال : سئل النَّبِيُّ ﷺ : « أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ ؟ » فقال : « أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقَكَ ، قال : ثم أَيُّ ؟ قال : « أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ » . قال : ثم أَيُّ ؟ قال : « أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ » . قال : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَضَدِّيقًا لَذَلِكَ : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ [٧ظ] إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الآية ٦٨ سورة الفرقان] .

٩

والمروئي عن عليٍّ - عليه السَّلام - أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَخْلِفُ : « والذي احْتَجَبَ بِسَبْعِ سَمَوَاتٍ » ، فَعَلَاهُ بِالذَّرَّةِ ، ثم سَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ : أَكُفِّرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ؟ ! قال : أَكْفُرُ عَنْ يَمِينِي ، قال : لا . قال : إِنَّكَ حَلَفْتَ بِغَيْرِ اللَّهِ ؛ لأنَّ من يَجُوزُ أَنْ يَحْتَجِبَ ، لا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا ، والجِسْمُ لا بدُّ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى .

١٢

وكلُّ الْأُمَّةِ يَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، فَاَلْمُشَبَّهَةُ تَنْقُضُ ذَلِكَ ، وَمَنْ نَقَضَ مَا نَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ وَصَحَّ فِيهِ ذِكْرُنَا مِنَ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ .

١٥

ولا يَجُوزُ أَنْ نَقْبَلَ فِي خِلَافِ ذَلِكَ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّ رَجُلًا أَخَذَ يَضْرِبُ رَجُلًا عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلام - : « لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » ، فَتَرَكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ذِكْرَ السَّبَبِ ، فَأَذَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِيهِ الْقَبِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَالَى عَلَى

١٨

(١) في شرح العيون لوحة ٣٦ : « المصورون » ، ورواه البخاري ومسلم وأحمد .

صُورَةَ آدَمَ ، وَعَلَى صُورَةِ أَكْثَرِ الْخَلْقِ ، لَمَّا صَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَلَمَّا
عُلِمَ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ ، إِذَا جَوَّزَ الْمَجَوِّزُ أَنَّ مِثْلَهَا قَدِيمٌ ، وَلَمَّا صَحَّ أَنَّ يَفْعُلُ
تَعَالَى - وَالْوَقْتُ وَاحِدٌ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ - الْأَفْعَالُ ، وَلَا اِحْتِاجٌ إِلَى مَكَانٍ لَمْ
يَزَلْ ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ . وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَتِهِ ، لَوَجِبَ أَنْ
يُوصَفَ بِالْأَعْضَاءِ ، وَبِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الذَّكَرُ مِنَ الْأُنْثَى ، وَلَصَحَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَاحِبَةٌ
وَوَلَدٌ ، تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ غُلُوءًا كَبِيرًا . فَمِثْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا يَجُوزُ التَّصْدِيقُ بِهَا إِذَا
كَانَتْ مُخَالِفَةً لِلْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ .

١٥٢ / وَأَوَّلُ مَنْ تَجَاسَرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ الْعَامَّةِ ، هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ ^(٢) ، فَقَدْ رُوِيَ
عَنْهُ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ . وَقَدْ نَقَضَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ ، « كِتَابُهُ فِي الْجِسْمِ
وَالرُّؤْيَا » ، وَقَدْ كَانَ مُتَّهِمًا فِي الدِّينِ ، وَمَجْمُوعُ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ ، وَفِي مُحَدَّثِ الْعِلْمِ
وَالْقَوْلِ بِالْبَدَاءِ وَالرَّجْعَةِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَكَانَ رُبَّمَا يُشَكِّكُ النَّاسَ فِي الْقُرْآنِ
لِتَجْوِيزِهِ عَلَيْهِ الزِّيَادَةَ وَالتَّقْصَانَ .

فَأَمَّا الْعَامَّةُ ، فَالْأَغْلَبُ فِيهِمْ تَرْكُ النَّظَرِ وَالتَّقْلِيدِ ، لِأَنَّ النَّظَرَ يُدْرِكُ إِثْبَاتُ خَالِقٍ
لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ وَشَبَّةٌ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْأَعْضَاءُ وَالْجَوَارِحُ .

١٥ وَقَدْ بَيَّنَّا وَبَيَّنَ الْمَشَايِخُ [٨٠] - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فُسَادَ مَا يَتَأَوَّلُونَ عَلَيْهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةَ ،
فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ ، وَفِيهِ الْمَجَازُ وَالْحَقِيقَةُ ، كَمَا قَالَ : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ
قَرِيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الآية ١١ سورة الأنبياء] . وَكَمَا قَالَ : ﴿ وَإِنْ مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا نَحْنُ
مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ آلِيقَمَةٍ أَوْ مَعَذِبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الآية ٥٨ سورة الإسراء] ؛
١٨ إِنَّ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلْقَرِيَةِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَهْلُهَا مِنَ الْمُكَلَّفِينَ ؛ لِأَنَّ الْعَذَابَ لَا يَصِحُّ وَلَا
يَحْسُنُ إِلَّا فِيهِمْ ، فَهَلَّا تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الآية ٢٢ سورة الفجر] عَلَى

(٢) انظر ترجمته فيما تقدم .

(١) كذا بالأصل ، ولا لزوم لها .

أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ : جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ، أَوْ لَيْسَ قَدْ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُ مَا دَنَّ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الآية ٢٣ سورة المائدة] عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ : ﴿ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [الآية ٢٦ سورة النحل] عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا نَذَكَّرُهُ ، يَجِبُ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ . وَإِنَّ مَنْ بَقِيَ الزَّمَانُ الطَّوِيلَ يَعْتَقِدُ هَذَا التَّشْبِيهِ ، فَحَالُهُ أَشَدُّ مِنْ حَالِ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ ، لِأَنَّ مَنْ وَصَفَ رَبَّهُ وَخَالَفَهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ ، فَهُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا مِمَّنْ جَحَدَهُ أَصْلًا ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَصِحُّ إِثْبَاتُ مَا يَخْرُجُ عَنْ صِفَةِ مَا يُشَاهَدُ ؟

١٥٣

/قِيلَ لَهُ : إِذَا كَانَ قِسْمَةُ الْعَقْلِ تَقْتَضِي أَنَّهُ بِمِثْلِ صِفَتِهِ أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمِثْلِ صِفَتِهِ لَكَانَ مُحَدَّثًا ، وَلَكَانَ فِي ذَلِكَ نَفْيُ الْخَلْقِ ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ لَا بِمِثْلِ صِفَتِهَا ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ بِالْدَّلِيلِ ، فَيَجِبُ إِثْبَاتُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ ، ثُمَّ إِنَّهُ حَصَلَ فِيمَنْ خَالَطَ الْمُتَكَلِّمِينَ طَائِفَةً ، وَاسْتَوْحَشُوا مِنْ مُبَايَنَةِ الْعَامَّةِ ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ ، وَعَلِمُوا أَنَّ الَّذِي قَالُوهُ لَا يَصِحُّ ، عَدَلُوا إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوصَفُ بِالْأَعْضَاءِ ، وَتِلْكَ الْأَعْضَاءُ مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، حَتَّى قَالُوا : لَهُ يَدَانِ ، وَكُلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ، وَحَتَّى قَالُوا : هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ ، لَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْقُولِ فِي الْإِسْتِوَاءِ ، وَهَذَا أُيِّنُ فِسَادًا مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ ، عَلِمَ مَا أُثَبَّتَ وَنَفَى ، وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي ، جَهِلَ ذَلِكَ .

وَكَانُوا يَمْتَنِعُونَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ مَعَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ ، حَتَّى حَدَّثَ قَوْمٌ يُنْسَبُونَ إِلَى ابْنِ كَرَّامٍ^(١) ، فَجَوَّزُوا كَوْنَهُ مَحَلًّا

(١) مُحَمَّدُ بْنُ كَرَّامٍ شَيْخُ الْكُرَّامِيَّةِ ، وَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ الْمَجَسِّمَةِ ، كَانَ لَهُ فِي خِرَاسَانَ مِنَ الْأَتْبَاعِ الْمُتَقَشِّفِينَ مَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرِينَ أَلْفًا ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَرْضِ فَلَسْطِينَ . تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٥٥ هـ (الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ ١٣٠-١٣٧ ، وَالتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ٩٩-١٠٤ ، وَالْفَصْلُ ٤ : ٢٠٤ ، وَتَلْيِيسُ إِبْلِيسَ ٨٩ ، وَعَقْدُ الْجَمَانِ -

لِلْحَوَادِثِ ، حَتَّى إِنَّ عِنْدَهُمْ [٨ظ] أَنَّهُ لَا مُحَدَّثَ يُحَدِّثُهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِلَّا وَيُحَدِّثُ فِيهِ مَا يَكُونُ مُوجِبًا لِدَلَالَتِهِ ، وَظَنُّوا أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ لِمَعْنَى فِيهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ ، كَمَا لَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِنَا إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ فِي بَعْضِنَا . وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ فِينَا ؛ لِأَنَّا نَقْدِرُ بِقُدْرَةِ حَالَةٍ فِينَا ، لَا يَصِحُّ أَنْ نَفْعَلَ بِهَا إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَمَعَ اتِّصَالِ مَخْصُوصٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا نَفْعَلُهُ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ قَادِرًا لِدَاتِهِ ، صَحَّ أَنْ يَخْتَرِعَ الْأَفْعَالَ اخْتِرَاعًا ، لَمَّا ارْتَكَبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ الشَّنِيعَ .

وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ الْبَاطِلَةُ ، إِذَا حَدَّثَتْ وَتَمَسَّكَ بِهَا قَوْمٌ لَا تَزَالُ تَزْدَادُ فَسَادًا ؛ لَمَّا تَفَرَّعَ عَلَيْهَا ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ أَوَّلًا كَيْفَ حَدَّثَتْ ، ثُمَّ كَيْفَ تَشَعَّبُوا حَتَّى صَارَتْ فِرْقُهُمْ تَكَادُ لَا تُحْصَى ، وَالْخَطَأُ الْيَسِيرُ رُبَّمَا يُوَدِّي إِلَى عَظِيمٍ ، فَكَيْفَ إِذَا صَارَ فِي نَفْسِهِ عَظِيمًا ؟ وَإِنَّمَا أَتَوْا مِنْ جِهَةٍ تَزُكُّ النَّظَرُ .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : ثُمَّ حَدَّثَ رَأْيِي الْمُرْجِئَةَ ، وَالسَّبَبُ فِي [٨و] ذَلِكَ أَنَّ أَوَائِلَهُمْ تَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، وَرَوَوْا أَخْبَارًا ، وَمَالَتْ قُلُوبُهُمْ إِلَى مَا هُوَ أَسْهَلُ وَأَطْيَبُ لِلنَّفْسِ ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ الْوَعِيدِ يَغْلُظُ^(a) عَلَى النَّفْسِ ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْيَأْسِ مِنَ الرَّحْمَةِ ، مَعَ الْإِضْرَارِ ، وَفِي الْإِرْجَاءِ إِطْمَاعُ النَّفْسِ^(b) مَعَ ذَلِكَ فِي

(a) فِي شَرْحِ عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَرَقَّةَ ١٢ : « مِمَّا يَغْلُظُ » .

(b) فِي شَرْحِ عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَرَقَّةَ ١٢ : « إِطْمَاعُ الْمَصْرِ » .

- الْغُفْرَانِ ، وَلِذَلِكَ كَثُرَ الْقَائِلُونَ بِالْإِرْجَاءِ ، وَقُلَّ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْوَعِيدِ ، وَتَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية ٤٨ سورة النساء] فيقال لهم : إِنَّهُ تَعَالَى قَدْ تَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ أَهْلَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً بِقَوْلِهِ : ٣
- ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [الآية ٤ سورة النور] ، وَبِقَوْلِهِ : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [الآية ٩٣ سورة النساء] ، وَبِقَوْلِهِ : ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ٦
- دُوبَرَةٌ﴾ [الآية ١١ سورة الأنفال] ، وَبِقَوْلِهِ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ٧
- ظُلْمًا﴾ [الآية ١٠ سورة النساء] ، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ الْوَعِيدِ فِيهِمْ ، فَأَوْجَبَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [الآية ٤٨ سورة النساء] ، وَيَحْمِلُ قَوْلَهُ : ٩
- ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ عَلَى صَغَائِرِ الْمَعَاصِي .

- وَالْمَرْوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ عَنْ ذَلِكَ : أَمَّا عَرَفَكَ اللَّهُ مَشِيتَتَهُ يَا لَكُمُ بِقَوْلِهِ : ٩
- ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [الآية ٣١ سورة ١٢
- النساء] . وَيُمْكِنُ فِي جَوَابِ ذَلِكَ [٩٠] أَنَّهُ تَعَالَى مَيَّزَ بَيْنَ الشُّرْكِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَأَنَّ الشُّرْكَ لَا يَزُولُ عِقَابُهُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ ، وَغَيْرُهُ قَدْ يَزُولُ عِقَابُهُ مَرَّةً بِالتَّوْبَةِ ، وَمَرَّةً بِلا تَوْبَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ، فَقَيَّدَهُ بِالْمَشِيتَةِ .

- وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - وَعَنِ الصَّحَابَةِ مِثْلَ قَوْلِنَا ، نَحْوُ مَا رُوي عَنْهُ - ١٥
- عَلَيْهِ السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا نَفْسَهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا » ، وَذَكَرَ فِيمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ مِثْلَ ذَلِكَ .

- وَرُوي عَنْهُ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، فَأَوَّلُ مَنْ يُدْعَى رَجُلٌ جَمَعَ ١٨
- الْقُرْآنَ ، فيقول الله تعالى : عبيدي ، أَلَمْ أَعْلَمُكَ مَا أَنْزَلْتُهُ عَلَى رَسُولِي ؟ / فيقول : ١٥٥
- بلى ، فيقول : فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَهُ ؟ فيقول : كُنْتُ أَقُومُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، فيقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : كَذَبْتَ ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ يُقَالَ : فَلَانٌ قَارِئٌ وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَكَ عِنْدَنَا شَيْءٌ ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ فِي صَاحِبِ الْمَالِ ، وَفِي الْمُجَاهِدِ مِثْلَهُ . ثُمَّ قَالَ ﷺ : « أَوَّلُكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى يَدْخُلُونَ النَّارَ » .

ورُوي عنه أَنَّهُ قَالَ : « أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ النَّارَ : أَمِيرٌ مُسَلِّطٌ ، وَذُو ثَرْوَةٍ مِنْ مَالٍ لَا يُؤَدِّي حُقُوقَ اللَّهِ ، وَفَقِيرٌ فَاجِرٌ » . وَرُوي عنه أَنَّهُ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالزَّنا فَإِنَّ فِيهِ سُوءَ الْحِسَابِ ، وَسَخَطَ الرَّحْمَنِ ، وَخُلُودَ النَّارِ » . ٣

ورُوي عنه أَنَّهُ قَالَ : إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ ، نَادَى مُنَادٍ بَيْنَهُمَا : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ » . ٦
 وَرُوي عنه - عَلَيْهِ السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ » .

ورُوي عن أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْجَنَّةَ عَلَى كُلِّ جَسَدٍ غُذِّي بِحَرَامٍ » . ٩

ورُوي عنه - عَلَيْهِ السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَأَدْخَلَهُ النَّارَ » .

ورُوي عنه أَنَّهُ قَالَ : « صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا بَعْدُ : قَوْمٌ يَضْرِبُونَ النَّاسَ مَعَهُمْ سِيَاطُ كَأُذُنَابِ الْبَقَرِ ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ غَانِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ وَرُؤُوسُهُنَّ كَأَشْنَمَةِ الْبُخْتِ ^(١) [٩ظ] الْمَائِلَةِ ، لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدُونَ رِيحَهَا » . ١٢

وعنه ﷺ قَالَ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ » . ١٥
 وعنه ﷺ : « خَمْسَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ : مُشْرِكٌ وَكَافِرٌ وَعَاقٌ وَمَنَّاؤٌ وَمُذْمِئٌ خَمِيرٌ » .

وعن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ ﷺ : « يَا كَعْبُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ نَبَتَ لَحْمُهُ مِنَ الْحَرَامِ ، النَّارُ أَوْلَى بِهِ » . ١٨

وعنه ﷺ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَيْقِهِ » .

(١) الْبُخْتُ : الْإِبِلُ الْخِرَاسَانِيَّةُ .

/وإنما نذكر هذه الأخبار، وإن كان أكثرها أخباراً آحاد، ليعرف من قرأ كتابنا أن التمسك بالسنة طريقتنا، وأن هؤلاء القوم إذا احتجوا بذلك فقد أخطأوا، وإلا فطريقتنا في هذا الجنس، التعلق بأدلة قاطعة، نحو ما ذكرناه من القرآن، وكنحو إجماعهم على أن الله تعالى صادق في إخباره ولا يخلف الميعاد، فلا يظن بعضهم أن ذلك قد خرج مما عليه السنة والجماعة.

*
* *

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - : « ثم حَدَّثَ قومٌ من أهل الإرجاء، أفرطوا فيه وقالوا: لا يضرُّ مع الإيمان عملٌ، كما لا ينفع مع الكفر عملٌ ». ورووا أنه - عليه السلام - قال: « لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ».

قال - رحمه الله - : وكيف يصح ذلك، ومعلوم أن من آمن بالله وكذب برسوله، في قلبه شيء من الإيمان، ومع ذلك هو من أهل النار، لشهادة الكتاب وكل ما ذكرناه من قبل من دلالة الكتاب، والأخبار المروية عن الرسول ﷺ تبطل هذا القول.

ويوجب هذا القول أن من آمن بالله تعالى، يكون مغرّياً بالمعاصي؛ لعلّهم بأنها لا تضره، وأنه غير مزبور عن ذلك.

*
* *

قال الشيخ أبو علي: ثم حَدَّثَ بعد ذلك قول من أنكر خلق القرآن من المشبهة، والذي أداهم إلى ذلك اعتقادهم أن إلههم كصورة الإنسان له قلب

وَلِسَانٌ ، وَأَنَّ كَلَامَهُ فِي قَلْبِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ [١٠] بِلِسَانِهِ فَيَكُونُ قَدِيمًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا هُوَ مُخَدَّثٌ^(١) . ثُمَّ [إِنَّ] ابْنَ كُلاَّبٍ قَالَ : « لَوْ كَانَ مَوْجُودًا وَهُوَ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ لَكَانَ سَاكِتًا أَوْ أَخْرَسَ ، وَإِنْ لَمْ يُثَبِّتْ لَهُ لِسَانًا وَفَمًا » .

وَالْمُحْكِي عَنْ شَيْخِنَا أَبِي هَاشِمٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : هَلْ فِيهَا خِلَافٌ فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ وَالصَّحَابَةِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ وَأَيَّامِ الصَّحَابَةِ كَانَ النَّاسُ / عَلَى ١٥٧ قَوْلَيْنِ ؛ فَمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالرَّسُولِ يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ : إِنَّهُ فَعَلْتُ يَا مُحَمَّدُ ، وَأَنْتَ بِفَصَاحَتِكَ تُورِدُهُ عَلَيْنَا ، وَيُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ ، فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ فِعْلٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا : هَلْ هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ أَوْ فِعْلِ مُحَمَّدٍ ؟ فَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ حَدِثٌ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ حَدَّثَ فِي أَيَّامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَأَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَالَهُ ، وَمَنْ اعْتَقَدَ فِيهِ ، أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مُخَدَّثٌ كَسَائِرِ الْأَغْرَاضِ ، وَمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى حَدَثِهِ لَا تَكَادُ تُحْصَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [الآية ٤٧ سورة النساء] ، ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ [الآية ٢٨ سورة الأحزاب] ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَنْ قَبْلَهُ كُتِبَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الآية ١٢ سورة الأحزاب] . وَمَا وَجِدَ قَبْلَهُ غَيْرُهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مُخَدَّثًا ، وَقَوْلُهُ : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ أَلْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ أَلْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي ﴾ [الآية ١٠٩ سورة الكهف] ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَّهُ مُحْكَمٌ مُفَصَّلٌ مُوَصَّلٌ مُنْزَلٌ مُرْتَّبٌ ، فِيهِ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ ، وَمُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْصَانُ ، وَيَشْهَدُ جَمِيعُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . فَأَمَّا هَذَا الْقُرْآنُ الْمَثَلُوْ فَلَا شُبْهَةَ أَنَّهُ مُخَدَّثٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ إِلَّا وَهُوَ حُرُوفٌ ، يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَلَوْ كَانَ قَدِيمًا لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ .

(١) العبارة في شرح عيون المسائل : ثم ذكر ابن كُلاَّب : أنه لو كان غير متكلِّمٍ لكان أخْرَسَ أو ساكِتًا ولم يُثَبِّتْ لَهُ لِسَانًا وَلَا قَلْبًا ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْحُرُوفَ كَلَامًا ، بَلْ جَعَلَهُ صِفَةً لَهُ .

ولما عَرَفَ ما ذكرناه مَنْ اخْتَلَطَ بِالْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُخَالِفِينَ عَدَلَ إِلَى أَنْ قَالَ :
 إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي لَا يُشَبِّهُ مُحَدَّثًا مَخْلُوقًا ، هُوَ غَيْرُ هَذَا الْمَشْمُوعِ ، وَأَنَّهُ كَلِمَةٌ
 وَاحِدَةٌ لَا يَصِحُّ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ ، فَقُلْنَا لَهُمْ : لَيْسَ كَلَامُنَا مَعَكُمْ إِلَّا فِي
 حَدُوثِ هَذَا الْقُرْآنِ وَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، وَقَدْ أَقْرَرْتُمْ بِذَلِكَ ، وَزِدْتُمْ عَلَيْنَا بِأَنْ نَقْيِثُمْ كَوْنَهُ
 كَلَامًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَقُلْتُمْ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا بِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ [١٠ظ]
 مُتَكَلِّمًا بِذَلِكَ الْكَلَامِ ، فَلَمْ يَتَّقِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا أَنْ نُعَرِّفَكُمْ حَقِيقَةَ الْكَلَامِ ، فَيُفْسَدُ
 مَا قُلْتُمُوهُ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ تُنْبِئُ عَنْ حَدَثِهِ ، وَعَنْ كَوْنِهِ فِعْلًا لِلْفَاعِلِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ
 مَبْسُوطٌ فِي الْكُتُبِ .

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُصَدِّقُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ ثُمَّ خَلَقَ الذِّكْرَ » ^(١) .
 /وَمَّا رُوِيَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ : « مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ وَلَا عَرْشٍ وَلَا
 كُرْسِيٍّ أَعْظَمَ مِنْ آيَةٍ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [الآية
 ٢٥٥ سورة البقرة] .

١٥٨

١٢

*
*

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ : ثُمَّ حَدَّثَ قَوْمٌ مِمَّنْ يَقُولُ بِالرُّؤْيَةِ وَيُنْكِرُ التَّشْبِيهَ ، وَإِنَّمَا كَانَ
 أَوَائِلُهُمْ يَقُولُونَ بِالرُّؤْيَةِ مَعَ التَّشْبِيهِ ، ثُمَّ مِنْ بَعْدُ ، لَمَّا عَرَفُوا فِسَادَ الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ ، ثَبَّتُوا
 عَلَى الْقَوْلِ بِالرُّؤْيَةِ لِلْإِلْفِ وَالْعَادَةِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [٢٢] إِلَى رَبِّهَا
 نَاطِرَةٌ ﴿ [الآية ٢٢ سورة القيامة] ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ هُوَ الرُّؤْيَةُ ،
 فَتُحْمَلُ الْآيَةُ عَلَى النَّظَرِ إِلَى الثَّوَابِ أَوْ الْإِنْتِظَارِ ، كَمَا رُوِيَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .
 وَيَبَيِّنُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا أَذَاهُمْ إِلَى التَّضَدِيقِ بِأَخْبَارِ رَوَوْهَا ،
 نَحْوُ : « إِنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ يَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَكْشِفُ عَنْ سَائِقِهِ وَيَقُولُ :

١٥

١٨

(١) كشف الخفا ٢ : ١٣٠ ، وفيه سنده وطرق روايته ؛ وانظر كذلك القاضي عبد الجبار : المغني في
 أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السابع خلق القرآن .

أنا رَبُّكُمْ، فيقولون: نعوذ بالله منك»، إلى غير ذلك مما يَدْخُلُ في باب السُّخْفِ.

٣ وأَقْرَبُ ما رُوِيَ في ذلك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «تَرَوْنَ رَبُّكُمْ كما تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لا تُضَامُونَ في رُؤْيَيْهِ». وقد قال أصحابنا: إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لا يُقْبَلُ في مثل ذلك، وإِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فيما طَرِيقُهُ الْعَمَلُ.

٦ وقالوا: لَوْ قالَ النَّبِيُّ - عليه السَّلامُ - ذلك، لتَأَوَّلْنَاهُ وَحَمَلْنَاهُ على الْعِلْمِ، وأَنَّهُ - عليه السَّلامُ - بَشَّرَ أَصْحَابَهُ بأنَّهُمْ يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ في الْآخِرَةِ ضَرُورَةً بلا كُفْلَةٍ وَنَظَرٍ وَرَوَوْا في مُقَابَلَةِ ذلك أَخْبَارًا مُخَالَفَةً.

٩ فهذا أَيْضًا قولٌ حَدِثٌ بعدَ الصَّحِيحِ من الْقَوْلِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وعن الصَّحَابَةِ، فقد ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عن ذلك فقال: «نور، أَنَّى أَرَاهُ؟» مُنْكَرًا لذلك، وَمُنْبَهًا على أَنَّ الذي يُرَى هو الْجِسْمُ وما في الْجِسْمِ من اللَّوْنِ.

١٢ / [١١١] وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لما سَمِعَتْ أَنَّ الْقَوْمَ يَقُولُونَ أَنَّ اللَّهَ يُرَى قالت: ١٥٩ لقد قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتُمُوهُ، وَدَفَعْتُ ذلك بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الآية ١٠٣ سورة الأنعام].



١٥ قال أبو علي: ثم حَدَّثَ من بَعْدِهِمْ من يَقُولُ بِحُدُوثِ الْقُرْآنِ، وَيُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْخَلْقَ معناه أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، وَيَتَنَفَّسُ فَسَادَ ذلك بِأَنَّ الْمَخْلُوقَ هو الذي فَعَلَهُ فَاعِلُهُ على مِقْدَارِ عِلْمِهِ، لا أَنَّهُ حَدَّثَ مِنْهُ على وَجْهِ الْمُجَازَفَةِ وَالتَّبْخِيهِ، وَلِذلك صَارَتْ أَفْعَالُهُ كُلُّهَا مَوْصُوفَةً، كَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَغَيْرِهِمَا، به.

*
* *

ومن جُمْلَةٍ ما حَدَّثَ بعد الصَّدْرِ الأوَّلِ ، مُخَالَفَةُ الْمُرْجِئَةِ فِي الْمُنْزَلَةِ بَيْنَ الْمُنْزِلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا قَالُوا : إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ كَافِرٌ ، وَهُمْ الْخَوَارِجُ ؛ وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مُؤْمِنٌ ، وَهُمْ الْمُرْجِئَةُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ هُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا ، وَفِيهِمْ مَنْ يَقُولُ مُقَيَّدًا : إِنَّهُ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ ، وَإِنَّمَا أُتُوا هَؤُلَاءِ مِنْ جَهْلِهِمْ بِالْإِيْمَانِ وَالْكَفْرِ ، وَالظَّاهِرُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْإِيْمَانِ : « أَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ » ، وَأَنَّهُ قَالَ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِقُ الشَّارِقُ حِينَ يَشْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » .
قَالَ : « لَا إِيْمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ » . وَقَالَ : « الْإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا ، أَغْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ » .

وَيُقَالُ : إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ حَدَّثَ فِي أَيَّامِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَهُ .

ثُمَّ قَالَ قَوْمٌ مِنْ بَعْدُ : إِنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ الْعِلْمُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَقَطْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ الْعِلْمُ الْمُفَصَّلُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ الْقَوْلُ وَحْدَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ قَوْلٌ مَخْصُوصٌ . وَالَّذِي ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، / أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ كُلَّهَا إِيْمَانٌ وَدِينٌ وَإِسْلَامٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ نَاقِصٌ الْإِيْمَانِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى فِي شَأْنِ [١١١ ظ] الْقِبْلَةِ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾ [الْآيَةُ ١٤٣ سُورَةُ الْبَقَرَةِ] ، وَهُوَ الصَّلَاةُ إِلَى نَيْتِ الْمُقَدَّسِ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنَ الْآثَارِ غَيْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ » . وَقَوْلُهُ : « لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ إِلَّا مَنْ يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَيْقِهِ » .

وعنه - عليه السلام - : « مَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ لِيُعِينَهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ » ، وقال عليه السلام : « لِيَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ » . ٣

ورُوي عن عليٍّ - عليه السلام - أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْجَمَلِ ، أَوْ يَوْمَ صِفِّينَ ، لِرَجُلٍ غَلَا فِي الْقَوْلِ ، فَقَالَ : « لَا تَقُولُوا لَهُمْ كَفْرَةً إِنَّمَا هُمْ قَوْمٌ زَعَمُوا أَنَا بَغَيْنَا عَلَيْهِمْ ، وَهُمْ بَغَوْا عَلَيْنَا » . ٦

ورُوي عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَقُولُوا كَفْرًا أَهْلَ الشَّامِ ، وَلَكِنْ قُولُوا : ظَلَمُوا وَفَسَقُوا » .

ورُوي عنه عليه السلام : « إِنَّ الثُّجَّارَ هُمُ الْفُجَّارُ » فَقَالُوا : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ؟ » قَالَ : « بَلَى ، وَلَكِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ وَيَحْلِفُونَ » . وَقَالَ : « أَلَا إِنَّ الْفُسَّاقَ هُمُ أَهْلُ النَّارِ » ، قِيلَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنِ الْفُسَّاقُ ؟ » قَالَ : « النِّسَاءُ » . قَالَ الرَّجُلُ : « أَلَيْسَ أُمَّهَاتُنَا وَأَخَوَاتُنَا وَأَزْوَاجُنَا مِنَ النِّسَاءِ ؟ » قَالَ : « بَلَى ، وَلَكِنَّهُنَّ إِذَا أُعْطِينَ لَمْ يَشْكُرْنَ ، وَإِذَا ابْتُلِينَ لَمْ يَصْبِرْنَ » . ٩

وما رُوي عنه - عليه السلام - مِنْ أَنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ ، وَأَنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ . ١٥

وإِنَّمَا أَوْرَدْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا رُوي فِي هَذَا الْبَابِ ، لِيُعْرَفَ أَنَّ قَوْلَنَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ حَدَثَ مِنْ بَعْدِ ، عَلَى مَا ذَكَّرْنَا ، ١٨
وَالْأَلَّا فَالْقُرْآنُ يَشْهَدُ بِمَا نَقُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى / جَعَلَ مَنْ وَصَفَ الْمُؤْمِنَ مَا لَا يَتَأَتَّى مِنَ الْفَسَقَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الآية ٧١ سورة التوبة] ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الآية [الآية ٢ سورة الأنفال] ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الآية ١ سورة المنافقون] ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا

- عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿[الآية ١٢٨ سورة التوبة] ،
ولم يكن رءوفاً رحيماً بمن يُقيم عليه الحدّ من أهل الكبائر وبمن يلعنه . وقوله
٣ تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ [١٢] الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [الآية ٨٥ سورة آل
عمران] ، يدلُّ على ما نقوله ؛ لأنَّ الإيمانَ إنَّ كان غيرَ الإسلام والعِبَادَاتِ أو كان
فيها ما ليس من الإيمان والإسلام والدين ، فيجب أن لا يكون مقبولاً .
- ٦ فإن قيل : كيف تقولون : إنَّ هذا المذهب حَدَّثَ مِنْ بَعْدُ ، ومعلومٌ أنَّ قولهم
بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ، أَخَذَهُ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ ؟
- قيلَ له : إنَّ قَوْلَهُ هُوَ الَّذِي حَكَمْنَاهُ ، وَإِنَّمَا شَدَّدَ فِي أَيَّامِهِ لَمَّا ظَهَرَ مِنَ الْخَوَارِجِ
٩ تَكْفِيرُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ ، وَمَنْ الْمُرْجئةُ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ ، وَلِتَشَدُّدِهِ وَصِفَ بِأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا
الْقَوْلَ ، وَإِنَّمَا أَخَذَ التَّضْيِيفَ فِيهِ وَالرَّدَّ عَلَيْهِمْ .
- ويبين ذلك أَنَّهُ لَا خِلَافَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْمُزْتَكِبَ لِلْكِبَائِرِ فَاسِقٌ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ
١٢ اللَّعْنَ ، وَإِنَّمَا قَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ أَوْ مُؤْمِنٌ ، وَلَا دَلِيلٌ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَالَّذِي قُلْنَاهُ
هُوَ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَام - مِثْلَ ذَلِكَ .



- ثم حَدَّثَ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ جَوَّزَ الْبَدَاءَ فَقَالَ بِحُدُوثِ الْعِلْمِ ، وَذَلِكَ مُخَالَفٌ
لِلْعَقْلِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَوْ كَانَ حَادِثًا ، لَكَانَ لَا بَدَ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ مُخْدِتٍ ، وَالْفَاعِلُ
١٥ الْمُخْدِتُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الْعِلْمَ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ ؛ إِمَّا بِالْمَعْلُومِ أَوْ بِالذَّلِيلِ ، وَإِمَّا بِطَرِيقَةِ
النَّظَرِ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ مِنَ الْعَاقِلِ وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ ذَلِكَ ، فَلَا بَدَ مِنْ أَنْ/ لَوْ
١٦٢ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْعِلْمَ لِنَفْسِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ كَانَ عَالِمًا مِنْ قَبْلُ ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا مِنْ قَبْلُ
بِعِلْمٍ مُخْدِتٍ ، أَدَّى إِلَى مَا لَا غَايَةَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِعِلْمٍ قَدِيمٍ ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَا قَدِيمَ
إِلَّا اللَّهَ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَ كُلَّ مَعْلُومٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَثَبَاتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

المَعْلُومَاتِ بِأَنْ يَعْلَمَهُ أُولَى مِنْ بَعْضٍ ، إِذْ جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لَهُ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهَ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية ٧٦ سورة يوسف] ، وَلَوْ كَانَ تَعَالَى ذَا عِلْمٍ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ مَنْ هُوَ عَلِيمٌ ، وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَعْلَمُ مَا لَمْ يُوجَدْ ، وَالْمَعْلُومُ لَا يُعْلَمُ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْمَعْلُومَ كَالْمَوْجُودِ فِي أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهَ يَصِحُّ مِمَّا أَنْ نَفْعَلَ الْكِتَابَةَ وَنَتَكَلَّمَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَا فِي حَالِ عِلْمِنَا بِهِمَا مَعْدُومِينَ .

٩ ثُمَّ حَدَّثَ قَوْمٌ قَالُوا : لَا يَكُونُ تَعَالَى عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا بِعِلْمٍ وَقُدْرَةٍ أَزَلِيَّتَيْنِ ، وَهَذَا نَقْضُ التَّوْحِيدِ وَنَقْضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [١٢٢ظ] ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الآية ٣ سورة الحديد] ، وَنَقْضُ لِمَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ، مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ . وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ الْحَادِثَةُ الَّتِي ذَكَّرْنَاهَا هِيَ كَالنَّقْضِ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ، وَلَمَّا ثَبَتَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

فَصْلٌ

فِي تَرْتِيبِ عُلَمَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ

- مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ نَظَرَ فِي الْأَخْبَارِ ، عَلِمَ أَنَّ مَنْ صَنَّفَ وَتَبَيَّلَ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ
بِالْكَتُبِ الْكَثِيرَةِ ، هُوَ أَبُو حُدَيْفَةَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ . وَقَدْ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ
الْبَصْرِيِّ صَنَّفَ كِتَابًا^(١) عِنْدَ مَسْأَلَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، بَيَّنَّ فِيهِ مَا يَقُولُهُ مِنَ
التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
فِيمَا بَيْنَهُمْ مُخَالِفٌ وَصَاحِبُ شُبْهِهِ ، وَأَنَّا إِنَّمَا احْتَجَجْنَا إِلَى ذَلِكَ ، لظُهُورِ الْجَبْرِ وَكَثْرَةِ
التَّشْبِيهِ ، وَفِي أَيَّامِهِ ظَهَرَ مِنْ غَيْلَانٍ مَا ظَهَرَ مِنَ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ، فَقَدْ كَانَ يَدْعُو
إِلَى اللَّهِ بِقَوْلِهِ وَرِسَالَتِهِ^(٢) .

/وَالْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى قُرَآءِ الْمُجْبِرَةِ بِالشَّامِ :

١٦٣

- « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّكُمْ تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالتَّقْوَى وَتَنْهَوْنَهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي ،
وَبِكُمْ ظَهَرَ الْعَاصُونَ ، هَلْ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ يَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ ، يَحْمِلُ
إِجْرَامَهُ [عَلَيْهِ] ^(a) ، وَيُنْسِبُهَا إِلَيْهِ ، وَهَلْ فِيكُمْ إِلَّا مِنَ السَّيْفِ
قِلَادَتُهُ .. » ، وَالرَّسَالَةُ طَوِيلَةٌ .

- وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ ^(b) : « أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أَعْلَمَكُمْ
مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي ، كُلُّ مَا نَحَلْتُ عِبَادِي فَهُوَ لَهُمْ حَلَالٌ ، وَإِنِّي خَلَقْتُ

(a) إضافة اقتضاها السياق . (b) في شرح العيون لوحة ٧٣ : « في خطبة في العدل طويلة » .

(١) سيرد هذا الكتاب ضمن ترجمة الحسن البصري فيما يلي ١٨١ . ومنه نُسخٌ مخطوطةٌ على حِذِّةٍ
في المكتبات (مثلاً نسخة آيا صوفيا رقم ٣٩٩٨) ونُشره ريتز سنة ١٩٣٣ H. RITTER, *Der Islam I*
(1933), pp.67-82.

عِبَادِي حُنَفَاءُ كُلِّهِمْ ، فَاخْتَلَتَهُمُ الشَّيَاطِينُ عَنْ دِينِهِمْ ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا
أَحَلَلْتُ لَهُمْ ، وَأَمَرُوهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي ، وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَقَالَ :
يا مُحَمَّدُ إِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ
الماءُ .» ٣

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، أَنَّهُ خَطَبَ عِنْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَذَكَرَ فِي
خُطْبَتِهِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالْعِلْمُ قَلِيلٌ شَرِيدٌ ، وَالْإِسْلَامُ
غَرِيبٌ طَرِيدٌ ، وَالْعَرَبُ أُمِّيُّونَ لَا يَعْرِفُونَ الرَّبَّ ، فَلَمَّا بُعِثَ ، رَجِمَهُمْ بِمَكَانِهِ ، فَلَمَّا
تَوَفَّيَ رَكِبَ الشَّيْطَانُ مِنْهُمْ مَرْكَبَهُ ، وَتَلَا قَوْلَهُ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ
قَبْلِهِ الرُّسُلُ [١٣] أَفَايُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [الآية ١٤٤ : سورة
آل عمران] ، ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ ارْتَدَّ مَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْعَرَبِ ، فَوَاللَّهِ لَا نَزَالَ نُجَاهِدُ عَلَى
أَمْرِ اللَّهِ ، حَتَّى يُنْجِزَ اللَّهُ وَعْدَهُ » . ثُمَّ قَالَ : « قَضَاءُ اللَّهِ الْحَقُّ ، وَقَوْلُهُ لَا تُخْلَفَ
فِيهِ » ، وَتَلَا قَوْلَهُ : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي
الْأَرْضِ ﴾ [الآية ٥٥ سورة النور] . ٦ ٩ ١٢

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَخُطِبَهُ فِي بَيَانِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَفِي إِثْبَاتِ
الْعَدْلِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، وَقَدْ حَكَيْنَا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ مَا يُغْنِي . ١٥

وَلَمَّا كَثُرَ فِي أَيَّامِ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ الْخَوَارِجُ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْجَةِ ، وَقَوْمٌ غَلَوْا فِي
التَّشْيِيعِ ، أَخَذَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ ، وَفِي الرَّدِّ عَلَى جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ
مَنْ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ وَيَأْخُذُ مِنْهُ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو . ثُمَّ خَذِلَ مِنْ بَعْدُ وَاعْتَقَدَ الْجَبَرُ ، وَمِنْهُ
نَشَأَ هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَفَشَا فِي النَّاسِ ، فَصَنَّفَ وَصَنَّفَ أَصْحَابُهُ ، وَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَخَذَ ابْنُ
الرَّوْنَدِيِّ يُشْنِعُ عَلَى أَصْحَابِنَا بِذِكْرِ مَذَاهِبِ اخْتَصَّ بِهَا ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو ، مِنْ حَيْثُ
اخْتَلَطَ بِأَصْحَابِنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . ١٨

/وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِرْقَ الْأُمَّةِ فِي الْجُمْلَةِ : الْمُعْتَزَلَةَ ، وَالْخَوَارِجَ ، وَالْمُرْجِيَّةَ ، وَالشَّيْعَةَ ،
وَالنَّوَابِيتَ . وَأَنَّ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ حَدَّثَ فِي آخِرِ أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَكَذَلِكَ
الإِرْجَاءُ ، فَأَمَّا التَّشْيِيعُ الظَّاهِرُ الَّذِي كَانَ فِي أَيَّامِ الصَّحَابَةِ وَبَعْدَهُمْ ، فَإِنَّمَا كَانَ أَنَّ
بَعْضَهُمْ يُقَدِّمُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْفَضْلِ ، وَبَعْضُهُمْ مُخَالِفٌ فِي ذَلِكَ .

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي النَّصِّ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي الْإِمَامَةِ ، فَهُوَ حَدِيثٌ ^(١) ، وَأَحْوَالُهُ
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُوَيَّعَ لَهُ وَفِيمَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعَةِ كُلِّهَا يَدُلُّ أَنَّهُ
لَا نَصَّ فِي ذَلِكَ .

وَإِذَا نَظَرَ النَّاسُ فِي الْعُلُومِ ، نَظَرُوا كَيْفَ تَفَرَّعَ الْعِلْمُ ، وَكَيْفَ أَخَذَ الْأَخِيرُ عَنِ
الْأَوَّلِ ؛ فَقَدْ صَنَّفُوا فِي أَخْذِ الْقِرَاءَاتِ ، وَكَيْفَ أَخَذَهَا الصَّدْرُ الثَّانِي عَنِ
الْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثُ عَنِ الثَّانِي ، وَكَذَلِكَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنِ
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَهُوَ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْ حَمَّادٍ ، وَحَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِبْرَاهِيمُ عَنْ
أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَصْحَابُهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ
الْحِجَازِ أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنْ مَالِكٍ [١٣ظ] وَغَيْرِهِ ، وَاتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ الْفُقَهَاءَ السَّبْعَةَ ،
الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ رَبِيعَةُ الرَّأْيِ وَأَبُو الزُّنَادِ وَغَيْرُهُمَا ، وَالْفُقَهَاءَ السَّبْعَةَ أَخَذُوا عَنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ لَمْ تَجِدْ مَنْ يُسْنِدُهُ مَذْهَبُهُ عَلَى
هَذَا الْحَدِّ إِلَّا الْمُعْتَزَلَةَ .

وَالْمَحْكِيُّ عَنْ أَبِي الْهُدَيْلِ ، أَنَّهُ قَدْ أَخَذَ هَذَا الْعِلْمَ عَنْ عُثْمَانَ الطَّوِيلِ ، وَأَخَذَ
[هُوَ] عَنْ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وَعَمْرٍو ، وَأَخَذَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ وَعَمْرٌو عَنْ أَبِي هَاشِمٍ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَأَخَذَ أَبُو هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَأَخَذَ مُحَمَّدٌ عَنْ
أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَأَخَذَ عَلِيُّ بْنُ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ .

(١) قَبَالَتُهَا بِالْحَاشِيَةِ مَا نَصُّهُ : الْمُرَادُ بِالنَّصِّ مَنْ يَعْتَقِدُ بِالْإِمَامَةِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظٍ : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامٌ ،
وَأَنَّ الصَّحَابَةَ اضْطَرُّوا إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي هِيَ أُدْلَةُ الْإِمَامَةِ .

ثم إن أصحاب أبي الهذيل، كثروا، بطول عُمره وثباته على التدريس والدعاء إلى الله، وكان من أشدهم تقدماً أبو يعقوب الشَّحَام، فأخذ عنه الشيخ أبو علي، وإن بقي غيره من الكبار، وأخذ عن أبي علي ابنه أبو هاشم، وأخذ عن أبي هاشم جماعة من المتقدمين، كأبي علي بن خلاد، وكالشيخ أبي عبد الله البصري وغيرهما، ثم كذلك إلى هذا الوقت، فمن فكر في الأسانيد، علم أن طريقة المعتزلة في ذلك أقوى لو كان طريق علمهم التقليد، فكيف وطريقهم في ذلك الأدلة القاطعة، وقد بينوها بحجج العقل والكتاب والسنة والإجماع؟!.

- ١٦٥ / فإن قيل: فإن المخالفين يزعمون أن ابتداء مذهب المعتزلة من جهة واصل بن عطاء، وأن ما كان عليه الصدر الأول والثاني غير ذلك، فكيف يصح ما ادعيتهم؟
- ٩ قيل له: بيّنا من قبل أن واصلًا لم يكن منه إلا التّشدد في الكلام، على من أحدث التشبيه والخارجية والإرجاء؛ لأنه إنما أبطل ما أخذوه، على ما تقدّم، من طريقة الصدر الأول والثاني، فكيف يصح ويثبت ما حكّيته. وهذا كما نعلم أن الفقهاء والكتاب لم يخترعوا ما صنّفوه من الفقه، بل أخذوه عن تقدّم، وإن كان قد حصل لهم من التصنيف والتفريع ما لم يحصل لمن تقدّم، وهذا هو المعتاد في ظهور العلم؛ لأنه لا تزال طائفة تأخذ عن تقدّمها [١٤] وتزيد، ثم يستمر ذلك فيهم، فعلى هذا الوجه أخذ هذا العلم من واصل بن عطاء؛ فالحكي عنه أنه كان يُملي مسائله في الرد على المخالفين، وقد حكى عنه أنه صنّف كتابًا على الشنوية، ترجمه بألف مسألة، وأنه وجد من ذلك جزء كبير كان فيه ثمانون مسألة، وقد كان بخراسان قوم من الشنوية سألوا جهما عن مسألة فغلط فيها، وكتب إلى واصل فأجابته بالصحيح، فأورد عليهم، فقالوا له: من أين لك هذا الجواب؟ فذكر واصلًا، فخرج القوم إلى حضرته وسمِعوا كلامه وأسلموا.

فصل

في مدح الاعتزال

- ٣ وقد ذكر محمد بن يزيد الأصبهاني في « كتاب المصاييح » : أن كل أرباب المذاهب ، نفوا عن أنفسهم الألقاب إلا المعتزلة ، فإنهم تبجحوا به ، وجعلوا ذلك علما لمن يتمسك بالعدل والتوحيد ، واحتج في ذلك أنه تعالى ما ذكره إلا في الاعتزال من الشر ، كقوله تعالى في قصة إبراهيم ، عليه السلام : ﴿ وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [الآية ٤٨ سورة مريم] ، وقوله تعالى في قصة أصحاب الكهف ﴿ وَإِذْ أَعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [الآية ١٦ سورة الكهف] .
- ٦ وذكر أن المعتزلة هم المقتصدة ، فاعتزلت الإفراط والتقصير ، وسلكت طريق الأدلة ، وذكر أن المعتزلة الأولى هم أصحاب محمد ﷺ ، لأنهم كانوا يدا واحدة يتولى بعضهم بعضا ، واتفقوا على هذه الأصول .

- ١٦٦ /وروي عن حذيفة بن اليمان ، أن رسول الله ﷺ قال : « من اعتزل من الشر سقط في الخير » .

- وروي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : « افترق بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة ، وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة » . قال : « ثم قال سفيان لأصحابه : تسموا بهذا الاسم ، لأنكم قد اعتزلتم الضلالة ^(a) . فقيل له : قد تسمى بذلك عمرو بن عبيد وأصحابه . وكان بعد ذلك لا يذكر في الحديث هذا القول ، بل يقول : واحدة منها ناجية .

(a) في شرح العيون ٢٩ ، وابن المرتضى ٢ : « الظلمة » .

وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ الطَّوِيلِ قَالَ : لَقِيتُ قَتَادَةَ فَقَالَ لِي : [١٤ ظ] يَا عُثْمَانُ ، مَا حَبَسَكَ عَنَّا ؟ لَعَلَّ هَذِهِ الْمُعْتَزِلَةَ حَبَسَتْكَ عَنَّا ، قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ ، حَدِيثُ سَمِعْتُكَ تَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُكَ تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى فِرْقٍ ، خَيْرُهَا وَأَبْرَاهُ الْمُعْتَزِلَةُ » . فَأَنَا الْيَوْمَ مِمَّنْ لَزِمَهُ هَذَا الْأِسْمُ ^(١) .

٦ فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمْ ؟ وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الْأِسْمُ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ وَأَصْحَابِهِ بَعْدَ الْحَسَنِ ، لَمَّا اغْتَزَلُوا حَلَقَةَ الْحَسَنِ ، مِنْ حَيْثُ غَلَبَ عَلَيْهَا قَتَادَةُ ، وَكَانَ قَتَادَةُ يُشِيرُ إِلَى مَنْ يَطْلُبُهُمْ فَيَقُولُ : هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةُ .

٩ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ ﷺ ، مَذْحًا لِمَنْ يَقَعُ هَذَا اللَّقْبُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ ظُهُورُ هَذَا اللَّقْبِ إِنَّمَا يَكُونُ لِسَبَبٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا عَلِمَ مِنْ هَذَا الْفَرِيقِ أَنَّهُ الْمَتَمَسِّكُ بِالْحَقِّ ، وَعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَمَسَّكْ بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّقْبُ ، عَلِمَ فِيمَنْ تَقَدَّمَهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ ، إِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ وَاحِدًا .

١٥ وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ إِنَّمَا وُصِفَ وَاصِلٌ وَعَمْرٍو بِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الزَّمَانِ كَانَ الْخَوَارِجُ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ أَهْلَ الذُّنُوبِ ، وَمَنْ تَبَعَ الْحَسَنَ الَّذِينَ سَمَّوْهُمْ مُنَافِقِينَ ، وَمَنْ كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ . فَلَمَّا بَيَّنَّا أَنَّهُ فَاسِقٌ وَلَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، سَمَّوْهُمْ مُعْتَزِلَةً ، مِنْ حَيْثُ اغْتَزَلُوا عَنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ وَتَمَسَّكُوا بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ .

١٨ وَمَتَى قِيلَ : فَهَمُ الَّذِينَ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ . قِيلَ لَهُ : إِنَّ اللَّقْبَ قَدْ يُلْزَمُ مِنْ قِبَلِ الْغَيْرِ كَمَا يُلْزَمُ مَنْ قَبِلَ النَّفْسَ ، وَالْأَقْرَبُ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَلَمَّا سَمَّوْهُمْ بِذَلِكَ وَكَثُرَ ، صَارَ لَقَبًا لَهُمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ^(٢) .

(١) طبقات المعتزلة لابن المرتضى ٤-٥ .

(٢) راجع مناقشة ذلك في فرق الشيعة للنوبختي ، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي .

/فَصْلُ

١٦٧

في ذَمِّ الْقَدَرِيَّةِ

٣ إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : لِمَ صِرْتُمْ بِالْمَدْحِ ، مِنْ حَيْثُ وَصَفْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِأَنَّكُمْ
مُعْتَرِلَةٌ ، أَوْلَى بِالذَّمِّ مِنْ حَيْثُ زَعَمَ الْمُخَالِفُونَ لَكُمْ أَنَّكُمْ قَدَرِيَّةٌ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي غَيْرِ خَبَرٍ ذَمُّ ذَلِكَ ، حَتَّى رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ
هَذِهِ الْأُمَّةُ » .

٦ قِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا اللَّقْبَ لَمْ يَثْبُتْ لَنَا كُتُبَاتِ ذَلِكَ اللَّقْبِ ؛ لِأَنَّا نَزْعُمُ أَنَّ ذَلِكَ
لَقَبٌ لِمَنْ يُخَالِفُنَا فِي الْعَدْلِ ، وَنَزْعُمُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ، وَأَنَّهَا بِقَضَائِهِ
وَقَدَرِهِ ، فَكَيْفَ يَلْزَمُنَا [١٥] عَلَى أَمْرِ ثَابِتٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، مَا فِيهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ
الْخِلَافِ .

٩ وَبَعْدُ ، فَإِنَّا لَمْ نَجْعَلِ اللَّقْبَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَنَا حَقٌّ ، بَلْ صِحَّةُ الْمَذْهَبِ تَتَّبِعُ
صِحَّةَ الدَّلِيلِ ، وَإِنَّمَا أوردنا ذَلِكَ لِيُعْلَمَ أَنَّ اللَّقْبَ مُوَافِقٌ لِلْمَذْهَبِ .

١٢ فَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ ، فَهَمُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ تَعَالَى قَدَّرَ الْمَعَاصِي ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ
كَالْعُذْرِ لِلْعَاصِي ، حَتَّى اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ غَيْرُ مَا قَدَّرَ اللَّهُ
تَعَالَى لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِذَلِكَ إِلَّا مِنَ الْإِثْبَاتِ لَا مِنَ النَّفْيِ ، وَأَصْحَابُنَا
نَفَوْا الْمَعَاصِي عَنْ اللَّهِ وَهَمُ اثْبُوتِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّقْبُ لَهُمْ لَازِمًا ، مِنْ حَيْثُ
قَالُوا : إِنَّهُ لَا مُقَدِّرَ لِلْمَعَاصِي إِلَّا هُوَ تَعَالَى . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لُقِّبَ الْخَوَارِجُ بِأَنَّهُمْ
مُحَكَّمَةٌ ، لَمَّا قَالُوا : لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى . وَبَيَّنُّ مَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ هَذَا
اللَّقْبَ ذَمٌّ ، فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاقِفًا عَلَى مَنْ يُثْبِتُهُ تَعَالَى مُقَدِّرًا لِأَفْعَالِهِ ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ الْكُلِّ ، وَإِنْ خَالَفُوا فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، وَقَالُوا إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ
تَعَالَى ، فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّا نَقْدِرُ عَلَيْهَا وَقَدْ يُقَدَّرُهَا ، فَإِنْ كَانَ هَذَا اللَّقْبُ مَأْخُودًا مِنْ

ذلك وَقَوْلُنَا وَقَوْلُهُمْ سَوَاءٌ، فَلِمَ صِرْنَا بِهِ أَحَقَّ مِنْهُمْ؟، فَلِمَ يَتَّقُ إِلَّا أَنْ اللَّقَبَ لَهُمْ
 مِنْ حَيْثُ أَثْبَتُوا مَا نَفَيْنَا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا مُقَدَّرَ لِلْمَعَاصِي سِوَاهُ مِنْ حَيْثُ
 خَلَقَهَا. ٣

وَبَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا اللَّقَبَ مَوْضُوعٌ لِلذَّمِّ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ مَنْ بَرَأَ نَفْسَهُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ
 وَنَزَّهَهَا عَنْهَا، وَحَمَلَ ذَنْبَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ أَحَقُّ بِالذَّمِّ مِمَّنْ بَرَأَ اللَّهَ وَحَمَلَ ذَنْبَهُ
 عَلَى نَفْسِهِ. وَقَدْ صَحَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنَ الْمَعَاصِي وَأَضَافَهَا إِلَى
 فَاعِلِهَا وَإِلَى الشَّيْطَانِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ الْمَذْمُومُ لِمَنْ هَذَا قَوْلُهُ، وَيُنْفَى عَمَّنْ يَقُولُ فِي
 كُلِّ فَاحِشَةٍ إِنَّهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْلَا أَنَّهَا خَلَقَهُ وَقَضَاؤُهُ وَقَدَرُهُ عَلَى هَذَا
 الْوَجْهِ لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يَقَعْ؟، وَيُيَيَّنُ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ الْقَوْمِ، مَتَى لَامَهُمْ لَا يُمْ عَلَى
 قَبِيحٍ ارْتَكَبُوهُ، جَعَلُوا عُذْرَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ بِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى، / حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ رُبَّمَا
 يَذْكُرُ ذَلِكَ إِذَا رَأَى الْقَوَاحِشَ، فَصَارُوا يَلْهَجُونَ بِهَذَا الذِّكْرِ عَلَى طَرِيقَةِ الْعُذْرِ،
 [١٥ اظ] فَهَمْ بِهَذَا اللَّقَبِ أَحَقُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٢

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِهِمْ، أَنَّهُمْ يَزُودُونَ أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَام - عَاتَبَ آدَمَ - عَلَيْهِ
 السَّلَام - عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ الَّتِي بِهَا أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ:
 أَتَلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْفَيِّ عَام؟ قَالُوا عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى». وَهَذَا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ أَنَّ مُوسَى كَانَ قَدَرِيًّا، وَكَذَلِكَ
 رَوَوْا فِي جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ. وَمِنْ جَهْلِهِمُ التَّعَلُّقُ بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ فِي كُلِّ
 كَافِرٍ وَمُشْرِكٍ وَفَاجِرٍ أَنْ لَا يُلَامَ؛ لِأَنَّ مَا أَتَاهُ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ، عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي
 كِتَابِهِ: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [الآية ٥٣ سورة القمر]. وَإِنَّ طَائِفَةً يَبْلُغُ
 جَهْلُهَا هَذَا الْمَبْلَغَ، لِحَقِيقِ أَنْ يُلْصَقَ بِهِمْ كُلُّ ذَمٍّ وَكُلُّ لَقَبٍ مَذْمُومٍ.

فإن قيل : لا ندفعكم عن ذلك ، بل نقول : إنَّ كلَّ المعلوم أنَّه يقع ، فالعبد يصحَّ أن يشاءه ، والله تعالى يشاء ذلك . وإنما نُكِّرُ قولكم : لم يشأ ما نهى عنه وأنَّ العبد يشأؤه ويفعله . وقولكم بأنَّ الإيمان قد لا يشأؤه العبد ، فلا يفعله وإن شاء الله ، لما فيه من نفاذ مَشِيئة العبد دون مَشِيئة الله .

قيل له : إنا نعلم من أنفسنا أننا نريد أن نفعل في المستقبل صلاة الفرض والنفل ، ثم قد لا نفعله هوًى ، ولبعض الوجوه ، فبطل ما ذكرته ، فإن قال : هذه المَشِيئة منكم ليست مَشِيئة في الحقيقة ، إذا لم يقع ما أراده ، وإنما هي شهوة وتمنٍّ . قيل له : إنا قد نجد من أنفسنا مَشِيئة [١٨ظ] ذلك على الوجه الذي نجده في مشيئتنا لما نفعله ، فلا يصح ما ذكرته .

وبين المَشِيئة والإرادة والشهوة فرقان ؛ وذلك لأننا نريد ونشاء ما لا يصح أن يشتهي ، كإتاعاب النفس . وقد نشتهي ما لا يصح أن نريده ، ونريد شيئاً ولا نريد ما هو مثله ، ولا نشتهي شيئاً ولا نشتهي ما هو بمثل صفته ، وقد قال الله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [الآية ٣٧ سورة المائدة] .

فإن قيل : فيجب أن تطلقوا القول بأنَّ مَشِيئة العبد قد تكون أنفذ من مَشِيئة الله تعالى . قيل له : ذلك لا يطلق ؛ لأنَّ مَشِيئة الله تعالى ، إذا كانت في مقدوره ، فلا بُدَّ من وقوعه ، وإذا كانت في مقدور العباد على وجه الإكراه فكمثل ، وإذا كان على وجه الطَّوع والاختيار ، فالفعل من العبد ، وأما إرادة الله تعالى على وجه الطَّوع ليستحقَّ به الثَّواب ، فلا بُدَّ من أن يصحَّ من العبد أن يفعل وأن يترك . وقول القائل في المَشِيئة إنها نافذة ، ليس بحقيقة ؛ لأنَّ المراد إنَّ صَحَّت هذه اللَّفْظة ، أن مرادها لا بدَّ من أن يقع ، ووقوع مرادها لا يكون بهذه المَشِيئة ، وإنما يكون لقدرة فاعله ، فكيف يصحَّ حقيقة هذا القول ، وإنما يصحَّ ذلك فيما يشأؤه القادر من جهة نفسه والموانع زائلة ، وكل ذلك يُسْقِطُ ما سألوا عنه .

/فَصْلُ/

فِي نِسْبَةِ الطَّاعَاتِ إِلَى اللَّهِ، وَنَفْيِ نِسْبَةِ الْمَعَاصِي عَنْهُ

٣ إِنْ قِيلَ : إِذَا كُنْتُمْ تَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ ، وَلَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِمَا صُنْعٌ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تُضِيفُوا أَحَدَهُمَا إِلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَهَلَّا نَفِثْتُمُوهُمَا جَمِيعًا عَنْهُ ، أَوْ أَضَفْتُمُوهُمَا جَمِيعًا إِلَيْهِ .

٦ قِيلَ لَهُ : إِنَّا قَدْ نُسَوِّي بَيْنَهُمَا فِي نَفْيِهِمَا جَمِيعًا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى ، خَلْقًا وَصُنْعًا وَإِخْدَاتًا ، وَيُخْطِئُ مَنْ يُضِيفُهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا إِلَيْهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ . فَيَزْعُمُ أَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَالْمَدْحَ وَالذَّمَّ وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، وَيُوجِبُ أَنَّ حَالَهُمَا كَحَالِ الصُّحَّةِ وَالسَّقَمِ وَاللُّونِ وَالطُّولِ ، فِي وَجُوبِ إِضَافَتِهِمَا إِلَيْهِ ، وَزَوَالِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْحَمْدِ وَالذَّمِّ ، فَإِنَّا نُضِيفُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا هُوَ طَاعَةٌ ، وَلَا نُضِيفُ الْمَعْصِيَةَ إِلَّا إِلَى نَفْسِ الْعَاصِي وَإِلَى الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّمَا [١٩] قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ ، فِي إِضَافَةِ الطَّاعَةِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِأَنْ يُقَالَ هِيَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَلِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ ، حُسْنُ إِضَافَةِ آدَابِ الْوَلَدِ إِلَى أَبِيهِ ، وَعِلْمُ الْمَرْءِ إِلَى مَنْ يَدْرُسُ عَلَيْهِ .

١٥ فَإِنْ قِيلَ : وَلَئِي وَجْهِ صَحَّتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ ؟

قِيلَ لَهُ : لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ بِأَمْرِهِ وَتَسْهِيلِهِ وَإِطَافِهِ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا حَالَهُ ، أُضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا تُضَافُ آدَابُ الْوَلَدِ إِلَى أَبِيهِ ، إِذَا تَسَبَّبَ إِلَى ذَلِكَ بِوَجْهِهِ الْأَسْبَابِ وَإِرَادَةِ مِنْهُ ، فَأَمَّا الْمَعَاصِي فَهِيَ بِالضَّدِّ مِمَّا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَجَرَ عَنْهَا وَكَرِهَهَا وَنَهَى عَنْهَا وَلَطَفَ فِي تَرْكِهَا ، فَلَمْ يَجُزْ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [الآية ٧٩ سورة البقرة] ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ .

نِسْبَةُ الطَّاعَاتِ إِلَى اللَّهِ ، وَنَفْيُ نِسْبَةِ الْمَعَاصِي عَنْهُ ١٣٣

فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ اللَّهُ - تَعَالَى - ذَمُّ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِقَوْلِهِ : ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية ٧٨ سورة النساء] ، فَتَسْبِيحُهَا إِلَيْهِ عَلَى سَوَاءٍ . ٣

١٧٥ / قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْآيَةَ وَارِدَةٌ لَا فِي فِعْلِ الْعَبْدِ ، بَلْ فِيمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْخِصْبِ وَالْجَدْبِ .

٦ وَالْمَرْوِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي السَّرَّاءِ إِنَّهَا مِنَ اللَّهِ ، وَفِي الضَّرَّاءِ إِنَّهَا بِشُؤْمِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ مِنْ بَعْدُ بِقَوْلِهِ : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [الآية ٧٩ سورة النساء] ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ ، نَفْسَ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِذَا يَجِبُ ٩ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمَا مَا يَقَعُ مِنَ الْعَبْدِ ، الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ مَا يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى .

فَإِنْ قَالَ : أَتَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ حَقِيقَةٌ ؟

١٢ قِيلَ لَهُ : قَدْ صَارَتْ بِالتَّعَارُفِ كَأَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِيمَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنَ الطَّاعَاتِ ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ حَقِيقَةُ التَّعَارُفِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ ، فَنَقُولُ : إِنَّهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَقُولُونَ إِنَّهَا مِنْ صُنْعِهِ ، وَلَا إِنَّهَا مِنْ قِبَلِهِ . وَنَقْتَصِرُ عَلَى ١٥ مَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ ، وَخَصَلُ فِيهِ التَّعَارُفُ .

[١٩ظ] فَإِنْ قِيلَ : أَوْ لَيْسَ يَقَالُ فِي الْغِنَى ، إِنَّهُ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؟

١٨ قِيلَ لَهُ : يَقَالُ ذَلِكَ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَقْوَى ؛ لِأَنَّ نَفْسَ مَا صَارَ بِهِ غِنِيًّا مِنْ فِعْلِهِ ، وَأَسْبَابِهِ أَيْضًا مِنْ قِبَلِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا نَقُولُ فِي الرِّزْقِ الْحَرَامِ ، إِنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلِمَثَلِ مَا قَدَّمْنَا أَضْفْنَا الْمَعَاصِي إِلَى الشَّيْطَانِ ، لَمَّا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهَا بِالْوَسْوَسَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَضْفْنَاهَا أَيْضًا إِلَى نَفْسِهِ ، وَلِذَلِكَ يُلَامُ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ

دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ ﴿[الآية ٢٢ سورة إبراهيم] .

فَإِنْ قِيلَ : فلماذا حَسُنَ أَنْ يُلَامَ مع ذلك ؟

قِيلَ له : لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الْكُفْرِ وَالتَّسْبِيبِ إِلَى فِعْلِهِ يَقْبُحُ ، فَيَسْتَحِقُّ اللَّوْمَ ، وَمَتَى صَارَ إِلَى الْقَبُولِ ، كَانَ لَوْمُهُ أَعْظَمَ .

فَصْلٌ

فِيمَا يَسْأَلُونَهُ فِي خَلْقِ إِبْلِيسَ

إِنْ قِيلَ : إِنْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ فِعْلَ مَا كَلَّفَهُمْ ، فَلِمَ آذَى خَلْقَ إِبْلِيسَ مع كونه داعيًا إِلَى خِلَافِهِ ؟ وَهَلَّا خَلَّى بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ الْعِبَادَةِ مِنْ دُونِ خَلْقِ إِبْلِيسَ ؟ وَهَلَّا أزالَ مُعَادَاتَهُ لَهُمْ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ؟

قِيلَ له : إِنْ إِبْلِيسُ فِي بَابِهِ بِمَنْزِلَةِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْمَعَاصِي وَيَتَّبِعُونَ عَلَيْهَا ، وَصَارَ مُكَلِّفًا مَأْمُورًا بِتَرْكِ ذَلِكَ كَالْإِنْسِ الَّذِينَ يَنْتَصِبُونَ لِلدُّعَاءِ إِلَى الضَّلَالِ وَالْفَسَادِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَاَلْمَسْأَلَةُ وَاحِدَةٌ فِي الْكُلِّ ، فَمَا الْجَوَابُ ؟

قِيلَ له : قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ - تَعَالَى - مُحْسِنٌ إِلَى الْعَبْدِ بِتَكْلِيفِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُعْصَى فِيهِ ، وَإِبْلِيسُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ ، لَكِنَّهُ فِي مَعْصِيَتِهِ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَا يَخْصُّهُ وَبَيْنَ مَا يَتَعَدَّاهُ ، وَقَدْ كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِتَرْكِ الْقَبُولِ مِنْهُ ، كَمَا كَلَّفَهُمْ بِتَرْكِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُضِلِّينَ عَنِ الدِّينِ .

وَاخْتَلَفَ مَشَايِخُنَا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ تَعَالَى لَوْ عَلِمَ أَنَّ مَنْ يَدْعُوهُ إِبْلِيسُ وَجَنُودُهُ إِلَى الْمَعْصِيَةِ يَفْعَلُ مِنْهَا مَا لَوْ لَا دُعَاؤُهُمْ لَمَا فَعَلَ ، لَكَانَ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ أَشَدَّ مَنَعٍ ، لَكِنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ دُعَاءَهُ لَا يُؤْثَرُ .

وقال بعضهم: يَجُوزُ أَنْ يُؤَثَّرَ؛ بَأَنَّ [٢٠] يصعب على المرء عند دُعائه المخالفة،
ولولا دُعَاؤُهُ لما صَعِبَ ذلك، فيكون بمنزلة زيادة القُدرة في أَنَّهُ يجوز تَغْيِيرُ التَّكْلِيفِ
به، وعلى الوجهين جميعًا، لا يلزم ما ذكرته من قُبْحِ خَلْقِ إِبْلِيسَ، والتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ
وبين العباد؛ لأنَّه تعالى قد نَفَعَ الْكُلَّ بِالتَّكْلِيفِ، وفَعَلَ بِالْكُلِّ نَهَايَةَ مَا يَدْعُو إِلَى
الطَّاعَةِ وَالْفَوْزِ بِالثَّوَابِ، فَأَبَوْا إِلَّا إِهْلَاكَ أَنْفُسِهِمْ، فَمِنْ قَبْلِهِمْ أَتَوْا، لَا مِنْ قَبْلِ اللَّهِ
تعالى، كما أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ الْآبَاءَ فِي الضَّلَالِ أَتَى مِنْ قَبْلِهِ لَا مَنْ قَبْلَ مَنْ اتَّبَعَهُ، وعلى
هذا الْوَجْهَ قَالَ اللَّهُ - تعالى - حَاكِيًا عَنِ الشَّيْطَانِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ
إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم] .

فَصْلٌ

في أَنَّهُ كَيْفَ يُوسُوسُ

١٧٧

إِنْ قِيلَ: أَيْصِحُّ مَا يُرَوَى «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ»، إِلَى
سَائِرِ الرُّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ. وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُمْكِنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ؟
قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لِلْطُّفِ بِنَيْتِهِ وَخِلْقَتِهِ يُمَكِّنُهُ مَا لَا يَتِمَكَّنُ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ. وَكَذَلِكَ
الْقَوْلُ فِي لُطْفِ آلَاتِهِ، وَلَا يَصِحُّ وَالْحَالُ هَذِهِ أَنْ يُوسُوسَ إِلَّا بِأَنْ يُقَرَّبَ بَيْنَ مَوْضِعِ
الْفِكْرِ وَالسَّمْعِ، وَإِنَّمَا يُفَارِقُ الشَّيَاطِينُ مِنَ الْإِنْسِ فِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ
الدُّعَاءِ وَإِنْ تَقَرَّبُوا هَذَا الْقُرْبَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الدُّعَاءَ الْمَسْمُوعَ إِذَا كَانَ الدَّاعِي يُشَاهِدُ،
أَشَدَّ تَأْثِيرًا مِنْ دُعَاءِ مَنْ لَا يُشَاهِدُ، فَلَيْسَ فِي تَمَكِّنِهِمْ مَا يُؤَدِّي إِلَى قُبْحِ تَكْلِيفِ هَذَا
الْعَاصِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ أَتَى فِيمَا فَعَلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ
مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الآية ٢٢
سورة إبراهيم] .

وَمِنْ طَرَائِفِ الْأُمُورِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُجْبِرَةَ وَالتَّوَابِتِ رُبَّمَا رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ : « لَوْ أَرَادَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَلَّا يُعَصِيَ ، لَمَّا خَلَقَ إِبْلِيسَ » ، فَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْمَعَاصِي . ٣

يُقَالُ لَهُمْ : فَجَوِّزُوا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ تَعَالَى بَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ لِلإِضْلَالِ ، لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ ، فَمِنْ أَيْنَ صِحَّةُ النَّبُوءَةِ ؟ وَمِنْ أَيْنَ صِحَّةُ الْكِتَابِ وَحُشْنُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؟ وَقَدْ صَحَّ [٢٠ ظ] أَنَّهُ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْمَعَاصِي ، فَلِمَاذَا يَرْجُرُ عَنْهَا أَشَدَّ زَجْرًا ؟ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ كَارَهَا لَهَا ، فَإِنْ جَازَ أَنْ يَنْتَهَى عَنِ الْمَعَاصِي جَازَ أَنْ يَنْتَهَى عَنْهَا وَأَنْ يَخْلُقَ إِبْلِيسَ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَنْتَهَى عَنْهَا مَعَ خَلْقِهِ لِإِبْلِيسَ ، جَازَ أَلَّا يُرِيدَهَا مَعَ خَلْقِهِ لَهُ . ٦

وَاعْلَمْ أَنَّ تَرْكَ الْمَعْصِيَةِ ، مَعَ مُعَالَجَةِ النَّفْسِ وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ ، يَكُونُ ثَوَابُهُ أَعْظَمَ ، فَكَذَلِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ وَمُرَاعَمَتِهِ ، أَفَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ مَعَ الْمَكْلُفِينَ خُلُقٌ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا حَالُهُ مَعَهُمْ ، لِهَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . ١٢

وَيَكُونُ الْمَعْلُومُ فِي تَكْلِيفِ إِبْلِيسَ ، أَنَّ الصَّلَاحَ لَهُ وَالْعُدُولَ عَنْ دُعَاءِ النَّاسِ ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ، لَكَانَ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ ، فَفِي خَلْقِهِ ، وَالْحَالُ مَا ذَكَرْنَا ، هَذِهِ الْفَائِدَةُ الَّتِي كَانَتْ لَوْلَا خَلْقُهُ لَمَّا حَصَلَتْ ، فَهَذَا طَرِيقَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ . ١٥

وَبَعْدُ : فَإِذَا كَانَتْ وَشْوَستَهُ لَا تُوجِبُ الْقَبُولَ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي أَنْ يَكُونَ ضَالًّا بِقَبُولِهِ لَا بِالْوَشْوَسَةِ ، فَمِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ أَتَى ، وَصَارَتْ الْوَشْوَسَةُ بِمَنْزِلَةِ ظُلْمِ الْمَوْشُوسِ ، وَقَدْ ذَكَرَ - تَعَالَى - فِي غَيْرِ آيَةٍ ، مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا ، كَنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ الْأَسْطُفَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ * وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الآيَاتُ ٣١-٣٣ سُورَةُ سَبَأٍ] . ١٨

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَصِحُّ مَا قُلْتُمْ ، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [الآية ٢٧٥ سورة البقرة] ،
وذلك ظاهرٌ في أَنَّهُ يُوَثَّرُ ؟

قِيلَ لَهُ : لو كان هذا على ظاهرِهِ ، لما صحَّ قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم] ، وَأَزَالَ اللَّائِمَةَ عَنِ الْعَاصِي . وقد عَلِمْنَا فَسَادَ ذَلِكَ ، وَالْمَرَادُ أَنَّ الرِّبَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْخَيْرَةِ مَا يُلْحَقُ الْمَوْشُوسَ [٢١و] إِذَا كَانَ سَوْدَاوِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ ؛ لَاغْتِقَادِهِ وَفَسَادَ فِكْرِهِ ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ مَنْ تَغَلَّبَ السُّودَاءُ عَلَيْهِ .

فَصْلٌ

فِي إِضَافَةِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَى اللَّهِ

إِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ الْمَعْلُومُ عَلَى لِسَانِ الْأُمَّةِ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ مِنَ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ ، وَلَا شَرٌّ أَعْظَمَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي ، فَقُولُوا إِنَّهُمَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِلَّا خَرَجْتُمْ عَنِ الْإِجْمَاعِ .

قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْخَيْرَ هُوَ النَّفْعُ الْحَسَنُ وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ، وَالشَّرُّ هُوَ الضَّرُّ الْقَبِيحُ وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ فِي الْأَضْل ، وَيَجْرِي عَلَى غَيْرِهِ مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي الضَّرْرِ الْحَسَنِ إِنَّهُ شَرٌّ ، وَلِذَلِكَ لَا نَصِفُ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنَ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا مَا أَمَرَ بِهِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الدَّمِّ ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا ، بِأَنَّهُ شَرٌّ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ شَرِيرٌ ، وَإِنْ أَكْثَرَ مِنَ الْمَضَارِّ الْحَسَنَةِ . وَمَنْ وَصَفَهُ بِذَلِكَ أَوْ قَالَ هُوَ مِنَ الْأَشْرَارِ ، يَكُونُ كَافِرًا . فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ ، وَثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ ، كَانَ مِنْ بَابِ الضَّرْرِ وَغَيْرِهِ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ - تَعَالَى - يَفْعَلُ الشَّرَّ ، وَلَمَّا كَانَ مَا يَنْزِلُ

بالمؤمن من مَرَضٍ وَفَقْرٍ وَمُصِيبَةٍ مِنْهَا ، لِمَا يَقَعُ بِهِ مِنَ الْمَضَارِّ الْقَبِيحَةِ كَالظُّلْمِ وَغَيْرِهِ ،
 تَوْهَمُ النَّاسِ الَّذِينَ يَقِلُّ تَمْيِيزُهُمْ - وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى - أَنَّهُ يَجُوزُ
 ٣ أَنْ يُقَالَ : خَلَقَ اللَّهُ الشَّرَّ وَالْخَيْرَ ، وَمَتَى يُبَيِّنْ لَهُمْ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَصَالِحِ ،
 وَمَا لِلْمَرْءِ فِيهِ أَغْرَاضٌ ، وَلَهُ فِي الصَّبْرِ عَلَيْهِ ثَوَابٌ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي « كِتَابِ
الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ » ، عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَجِيزُ إِطْلَاقُ
 ٦ ذَلِكَ ، مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ لَوْ ثَبَّتَ ، لَكَانَ الصَّحِيحُ
 أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ مُطْلَقًا ، مَعَ أَنَّ الْقَوْمَ يَتَحَرَّزُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُمْ نَقِيضَهُ .
فَإِنْ قِيلَ : فَيَجِبُ أَلَّا يَقُولُوا فِي الْخَيْرِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، إِنَّهُ مِنَ اللَّهِ -
 ٩ تَعَالَى - ، إِذَا لَمْ يُطْلَقُوا فِي الشَّرِّ مِنْ [٢١ظ] أَفْعَالِهِمْ .

قِيلَ لَهُ : قَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ بِهِ وَلَطَفَ فِيهِ ،
 عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ ، وَإِنَّ الشَّرَّ بِالضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ -
 ١٢ تَعَالَى - أَصْلًا ، كَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ قَبْلِهِ فِعْلٌ ، وَلَا حَصَلَ دَوَاعِي ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْ
 قَبْلِهِ ، بَلْ حَصَلَ مِنْ جِهَتِهِ الزَّجَرُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ ؟

فَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ فِي الشَّرِّ : إِنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ ، فَمَتَى أَرَادَ بِهِ الْأَمْرَاضَ وَالْفَقْرَ ، فَهُوَ
 ١٥ مُصِيبٌ بِالْإِضَافَةِ ، مَخْطِئٌ فِي وَصْفِهِ بِأَنَّهُ شَرٌّ بِالْإِطْلَاقِ ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَعَاصِيَ مِنْ
 أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، فَهُوَ مُصِيبٌ بِأَنَّهُ شَرٌّ ، مُخْطِئٌ بِالْإِضَافَةِ بِالْإِطْلَاقِ . لَكِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ
 يُقَيَّدَ فَيَقُولَ بِقَضَائِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِخْبَارِ وَالكِتَابَةِ ، وَذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ ، وَكَذَلِكَ
 ١٨ الْقَوْلُ فِي الشَّرِّ أَنَّهُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ خَلَقَهُ عَلَى مِقْدَارٍ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ﴾ [الآية ١٠ سورة فصلت] ، فَخَطَأٌ عَظِيمٌ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ

١٨٠ أَنَّهُ / يَبَيِّنُ أَحْكَامَ الْقَبِيحِ وَالشَّرِّ ، كَمَا يَبَيِّنُ الْخِيَّاطُ تَقْدِيرَ الثَّوْبِ ، أَوْ بِمَعْنَى كَتَبَ وَأَخْبَرَ

عَنْهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا أَمْرَاتَهُ قَدَرْنَهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ [الآية ٥٧ سورة النمل] ،

فَذَلِكَ جَائِزٌ ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ عَلَى مَا قَدَّمْنَا .

فَصْلٌ

آخَرُ يَتَّصِلُ بِهِ

فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ فِي إِبْلِيسَ إِنَّهُ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ ، فَإِذَا لَمْ يَجُزْ كَوْنُهُ خَيْرًا ، فَيَجِبُ
 ٣ أَنْ يَكُونَ شَرًّا ، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - خَلَقَهُ ، فَاللَّهُ خَالِقُ الشَّرِّ ، وَرُبَّمَا سَأَلُوا مِثْلَ
 ذَلِكَ فِي الْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبِ ، وَسَائِرِ مَا يُؤْذِي مِنَ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنْ قُلْنَا لَيْسَ
 ٦ بِشَرٍّ ، شَنَعُوا بِذَلِكَ عَلَيْنَا ، وَإِنْ قُلْنَا هُوَ شَرٌّ ، أَلْزَمُونَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - فَاعِلًا
 لِلشَّرِّ ، وَأَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَهُ .

وَجَوَابُنَا فِي ذَلِكَ : أَنَّ جِسْمَ إِبْلِيسَ الَّذِي هُوَ خَلَقَ اللَّهُ ، لَيْسَ بِشَرٍّ بَلْ هُوَ خَيْرٌ ؛
 ٩ لِأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَهُ لِكَيْ يَنْفَعَهُ ، وَإِنَّمَا الشَّرُّ مَا يَقَعُ مِنْهُ مِنَ الْقَبِيحِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي
 كُلِّ حَيٍّ يُؤْذِي ، فَكَيْفَ يَلْزَمُ مَا قَالُوهُ ، ثُمَّ نَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ التَّعَارُفِ ، يُقَالُ
 فِيمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ طَرِيقَةُ الشَّرِّ : إِنَّهُ شَرٌّ ، فَذَلِكَ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ ، [٢٢و]
 ١٢ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ وَصْفُ فَاعِلِهِ بِأَنَّهُ شَرِّيرٌ وَمِنَ الْأَشْرَارِ ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ
 عُلُوًّا كَبِيرًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي خَلْقِ اللَّهِ - تَعَالَى - هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الضَّارَّةَ الْمُؤْذِيَّةَ
 ١٥ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبِ وَغَيْرِهَا ؟

قِيلَ : إِنَّهُ تَعَالَى خَلَقَهَا بِحَيْثُ يَعْرِفُ الْعُقْلَاءُ شِدَّةَ الْاِخْتِرَازِ مِنْهَا ، فَعَلِمَ أَنَّ عِنْدَ
 ١٨ عَمَلِهِمْ بِذَلِكَ - مَعَ أَنَّ ضَرَرَهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى ضَرَرِ الْعِقَابِ يَسِيرُ - يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى
 الْاِخْتِرَازِ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَصِفُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِأَنَّهَا
 شَرٌّ ، هُمُ الشَّنَوِيَّةُ وَالْمَجْجُوسُ ، وَلِهَذَا أَثْبَتُوا لَهَا فَاعِلًا غَيْرَ فَاعِلِ الْخَيْرِ . وَقَدْ بَيَّنَّا فِي
 الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ ، أَنَّ ذَاتَهَا لَيْسَتْ بِشَرٍّ ، وَأَنَّ الشَّرَّ فَعَلُهَا كَمَا نَقُولُهُ فِي الْكَافِرِ
 وَالْعَاصِي .

فإن قيل : كيف يصح منها الشرُّ وهي لا عقل لها ؟

- ١٨١ / قيل له : إنَّ الشرَّ والقبيح قد يقع مَن لا عقل له فلا يؤاخذ به على وجه الذمِّ والعقاب ، كما يؤاخذ العاقل ، وإن كان قد يلزمه العوض كما يلزم النَّائم ، إذا كسر إناء غيره ، وعلى هذا الوجه ، قال رحمته الله : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » .

فصل

آخر يتصل به

- ٩ إن قيل : إذا خلق الله - تعالى - الصُّورَ القبيحةَ عندكم ، ولا يجوز أن يذمَّ بذلك ، فكيف قُلتُم لنا : لو فعل الظلم لوجب أن يُلام ، ولَوْصِفَ بذلك ؟
- فجوابنا : أنَّ الصُّورَ هي حسنةٌ في الحقيقة ، وإنما يوصف بذلك ؛ لأنَّ الناظر إليها لا يستحسنها ، لا لأنَّ ذلك قبيحٌ في الحقيقة ، ولذلك نجد المشوَّهة السوداء يستحسنها مَنْ هو مِنْ جنسها ، وإنَّ لم يستحسنها غيره ، وليس كذلك ما يقبح في الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ إذا عَلِمَ وجهه قُبْحه يعلمه قبيحًا ، ولا يلزمنا مَنْ سأل عنه السائل ، ويُقال له : قد تكون مشية الإنسان قبيحةً ، وخطُّه قبيحًا من حيث المنظر ، ولم يوجب أن يوصف بالذم ، كما يوصف بذلك لو فعل الظلم والجور والفساد ، فهذا طريقة الكلام في ذلك .

فصل

في قولهم: إنَّ الكلامَ بدعة

٣

[٢٢ظ] إن قيل : إنَّ الذي يَخوضون فيه مِنْ أبوابِ الكلامِ خارجٌ عن طريقةِ الصَّحابةِ والسَّلفِ ، وقد كانوا يَعُدُّون ذلك بدعةً ، فكيف يصحُّ أن يَعُدُّوه علمًا ، وما يُؤدِّي إليه حقًّا ، بل ما أنكرتم أنَّ الذي يصحُّ هو التَّمسُّك بالظَّاهر ، الذي صدرَ عنه السَّلفُ ، وبالقُرآن والسُّنة والإجماع ؟

وبعدُ : فقد رأيتمُ الكثيرَ ممن خاضَ في الكلامِ تحيّر ، وقادَه ذلك إلى الضَّلال ، وأنَّ ذلك مَنْ يَسلم منه مَنْ لم يَخض فيه ، وكيف يصحُّ في ذلك أن يكونَ حقًّا ، والفاقةُ إليه شديدةٌ ، مع العلم بأنَّه - صَلَّى اللهُ عليه - مع طولِ أيَّامه ، لم يُحك عنه في ذلك إلاَّ اليسيرُ ، مع كثرةِ ما بينَ من الشَّرائع .

١٨٢ / فإن قلتم : إنَّ ما يُؤدِّي الكلامُ إليه معلومٌ بالعقل ، فقد ثبتَ عنه - صَلَّى اللهُ عليه - من الآداب التي عُرفت بالعادةِ أشياء كثيرةٌ ، ولم يُحك عنه مثلها في الجزء والظفر والحديث والقدم والبقاء والفناء والكُمون والمداخلة .

١٥ قيل له : قد بينا من قبل أن الله - تعالى - بعثَ الأنبياءَ لِيُبَيِّنوا للنَّاس المصالحَ الشرعيةَ ، فهذا الذي يجبُ لأجله البعثةُ ، لكنهم لما لم يصحَّ لهم هذا الأمرُ الذي بُعثوا لأجله إلاَّ بعدَ المعرفةِ بالله تعالى وتوحيدهِ وعَدْلِهِ ، دَعَوْا إلى ذلك لهذا الوجه . ولما كان طريق معرفة الله - تعالى - وعَدْلِهِ مُتَقَرِّراً في عُقُولِ الْعُقَلَاءِ ، يدلُّ عليه ما يجدونه مِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ ، كما نَبَّه اللهُ - تعالى - بقوله : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الآية ٤ سورة الجاثية] . وبقوله : ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الآية ٢١ سورة الذاريات] . فلو أنَّ الأنبياءَ - عليهم السَّلام - بيَّنوا لَهُم الأدلَّةَ

العقلية، لكانوا لا يَعْرِفُونَ إِلَّا بِقَدْرِ مَا نَبَّهَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَغَيْرِهَا، مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى، فَكَانَ ذَلِكَ مُغْنِيًا عَنْ تَفْصِيلِ مَا يُورَدُهِ الْمُتَكَلِّمُونَ.

٣ وَإِنَّمَا خَاضُوا مِنَ الْكَلَامِ، فِي أَبْوَابٍ خَارِجَةٍ عَنْ جُمْلَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ، لَمَّا كَثَرَ الْمُخَالِفُونَ، وَكَثُرَتْ شُبُهَتُهُمْ، وَأُخْذَتْ فِي دِينِ اللَّهِ مَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ [٢٣] قَبْلُ، فَأَحْوَجُوا لِذَلِكَ الْعُلَمَاءَ إِلَى حَلِّ تِلْكَ الشُّبُهَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا، فَعَلَى هَذَا ٦ الْوَجْهِ كَثُرَ مِنْهُمْ الْخَوْضُ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَثُرَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ التَّفْرِيعُ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ التَّفْرِيعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَكَاتِبِ وَالْمَدَبَرِ وَالرُّهُونِ وَغَيْرِهَا. ثُمَّ لَمْ يَجْزِ لِعَائِبٍ أَنْ يَعِيبَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَا أُوْرَدُوهُ كَشْفًا لِلْجَمَلِ وَتَفْرِيعًا عَلَيْهَا، ٩ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُورَدُهِ الْمُتَكَلِّمُونَ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ هَذَا الْقَائِلَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُوجِبَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَتَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ، أَوْ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُعْلَمُ بِاضْطِرَارٍ أَوْ إِلْهَامٍ، أَوْ عَلَى ١٢ وَجْهِ التَّقْلِيدِ بِالْخَبَرِ، فَإِذَا صَحَّ أَنَّ التَّقْلِيدَ لَيْسَ بِطَرِيقٍ لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ كَالْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَصَحَّ أَنْ لَا إِلْهَامَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا الْبَابِ، لَمَّا نَعَلَّمُهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتِهِ وَعَدْلِهِ، لَمْ يَتَّقْ/ إِلَّا أَنْ مَعْرِفَتُهُ تَكُونَ وَاجِبَةً مِنْ ١٨٣ جِهَةِ الْعَقْلِ، فَإِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ إِنَّمَا يَنْبُتُهُ عَلَى هَذِهِ الْأَدِلَّةِ، وَيُطِيلُ الشُّبُهَةَ الْوَارِدَةَ فِيهَا، ١٥ فَكَيْفَ يَصْحُحُ الطَّعْنُ فِي ذَلِكَ.

[٢٣ظ] وَقَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي «نَصِيحَةِ الْمُتَفَقِّهَةِ»، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى ١٨ كُلِّ مَنْ يَطْلُبُ عِلْمًا أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ، لَكِنْ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ رُبَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى مَعْرِفَةِ جُمْلَةِ مِنَ الْأَدِلَّةِ، فَيَكْفِيهِ ذَلِكَ، مَا لَمْ تَعْرِضْ لَهُ شُبُهَةٌ، وَرُبَّمَا أَمْعَنَ فِي ذَلِكَ وَبَلَغَ فِيهِ الْغَايَةَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ أَوْلَى مِنَ الْإِمْعَانِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ يَشْرُفُ بِشَرَفِ مَعْلُومِهِ، وَمَعْلُومُ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِينَ هُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَا يَخْتَلِفُ بِاِخْتِلَافِ الْأَعْصَارِ وَاللُّغَاتِ وَالْأَحْوَالِ،

- وغيره من العلوم قد يختلف بذلك ، ولأن هذا العلم أضل لسائر العلوم الدينية ، يستقل بنفسه ، وليس كذلك سائر العلوم ، ولذلك ما بعث الله نبيا إلا وابتدا بالدعاء إلى معرفة الله - تعالى - وعبادته ، ولذلك لم يرد في القرآن شيء من العلوم أكثر مما ورد من الأدلة الدالة على الله - تعالى - حالا بعد حال ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ [٢٤] وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الآية ١٨٥ سورة الأعراف] . وقوله : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الآية ٤٥ سورة الأنفال ، الآية ١٠ سورة الجمعة] ، ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الآية ٤٢ سورة الأحزاب] . ولذلك ذم المعرضين عن الذكر في الآيات بقوله : ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الآية ١٠٥ سورة يوسف] ، فإذا كان الوارد في القرآن آية واحدة في الكتابة ، وفرع العلماء عليها مجلدة ، وكذلك غيره ، ولم يُعَب ذلك على فاعله ، بل عُد مدحا ، فكيف يُعاب المتكلم مع كثرة ما نبه الله - تعالى - عليه من ذكر الآيات الدالة عليه وعلى توحيده وعذله ، وعلى غير ذلك من مسائل الكلام .

فإن قيل : ولماذا وُصف من ينظر في هذا الجنس بأنه متكلم ، والفقيه والنحوي والأديب معلوم بأنه متكلم .

١٥

- قيل له : كان شيخنا أبو إسحاق يقول : إنما خص المتكلم بذلك ، لكثرة ما ينبغي أن يتكلم بذلك ، كي تستقر في قلبه هذه الأمور الغائبة ، وكان يقول : / هذا هو العلم دون سائر ما يخوض فيه الفقهاء ؛ لأن الفقه على ضربين ، أحدهما : طريقه القطع ، والمتكلم يُشارك الفقيه فيه . والآخر طريقه الاجتهاد وغالب الظن ، فهو الذي يختص به الفقيه . وكان يقول في النحو واللغة : إن ذلك علم بكلام العرب ، وأكثره مبني على الحكايات ، وكان يقول في الطب : إن أكثره مبني على تجربة غير مقطوع بها ، أو على خبر من يُخير بذلك .

١٨٤

١٨

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الْكَلَامَ بِدْعَةٌ ، فَخَطَأٌ مِنْهُمْ وَلَا يُحْتَجُّ عَلَيْهَا بِقَوْلِ الْجَاهِلِ
الْمُخْطِئِ ، وَطَالَمَا قِيلَ : مَنْ جَهِلَ الشَّيْءَ عَادَاهُ ، وَأَكْثَرُ مَنْ يَعِيبُ ذَلِكَ أَصْحَابُ
حَمَلٍ وَتَقْلِيدٍ ، وَمَنْ تَبَعَ الْإِلْفَ وَالْعَادَةَ ، أَوْ يَطْلُبُ أَنْ يَكُونَ مَتَّبِعًا لِرِئَاسَةٍ ، وَكُلُّ
هَؤُلَاءِ لَا يُعْتَدُّ بِطَرِيقَتِهِمْ . ٣

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ انْصَرَفَتِ الصَّحَابَةُ عَنْ ذَلِكَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَعَ الَّذِي وَصَفْتُمُوهُمْ
بِهِ مِنَ الْفَضْلِ ؟ ٦

قِيلَ لَهُ : لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَى تَنْبِيهِ الْكِتَابِ ، وَعَلَى [٢٤ظ] [مَا] تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ ،
وَأَمَّا أَوْزِدُوا مَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، مَا يُكَذِّبُ مَنْ ادَّعَى
عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَخُوضُوا فِيهِ ، وَلَوْ أَنَّ عَائِبًا عَابَ عَلَى الْفُقَهَاءِ أَوْ عَلَى أَهْلِ النَّحْوِ مَا
وَقَعُوا فِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، لَمَّا صَحَّ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ ؟ ٩

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنِ الْخَوْضِ فِي دَقِيقِ
الْكَلَامِ . ١٢

قِيلَ لَهُ : مَنْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْهُ فَمُرَادُهُ الْعُدُولُ عَمَّا لَمْ يَكْلَفْ بِهِ إِلَّا الْيَسِيرُ مِنَ
النَّاسِ إِلَى مَا يَكْثُرُ نَفْعُهُ ، لَا أَنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ نَهَوْا عَنْ بَيَانِ الْحَقَائِقِ وَالْكَشْفِ عَنِ
الدَّلَالَةِ وَحُلِّ الشُّبُهَةِ ، وَلَوْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ ، لَكَانَ مَعْدُودًا فِي الْخَطَأِ ، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ . ١٥

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ قَالُوا إِنَّ عِبَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَمْ تُوجَدْ فِي كَلَامِ
الرُّسُولِ ﷺ وَالسَّلَفِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاجَةَ اشْتَدَّتْ بِهِمْ إِلَى ذَلِكَ ، عِنْدَ حُدُوثِ
أَبْوَابِ الْخِلَافِ ، وَعِنْدَ اخْتِلَاطِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُلْحِدِينَ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا
يُعَابُ ، كَمَا لَا يُعَابُ عَلَى الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْأَدَبِ ، فَمَعْلُومٌ مِنْ حَالِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ لَمْ
يُقَسِّمُوا الْكَلَامَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى ، وَلَا قَسَّمُوا ذَلِكَ / كَمَا قَسَّمَهُ ١٨٥

أهل النَّحْوِ ، فكيف يُعَابُ ذلك على المتكلمين الذين وَصَلُوا بِلَطِيفِ النَّظَرِ ، إلى معانٍ لَطِيفَةٍ ، احتيجَ فيها إلى ألفاظٍ مُشَاكِلَةٍ لها!

فإن قيل : إنما يُذَمُّ ذلك لأنَّ المتكلمَ يَخُوضُ فيما يَخْتَصُّ الله - تعالى - بِالْعِلْمِ به .

قيلَ له : إنَّ مَنْ يَفْعَلُ ذلك فيما لا دَلِيلَ عليه ، فهو مُخْطِئٌ . ولا يجب إذا أخطأ في شيءٍ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئًا في غيره ، كمن قال لنا : إذا كان الله - تعالى - قادِرًا على كلِّ شيءٍ ، فَيَبْنُوا كلَّ أَجْناسِ المَقْدُورَاتِ ، أو أَعْدَادِهَا ، يَكُونُ مُخْطِئًا ، وإن قال : يَبْنُوا وَجْهَ المَصَالِحِ مُفَصَّلًا فيما تَعَبَّدَ الله العبادَ به ، كان مُخْطِئًا ، ولا يَجِبُ أَنْ نُخْطِئَهُ إذا قال لنا : إذا كان قادِرًا علماً فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حيًّا ، وَأَخَذَ يَدُلُّ على ذلك . وكذلك لو سُئِلَ فَقِيلَ ، دُلَّ على أَنَّ هذه [٢٥] الصِّفَاتِ يَسْتَحِقُّهَا لِدَاتِهِ لَا لِإِعْلَالٍ قَدِيمَةٍ ، وَجَبَ أَنْ يَدُلَّ على ذلك ، فإذا لم يُمَكِّنِ الكَشْفَ عَنْ ذلك ، إِلَّا ببيانِ أَصُولٍ بها يُعْلَمُ ما يَسْتَحِقُّ الذَّاتُ لِدَاتِهِ ، وما يَسْتَحِقُّ لِإِعْلَةٍ ، وَجَبَ بيانُ ذلك ، لأنَّ بعضَ ذلك يَتَّصِلُ ببعضٍ . وقد رُوِيَ عن كثيرٍ مِنَ المتكلمين وغيرهم أَنَّهُمْ عِنْدَ التَّوْبَةِ ، قالوا ما يَدُلُّ على أَنَّهُمْ لم يَخُوضوا إِلَّا فيما كَانَ مُرَادَهُمْ به نُصْرَةُ التَّوْحِيدِ والعَدْلِ دُونَ ما سِوَاهُ . وهذه طَرِيقَةٌ مَعْلُومَةٌ في عُلَمَاءِ أَهْلِ الدِّينِ .

فَصْلٌ

فِي نِسْبَتِهِمُ الْمُعْتَزِلَةَ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ،

وَأَنَّهَمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

٣

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَذْحٌ ، وَأَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ ذَمٌّ ،
كَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُكُمْ عَلَى صَوَابٍ ، مَعَ مُفَارَقَتِكُمُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ : لَمْ
تُفَارِقُوا ذَلِكَ ، بَيَّنَّا لَكُمْ أَنَّ الْجَمْعَ الْعَظِيمَ مِنَ الْمُصَدِّقِينَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ ، هُمُ الْمُخَالِفُونَ
لَكُمْ ، وَأَنَّ عَدَدَكُمْ يَقِلُّ فِي جَنْبِ عَدَدِ الْجَمَاعَةِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ
كُتُبَكُمْ خَالِيَةٌ مِنْ سُنَنِ الرَّسُولِ ، وَكَذَلِكَ كَلَامُكُمْ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخَالِفُونَ لَكُمْ ،
فَكَيْفَ يَصِحُّ ادِّعَاءُ الْقَوْلِ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

٩

وَاعْلَمُوا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُشْنَعُ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، فَكَيْفَ
يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِكَلَامِهِ ، وَمَعْنَى السُّنَّةِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - / هُوَ مَا
أَمَرَ لِيَدَامَ عَلَيْهِ ، أَوْ فَعَلَهُ لِيَدَامَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ، فَمَا هَذَا حَالُهُ يُعَدُّ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ .
وَإِنَّمَا يَقَعُ هَذَا الْأَسْمُ عَلَى مَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَهُ أَوْ فَعَلَهُ ، فَأَمَّا مَا يُنْقَلُ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ ،
فَإِنْ صَحَّ فِيهِ شُرُوطُ الْقَبُولِ ، يَقَالُ فِيهِ إِنَّهُ سُنَّةٌ ، عَلَى وَجْهِ التَّعَارُفِ ، لِأَنَّا إِذَا لَمْ
نَعْلَمْ ذَلِكَ الْقَوْلَ ، أَوْ ذَلِكَ الْفِعْلَ ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ يَقْبَحُ ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ نَكُونَ
كَاذِبِينَ فِي ذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَقُولَ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ ،
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ قَطْعًا ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : رَوَى [٢٥ظ] عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ -
ذَلِكَ .

١٨

وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ ، فَالْمَرَادُ بِهِ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ، وَثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ إِجْمَاعِهَا ، فَأَمَّا
مَا لَمْ يَثْبُتْ مِمَّا لَمْ يَجْزِ التَّمَسُّكُ بِهِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَخْبَارِ الْآحَادِ ، وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ

مِنْ الْجُمْلَةِ ، فَالْمُتَمَسِّكُ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُمْ أَصْحَابُنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، دُونَ هَؤُلَاءِ الْمَشْنُوعِينَ ، الَّذِينَ - عِنْدَ التَّحْقِيقِ - لَا يُمَيِّزُونَ مَا يَقُولُونَ . وَقَدْ رُوِيَ فِي « كِتَابِ الْمَصَابِيحِ » عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا وَاحِدًا .

وَرُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْفِرْقَةِ ، فَقَالَ : السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَالْبِدْعَةُ مَا خَالَفَهَا ، وَالْجَمَاعَةُ مُجَامَعَةُ أَهْلِ الْحَقِّ وَإِنْ قَلُّوا ، وَالْفِرْقَةُ مُتَابِعَةُ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَثُرُوا .

رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً » . قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَا تِلْكَ الْوَاحِدَةُ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « هُوَ مَا عَلَيْهِ أَنَا وَأَصْحَابِي » . فَثَبَتَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي الْجَمَاعَةِ إِنَّهَا الْحَقُّ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْقَلِيلَ وَذَمَّ الْكَثِيرَ ، فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [الآية ٤٠ سورة هود] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَقَلِيلٌ مِمَّا هُمْ ﴾ [الآية ٢٤ سورة ص] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [الآية ٦٦ سورة النساء] ، ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ ﴾ [الآية ١٠٢ سورة الأعراف] ، ﴿ وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الآية ١١٦ سورة الأنعام] ، ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الآية ٤٧ سورة الطور] ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ .

١٨٧ / فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْمُشَبَّهَةُ ؟

١٨ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكْثُرَ ذَلِكَ فِي أَصْحَابِهِمْ ، وَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ حَقِيقَةُ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ لِأَحَدِنَا : أَنْتَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَكَانَ الْبَلَدُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمَشَبَّهَةُ ، لَمْ يَخْشَنَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ : نَعَمْ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمُرَادُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْكَلَامِ غَلْبَةٌ ، فَالْأَصْلُ فِيهِ مَا قَدَّمَاهُ .

فَصُلِّ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

وإذا قيل : إنَّ فُلَانًا مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ [٢٦] فقد يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مِنَ الْمُتَمَسِّكِينَ
بِمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ الْمُتَأَسِّسِينَ بِهِمْ ، وقد يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ الَّذِي يَنْبَغِي
لِلْجَمَاعَةِ أَنْ يَكُونُوا عَلَيْهِ . ٣

فإذا أُريدَ بِهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ ، فيجب أَنْ يُنْظَرَ فِي مُوَافَقَةِ الْإِجْمَاعِ ، فَمَنْ وَافَقَهُ
يُوصَفُ بِذَلِكَ دُونَ مَنْ خَالَفَهُ ؛ وَإِنْ أُريدَ الْوَجْهَ الثَّانِي ، وَجِبَ أَنْ يُوصَفَ بِذَلِكَ
بِأَنَّهُ الْحَقُّ ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا أَوْ عِدَدًا قَلِيلًا ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ . ٦

فَصْلٌ

فِي ذِكْرِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ ، وَالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ

٩ إنَّ قِيلَ : فقد قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ » ، « وَمَنْ أَرَادَ
بِخُثُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ » ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَصِحُّ فِي مَذْهَبِكُمْ أَنْ يَكُونَ
حَقًّا ، وَإِنَّمَا أَنْتُمْ فِي الْخَلْقِ الْكَثِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْأَلْفِ ؟

١٢ قِيلَ لَهُ : قد بَيَّنَّا - فيما تقدَّم - أَنَّهُ مَدَحُ الْقَلِيلِ فِي آيَاتٍ وَذَمُّ الْكَثِيرِ .
وَرُوِّينَا عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ ، اعْرِفِ
الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ .

١٥ وَصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمَّا بُعِثَ كَانَ هُوَ الْحَقُّ ، وَكُلُّ الْمُشْرِكِينَ مَعَ
كَثْرَتِهِمْ عَلَى بَاطِلٍ . وَالْمُعَاهِدَ إِذَا دَخَلَ الْحَرْبَ كَانَ هَذَا حَالُهُ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ التَّعَلُّقُ
بِالْكَثْرَةِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - بِقَوْلِهِ : « عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ » : مَنْ هُوَ

١٨ مُصَدِّقٌ بِهِ دُونَ الْكُفَّارِ ، وَمَنْ صَدَّقَ بِهِ ، فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ ، وَلَا سَوَادَ
أَعْظَمَ مِنْ سَوَادِهِمْ ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِ« الْأَعْظَمِ » ، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ مَنْ
يَجْعَلُ النُّبُوَّةَ . يَخْرُجُ عَنْ طَرِيقِ الْإِسْلَامِ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ مُعَوَّلٌ إِذَا

فَارْقُوا الْأَدْلَةَ وَخَرِّجُوا عَنْ طَرِيقَةِ الْكِتَابِ ، وَعَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -
وَالصُّدْرَ الْأَوَّلَ . وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ .

١٨٨

- ٣ / وَبَعْدُ : فَإِنَّ الْمَرْءَ إِذَا نَظَرَ إِلَى السَّوَادِ الْأَعْظَمِ ، الَّذِي هُوَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ ، رَأَى
فِيهِمُ الْخَوَارِجَ [٢٦ظ] وَالْمُرْجِيَّةَ ، وَرَأَى فِيهِمُ الشَّيْعَةَ وَأَصْحَابَ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَدْخُلُ
فِي مِثْلِهِمُ النَّابِتَةُ . وَيَرَى فِيهِمُ الْمُعْتَزِلَةَ ! فَكَيْفَ يَصِحُّ ، وَمَذَاهِبُهُمْ مُتَضَادَّةٌ ، أَنْ
يَتَّبِعَهُمْ ؟ وَلِمَ صَارَ اتِّبَاعُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُرَى وَيَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ ، أَوْلَى
مَنْ أَحَالَ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ إِلَّا طَرِيقَةٌ مِنْ يَدَيْنِ بِالتَّقْلِيدِ ، وَيَتَّبِعُ مَنْ يُعَظِّمُهُ مِنْ
رُؤُسَائِهِ ، وَلَا فِرْقَةَ إِلَّا وَلَهَا رُؤُوسٌ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَثِيرَ قَدْ يَقَعُ مِنْهُمْ الْخَطَأُ ، وَمِنْ الْقَلِيلِ
الصَّوَابُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا يُصَحِّحُ مَا قُلْنَاهُ إِلَّا مَا اقْتَضَى اللَّهُ - تَعَالَى - مِنْ خَيْرِ نُوحٍ
وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَنَّ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لَهُمْ قَلِيلٌ ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَنْ فَارَقَهُمْ ، لَكَفَى .
وَبَعْدُ : فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : لَوْ دُفِعَ أَحَدُكُمْ إِلَى نَفْعٍ وَضُرِّهِ لَهُ فِي دُنْيَاهُ ، لَكَانَ لَا يَتَّبِعُ
إِلَّا أَهْلَ الْبَصَرِ وَالْأَمَانَةِ وَإِنْ قَلُّوا ، دُونَ الْكَثَرَةِ ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَكُمْ اتِّبَاعُ الْكَثَرَةِ ،
الَّذِينَ إِذَا تَبِعْنَاهُمْ وَجَدْنَاهُمْ مِنْهُمْ كَيْنَ فِي طَرِيقَةِ الْجَهَالَةِ .

- وَبَعْدُ : فَإِذَا كَانَ لِلْحَقِّ طَرِيقٌ مِنَ الْأَدْلَةِ ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَتَّبِعَ ذَلِكَ الطَّرِيقَ ، دُونَ
الْجَمْعِ الْكَثِيرِ الَّذِي قَدْ يَصْحُحُ كَوْنُهُمْ ضَالِّينَ عَنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ ، كَمَا يَصِحُّ كَوْنُهُمْ
مُصِيبِينَ لَهَا ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ كَانَ يُحِبُّ فِيمَا يُحَدِّثُ
الرُّجُوعَ إِلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ ، أَوْ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ ، وَتَرَكَ الْجَمْعَ
الْكَثِيرَ ، لِمَا ثَبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ الْحُجَّةُ . فَكَيْفَ يَصِحُّ لِمَنْ خَالَطَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ أَنْ يَحْتَجَّ بِمَا وَجَدَ عَلَيْهِ الْبَعْضُ مِنْهُمْ .

وَكَمَا أَنَّ فِيهِمْ رُؤُسَاءً ، وَالْفُقَهَاءَ أَيْضًا كَذَلِكَ ، وَلِكُلِّ فِرْقَةٍ كِمِثْلٍ ، فَكَيْفَ يَتَّبِعُ
مَنْ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ لَوْ حَضَرَ لَكَانَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ حُجَّةً ، وَيَتْرَكَ لَذَلِكَ أَدِلَّةَ الْعَقْلِ
وَكَلَامَ الرَّسُولِ ؟

فَإِنْ قِيلَ : فَأَنْتُمْ تُوجِبُونَ فِي الْأَخْبَارِ اتِّبَاعَ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ دُونَ الْقَلِيلِ ، فَهَلَّا جَازَ فِي سَائِرِ الدِّينِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يُوجِبُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ لَنَا الْعِلْمُ بِصِحَّةِ مَا أَخْبَرُوا ، بِأَنْ يَحْصُلَ فِي خَبَرِهِمْ شَرْطُ التَّوَاتُرِ ، فَتَكُونَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ عِلْمُنَا دُونَهُمْ ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي مُشَاهَدَتِنَا عِلْمُنَا ، وَلَوْ أَنَّ الْقَلِيلَ حَصَلَ فِيهِمْ شَرْطُ التَّوَاتُرِ دُونَ الْكَثِيرِ [٢٧و] لَا تَبْعُنَاهُمْ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ مِمَّا تَجَوَّزُ الشُّبْهَةُ فِيهِ لَمَا اتَّبَعْنَا الْكَثِيرَ وَلَا الْقَلِيلَ ، وَالذِّانَاتُ يَجِبُ أَنْ تُعْرَفَ صِحَّتُهَا دُونَ وَقُوعِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَذَاهِبَ صَحَّتْ أَوْ بَطَلَتْ هِيَ وَاقِعَةٌ .

- ١٨٩ / وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِيهِمَا الَّذِي يَصِحُّ مِنْهَا ، فَكَيْفَ يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْكَثَرَةِ ؟ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَوْ خَلَقَ اللَّهُ عَاقِلًا وَاحِدًا وَمَنْ قَلَّ عَدَدُهُ ، لَلَزِمَهُ مَعْرِفَةُ رَبِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْلَفَ مَا طَرِيقُهُ الْإِخْبَارَ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ نَعْلَمُ بِخَبَرِ الْكُفَّارِ الْحَوَادِثَ ، وَلَا نَعْلَمُ صِحَّةَ ذَلِكَ بِخَبَرِهِمْ ، وَكِتَابُ اللَّهِ - تَعَالَى - قَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ [الآية ١٢٢ سورة التوبة] ، فَجَعَلَ الْحُكْمَ لِمَنْ تَفَقَّهَ لَا لِلْكَثَرَةِ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الآية ٧ سورة الأنبياء] ، وَلَمْ يَقُلْ فَاسْأَلُوا الْجَمَاعَةَ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [الآية ٥٩ سورة النساء] ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ وَلَمْ يَقُلْ : وَأُولِيَ الْكَثَرَةِ . وَقَالَ ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » . وَلَمْ يَعْزِ الْجَمَاعَةَ . وَاللَّهُ - تَعَالَى - قَالَ فِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ * إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [الآية ٢٦ سورة ص] . فَإِذَا وَجَبَ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي الْحَقِيرِ مِنَ الدُّنْيَا تَرْكُ الْهَوَى إِلَى الْحَقِّ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْأَمْرِ الَّذِي الْمَرْءُ فِيهِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، أَنْ يَتَّبِعَ مَنْ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ قَوْلِهِ ؟

وبعدُ: فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ اللَّهِ أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِهِ الْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ، عَرَضْنَا ذَلِكَ عَلَى مَا رَكَّبَهُ فِي قُلُوبِنَا، لِنَحْمِلَ أَحَدَهُمَا عَلَى وَفَاقِ الْآخَرِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ فِيمَا طَرِيقُهُ الدِّينَ أَنْ نَتَّبِعَ قَوْلَ الْكَثِيرِ، وَقَدْ آتَانَا اللَّهُ مِنْ الْعَقْلِ مَا نَعْرِفُ بِهِ الْبَصِيرَةَ؟

فَصْلٌ

٦ في مُلازِمَةِ الْفِطْرَةِ، وَمُفَارَقَةِ الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ

١٩٠ إِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الآية ٣٠ سورة الروم]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ، لَيْسَ بِفِطْرَةٍ صَحِيحَةٍ، فَأَيُّ مَدْخَلٍ لِلْفِطْرَةِ/ [٢٧ظ] فِي ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ مَا زُوي فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [الآيتان ١١٨، ١١٩ سورة هود] وتَأْوِيلُهُ: لِلرَّحْمَةِ خَلَقَهُمْ؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الآية ٥٦ سورة الذاريات]؟ وَلِمَ خَلَقَهُمُ لِلْعِبَادَةِ وَالْعِبَادَةُ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِخَلْقِهِمْ، لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِاخْتِيَارِ الْمَخْلُوقِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا زُوي عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ؟» وَهَلَا صَحَّ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مَا يَقُولُهُ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِنَّ الْعُلُومَ ضَرُورِيَّةً، وَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ لِلْمُكَلَّفِ بِالْإِتِهَامِ، فَيَعْرِفُ صَحِيحَهُ مِنْ فَاسِدهِ بِاضْطِرَارٍ. قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِكُلِّ ذَلِكَ، الْعُقَلَاءَ الَّذِينَ يُمْكِنُهُمْ مَعْرِفَةُ الدِّينِ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْكَلَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾ * مَعَ إِكْمَالِ عُقُولِهِمْ ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ *، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ هَذَا لَيْسَ حَالُهُ كَالْبَهَائِمِ وَالْمَجَانِينِ، لَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِيهِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الآية

٢١ سورة البقرة] ، والمراد به مَنْ تَكَامَلَ عَقْلُهُ ، فإذا صَحَّ ذلك ، وكان تعالى قد أودَعَ
 العقل ما يُعَلِّمُ به أَمْرَ الدِّينِ ، وَنَصَبَ فِيهِ الدَّلَالََةَ الْوَاضِحَةَ ، صَحَّ عِنْدَ ذَلِكَ ، أَنْ
 ٣ يقول خَلَقَهُ لَذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَرِدْ بِإِكْمَالِ عَقْلِهِ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ الْأَمْرُ ، وَقَدْ تَصَيَّحَ فِيهِ
 الطَّرِيقَةُ الْوَاضِحَةُ وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ اتِّخَاذِ الْمَرْءِ لَوْلَدِهِ الْمُؤَدَّبِ ، وَتَسْهِيلِ سَبِيلِ الْوَلَدِ إِلَى
 التَّعَلُّمِ وَالتَّفَقُّهِ بِكُلِّ وَجْهِ يُمْكِنُ ذَلِكَ ، وَبِكُلِّ أَمْرٍ يَسْهَلُ سَبِيلُهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ ، فَعِنْدَ
 ٦ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لِهَذَا الْوَلَدِ : إِنِّي مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ إِلَّا لِلتَّأْدِبِ وَالتَّعَلُّمِ ، وَإِنْ كَانَ
 ذَلِكَ التَّأْدِبُ وَالتَّعَلُّمُ مِنْ فِعْلِهِ ، لَكِنَّ الْوَالِدَ يَذْكُرُ مَا كَانَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مِنْهُ أَصْلُ
 خِلْقَةِ الْوَلَدِ ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - يَذْكُرُ مَا هُوَ الْأَعْظَمُ فِي النِّعَمِ ، وَهِيَ الْخِلْقَةُ الَّتِي يُعْرِفُ
 ٩ بِهَا سَائِرَ النِّعَمِ ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحَّ قَوْلُهُ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الآية ٥٦ سورة الداريات] ، أَنْ يَقُولَ : ﴿ فِطَرْتُ اللَّهَ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ
 عَلَيْهَا ﴾ [الآية ٣٠ سورة الروم] ، وَيَعْنِي بِهِ الدِّينَ الَّذِي أَرَادَهُ مِنْهُمْ ، وَصَحَّ مِثْلُهُ مِنَ
 ١٢ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَلِهَذَا قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ [٢٨و] »
 وَيُنَصِّرَانِهِ ، يَذُلُّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، بَلِ الَّذِي هُوَ
 مِنْ قِبَلِهِ ، مَا أَرَادَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ تَغْلِيْبُ حُكْمِ الْإِسْلَامِ ، إِذَا لَمْ
 ١٥ يَقْتَرِنِ إِلَيْهِ مَا يَنْقُلُهُ عَنْ بَابِهِ .

١٩١ /ولذلك قال الفقهاء بأنه متى لم يعرف إلا الخلق، ولم يضاف إليه ما ينقله
 فالحكم حكم الإسلام، فأما ما يتصل بالدين، فالمعلوم أنه تعالى لا يخلق الكامل
 ١٨ إلا ويريد منه أمراً ما، في معرفته بتوجيهه وعذله، وفي تكليف العبادة، ويعلم أنه
 لا يريد إلا ما يكون من فعله؛ لأن المجازاة لا تقع إلا على ذلك، وتقع في قوله
 العلم والجهل والصواب والخطأ، فيعلم أنه تعالى لا يريد مع حكمته إلا الصواب،
 وأنه لم يخلقه كاملاً إلا لذلك، فلا بُدَّ من حمل ما في القرآن وكلام الرسول على
 ذلك .

وقد ثَبَتَ في العُلُومِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي بَابِ الدِّينِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جِهَتِنَا ، فَبَطُلَ
بذلك القَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ خِلْقَةٌ فِينَا . وكَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : خَلَقَهُمُ لِلْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا
المُرَادُ مِنْهُمْ ، فَكَذَلِكَ يُقَالُ : خَلَقَهُمُ لِلرَّحْمَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ :
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿ [الآية ١٨ سورة هود] ،
إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : لِلَاخْتِلَافِ خَلَقَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الرَّحْمَةِ ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ
عَلَيْهَا ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَنَبَّهٌ أَنَّ مَنْ خَلَقَهُ كَامِلًا ، وَإِنْ كَانَ مَا لَهُ مِنْ خِلْقَةٍ لَهُ مِنْهَا حَاجٌّ
وَاضِحٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مُخْتَلِفِينَ إِذَا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَادَاتِ
وَلَاخْتِلَافِ الْهَوَى وَالْإِلْفِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ بِأَنَّ لَطْفَ لَهُ ،
وَاجْتِهَادَ مَعَ ذَلِكَ اللَّطْفِ وَاتَّبَعَ الْأَدْلَةَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ مِنْ بَعْدِهِ : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ
لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [الآية ١١٩ سورة هود] ، نَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ
مَنْ عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقَةِ ، وَاتَّبَعَ فِيهِ الْهَوَى وَالْعَادَةَ ، فَإِنَّهُ مُؤَاخَذٌ ، لَكِي يَجْتَهِدَ الْمَرْءُ فِي
تَرْكِ الْعُدُولِ عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : وَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْبَالِغِ أَنْ يَلْزِمَهُ النَّظَرُ فِي حَدَثِ نَفْسِهِ وَحَدَثِ الْعَالَمِ
وَسَائِرِ مَا يَقُولُونَ ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ عَنْ بُلُوغِهِ مَا يَلْزِمُهُ مِنْ ذَلِكَ [٢٨ظ] وَمَا لَا يَلْزِمُهُ ، وَلَا
يَأْمَنُ إِذَا تَفَكَّرَ مَا الَّذِي يُؤَدِّي فِكْرُهُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ الدُّخُولُ تَحْتَ الْخَطَرِ الْعَظِيمِ ؟
قِيلَ لَهُ : إِنَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُمَيِّزَ بَيْنَ مَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ وَبَيْنَ
مَا لَا يَلْزِمُهُ ، حَتَّى قُلْنَا : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَخُوفٍ وَدَاعٍ . وَلَا بُدَّ مِنْ مُنَبِّهٍ عَلَى مَا يَلْزِمُهُ أَنْ
يَنْظُرَ فِيهِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ إِذَا عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقَةِ يَكُونُ مُؤَاخَذًا .

/فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَبْلُغَ الْمُؤَاخَذَةُ مَبْلَغَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ
فِي النَّارِ .

١٩٢

قِيلَ لَهُ : إِذَا جَازَ أَنْ تَبْلُغَ الْمُؤَاخَذَةُ مَبْلَغَ اسْتِحْقَاقِ الدِّمِ الدَّائِمِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ مِثْلُهُ فِي
الْعِقَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبَالِغَ يُؤَاخَذُ إِذَا عَدَلَ عَنْ طَرِيقَةِ نَجَاتِهِ إِلَى الْهَلَكَةِ ، لِمَا يَنَالُهُ مِنَ
الْأَمْرِ الْمَخُوفِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا عَدَلَ عَنْ طَرِيقَةِ النَّظَرِ فِي الدِّيَانَاتِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : كيف يُعاقب على ما لا يَعْلَمُهُ حَقًّا ؟

فَجَوَابُنَا أَنَّ الْعِلْمَ خَاصَّةٌ لَا يَجُوزُ قَبْلَ وُجُودِهِ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يُعْلَمَ حَقًّا ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ ، هُوَ كَوْنُهُ عِلْمًا ، فَمَا لَمْ يُوجَدْ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ ، لَكِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْمَرْءُ أَنَّهُ خَائِفٌ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَعَلِمَ وَجُوبَ النَّظَرِ الْمَعِينِ عَلَيْهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَرِيقًا إِلَّا بِحَقٍّ وَصَوَابٍ ، فَإِذَا قَصَّرَ فِيهِ يَسْتَحِقُّ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَعَثَ اللَّهُ الْأَنْبِيَاءَ لِلدُّعَاءِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، وَمَعْرِفَةِ تَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ أَوَّلًا . ثُمَّ بَيَّنَّوا الشَّرَائِعَ بِحَسَبِ الْمَصَالِحِ ، وَإِذَا تَأَمَّلَ الْمَرْءُ أَقَاصِيصَ الْأَنْبِيَاءِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى ، عَرَفَ صِحَّةَ مَا قُلْنَاهُ .

٩ فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ إِنَّهُ تَعَالَى خَلَقَهُمْ لِنِعَمِ الدُّنْيَا ، كَمَا خَلَقَهُمْ تَعْرِضًا لثَوَابِ الْآخِرَةِ ؟

قِيلَ لَهُ : نِعَمُ الدُّنْيَا تَابِعَةٌ لِمَا خَلَقَهُمْ لَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : فَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَالْحَالُ فِيهِ مَا قَدَّمْنَاهُ .

١٢ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، قَالَ عُلَمَاؤُنَا : إِنَّهُ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا ، كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزَلَ بِالْأَحْيَاءِ الْأَمْرَاضَ وَالْأَشْقَامَ ، وَكَانَ لَا يَجُوزُ فِيهِمْ إِلَّا النِّفْعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَلِهَذَا قُلْنَا لَوْ خَلَقَهُمْ فِي الْجَنَّةِ ابْتِدَاءً ، لَمَا صَحَّ أَنْ يَحْصُلَ لَهُمْ إِلَّا الْمَنَافِعُ الْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِمْ بِهَا .

فَصْلٌ

في [٢٩] الذي يَحْسُنُ طَلَبَهُ مِنَ الْعُلُومِ وَمَا لَا يَحْسُنُ

- ٣ إِنْ قِيلَ : إِنَّ فِرْقَتَكُمْ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ قَدْ عَدَلُوا عَنْ طَرِيقَةٍ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَنِ وَغَيْرِهِمَا ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَدْحُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، وَحَالُهَا مَا ذَكَرْنَا ؟
- قِيلَ لَهُ : إِنَّ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْ طَلَبِهِ فِي الْمُتَكَلِّمِينَ ، مِمَّا يَتَكَامَلُ بِهِ عِلْمُهُمْ بِاللَّهِ / ١٩٣
/وَصِفَاتِهِ ، وَعِلْمُهُمْ بِعَدْلِهِ وَتَوْحِيدِهِ ، وَعِلْمُهُمْ بِالنُّبُوَّةِ وَالشَّرَائِعِ وَتَمَشُّكِهِمْ بِذَلِكَ ، وَمَا عَدَاهُ مِمَّا لَا يَجِبُ طَلَبُهُ . وَالَّذِي لَا يَجِبُ طَلَبُهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَا يُكْرَهُ طَلَبُهُ مِنَ الْإِنْسَانِ مِمَّا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ عِبَادَةٌ ، وَمِنْهُ مَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ .
- ٩ وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَرَاهَةُ كَثِيرٍ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ ، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُمْ أَمْسَكُوا عَنِ الْإِكْثَارِ مِنَ الرَّوَايَةِ ، وَأَنَّهُمْ ذَمُّوا مَنْ أَكْثَرَ ذَلِكَ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ .
- ١٢ وَالْمَرْوِيُّ عَنْ شُعْبَةَ - وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ إِنَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ - أَنَّهُ قَالَ : مَا أَنَا مِنْ شَيْءٍ أَخَوْفُ مِنِّي أَنْ يُدْخِلَنِي النَّارَ مِنَ الْحَدِيثِ .
- وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : إِيَّاكَ وَالْحَدِيثَ .
- ١٥ وَرَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَأْتُونَ أَحَدًا - يَعْنِي أَصْحَابَ الْحَدِيثِ - إِلَّا حَمَلُوهُ عَلَى الْكَذِبِ .
- وَرَوَى عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَكَاذُ تَجِدُ أَحَدًا ، فَتَشَ هَذَا الْحَدِيثَ تَفْتِيشِي ، وَقَدْ نَظَرْتُ فِيهِ فَوَجَدْتُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الثُّلُثُ .
- ١٨ وَرَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ الْكَثِيرَ : صَدَقَ وَكَذَبَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا الْمُرَادُ بِذَلِكَ ؟ فَقَالَ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ بِذَلِكَ مِنْ

النَّبِيِّ فَلَا شَكَّ فِيهِ ، وَلَكِنْ مِنْهَا مَا وَضَعَهُ عَلَى مَوْضِعِهِ ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يَضَعْهُ فِي مَوْضِعِهِ .

٣ واعلم أنَّ في أخبارِ الآحادِ ما يُعلم في رَوِيهِ أَنَّهُ بروايته ارتكَبَ عَظِيمًا ، كما رَوِيَ في بابِ التَّشْبِيهِ والجَبَرِ وغيرهما من ضُرُوبِ الخَطَأِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ بِذَلِكَ وَكَذَبَ فِيهِ ، فَهُوَ أَحَدُ الْمُضِلِّينَ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ رِوَايَةُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ظَهَرَتْ تِلْكَ الرِّوَايَةُ ، لَكِنْ لَا يُزَادُ فِيهِ وَلَا يُنْقَصُ ، فَيَرِيدُ التَّشْبِيهِ كَمَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ الْخِلَافِ لِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَلَوْلَا هَذَا الْوَجْهَ لَكَانَ لَا يَحْسُنُ ضَبْطُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ ، مِمَّا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الدِّيَانَاتِ ، فَلَوْلَا قِيَامُ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ [٢٩ظ] بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ ، لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ فَائِدَةٌ ، وَلِذَلِكَ تَرَى الْوَاحِدَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُحِبُّ الْاِسْتِكْثَارَ مِنْ طَرِيقَةِ حَدِيثِ وَاحِدٍ ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَخْيِيرِ الزِّيَادَاتِ فِيهِ .

١٢ وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَيَأْتِيَكُمُ عَنِّي حَدِيثٌ مُخْتَلِفٌ ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ - تَعَالَى - أَوْ سُنَّتِي فَهُوَ مِنِّي ، وَمَا كَانَ مُخَالَفًا لِذَلِكَ فَلَيْسَ / مِنِّي » . وَمَعْلُومٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا طَرِيقُهُ الْعَمَلُ ؛ لِأَنَّ مَا طَرِيقُهُ الدِّينُ ، ١٩٤ لَا يَجِبُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِيهِ أَصْلًا ، وَمَا ثَبَتَ بِالْأَدِلِّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ السُّنَّةُ^(a) فَلَا مَعْنَى لِقَبُولِهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ قَبُولِهِ الْمُوَافَقَةَ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَقُولُ : « إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يَقْبَلُ إِذَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمُقْطُوعَ بِهَا » .

١٨ فَإِنْ قِيلَ : أَتَكْرَهُونَ طَلَبَ الْحَدِيثِ ؟

قِيلَ لَهُ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ ، لَكِنَّا لَا نُوجِبُ طَلَبَهُ ، كَمَا لَا نُوجِبُ طَلَبَ الْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْتَّبَعِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَنَقُولُ فِي طَالِبِهِ : إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُمَيَّزَ

(a) بِالْهَامِشِ : أَظْنَهُ : الْبِتَّةُ .

الذي يَحْسُنُ طَلَبُهُ مِنَ الْعُلُومِ وَمَا لَا يَحْسُنُ

١٥٧

يَتَنَ الذي يَجُوزُ أَنْ يَصِيحَّ وَيَصِيحَّ تَأْوِيلُهُ إِذَا لَمْ يَصِيحَّ ظَاهِرًا ، وَيَتَنَ مَا لَيْسَ هَذَا حَالَهُ .

- ٣ وإذا كان - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ كَرَاهَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنْ دُونِ تَدْبِيرٍ وَتَأَمُّلٍ ،
فَالْحَدِيثُ بِذَلِكَ أَوْلَى ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ مَا رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ ذَمِّ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ ، لِفَسَادِ طَرِيقَتِهِمْ وَقِلَّةِ تَمْيِيزِهِمْ ، لَا لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْحَدِيثِ .
- ٦ وَأَمَّا ظَنُّ مَنْ يَظُنُّ فِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، فَلَيْسَ كَمَا قَالَ ،
وَذَلِكَ كَظَنِّ بَعْضِهِمْ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ ، وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا الْقَائِلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ
لَمْ يَشْهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْفِقْهِ ، وَتَوَفَّرُوا عَلَى مَا هُوَ عَنْدهُمْ أَجْدَى فِي الدِّينِ مِنْ ذَلِكَ ،
وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي طَلَبِهِمُ الْحَدِيثِ .
- ٩

- وقد ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فِي جَوَابِ قَوْلِ ابْنِ الرَّوْنَدِيِّ فِي
« كِتَابِ الْإِمَامَةِ » ^(١) أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْحَدِيثِ ، وَيَتَنَ كَثْرَةُ الْمُحَدِّثِينَ
مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَكَثْرَةُ الْمُصَنِّفِينَ مِنْهُمْ ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ مَا يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّزَ
الْإِنْسَانُ فِيهِ ، لِأَنَّ مَنْ حَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ ، إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ
أَوْ تَفْصِيلٍ ، فَهُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى قَبِيحٍ لَا يَحِلُّ مِنْهُ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يَحِلُّ مِنْهُ لَوْ عَلِمَهُ كَذِبًا
[٣٠] فَمَنْ يَشْتَدُّ تَحَرُّزُهُ ، يَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَجَبَ لَكَانَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ،
وَالسَّعِيدُ فِيهِ قَدْ كُفِيَ بِغَيْرِهِ .
- ١٢

- وقد كان أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فِيمَا يَرِدُ مِنَ الْفَتَاوَى ، فِيهِمْ مَنْ يُحِيلُ عَلَى
غَيْرِهِ تَحَرُّزًا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْحَدِيثِ ، خُصُوصًا فِي هَذَا الْوَقْتُ ، وَقَدْ صُنِّفَ فِيهِ
- ١٨

(١) فِي كِتَابِ «نَقْضِ كِتَابِ الْإِمَامَةِ» (الْفَهْرَسْتُ لِلنَّدِيمِ ١: ٦٠٧) ، وَعَنْ «كِتَابِ الْإِمَامَةِ» يَقُولُ أَبُو
الْحُسَيْنِ الْخِطَّاطُ ، وَهُوَ يَذْكُرُ تَبَرُّؤَ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ ابْنِ الرَّوْنَدِيِّ : «... فَبَقِيَ طَرِيدًا وَحِيدًا ، فَحَمَلَهُ الْغَيْظُ الَّذِي
دَخَلَهُ عَلَى أَنْ مَالَ إِلَى الرَّافِضَةِ ، إِذْ لَمْ يَجِدْ فِرْقَةً مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ تَقْبَلُهُ فَوَضَعَ لَهُمْ كِتَابَهُ فِي «الْإِمَامَةِ» وَتَقَرَّبَ
إِلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ» (الْإِنْتِصَارُ ١٠٢) .

مِنَ الْكُتُبِ مَا لَا تَكَادُ تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ . فَأَمَّا كِفَايَةُ مَا يَنْتَفِعُ فِي الدِّينِ مِنَ الْمَوَاعِظِ فَحَسْبُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ لَا يَقْصِلُ بَيْنَ سَمَاعِهَا مُجَرَّدَةً ، وَبَيْنَ سَمَاعِهَا بِالْأَسَانِيدِ ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ .

- ١٩٥ /وبعد ، فَإِنَّ غَرَضَ مَنْ يَنْسَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةَ إِلَى قِلَّةِ الْحَدِيثِ ، ظَنُّهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ عِنْدَهُمْ ، وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَا يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ الْعَمَلَ عِنْدَهُمْ عَلَى أُدْلَةِ الْعُقُولِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ ، وَعَلَى أُدْلَةِ السُّنَّةِ الْقَاطِعَةِ ، وَالْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ هُوَ الْوَاجِبُ دُونَ أَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي قَدْ يُعْتَمَدُ فِيهَا الْكَذِبُ ، وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا السَّهْوُ وَالنُّسْيَانُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ ، لَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ ، وَعَرَفُوا مَا يَصِحُّ فِيهِ السَّنَدُ وَمَا لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّ النَّازِلَ إِذَا نَظَرَ فِي « كِتَابِ الْقَاضِي بَيْنَ الْمُخْتَلِفَةِ » لِأَبِي جَعْفَرِ الْإِسْكَافِيِّ ، وَفِي كِتَابِ « نَقْضِ الشُّرُجَانِيِّ »^(١) لِأَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ ، يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَا . وَعَلَى أَنَّهُمْ رَوَوْا مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ ، مَا يُعَارِضُ مَا أُوْرَدَهُ الْقَوْمُ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ أَيْضًا . وَقَدْ بَيَّنَّا الْكَثِيرَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ .

- ١٥ وقد رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ خُثْعَمٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ ؟ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِالْمَعَاصِي ، فَيَقُولُوا هَذَا مِنْ اللَّهِ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ انْتَرَعَتْ الرَّحْمَةُ مِنْهُمْ انْتِرَاعًا » . ثُمَّ قَامَ آخِرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ - أَيُضِلُّ الرَّجُلُ وَهُوَ

(١) الصُّوَابُ الشُّرْجَانِيُّ نَسَبَةٌ إِلَى الشُّرْجَانِ مَدِينَةٍ بَيْنَ كَرْمَانَ وَفَارَسَ ، مِنْهَا خَزْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لَقِيَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَصَحَّجَهُ ، وَلَهُ مَوْلاَتَانِ فِي الْفَقْهِ مِنْهَا كِتَابُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، قَالَ : سَتَمُ فِيهِ فِرْقَ أَهْلِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ نَقَضَهُ عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَعْبِيُّ الْبَلْخِيُّ (يَا قُوت) . وَهُوَ خَزْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَلْفِ الْخَنْظَلِيِّ الْكِرْمَانِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ وَقِيلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، تُوفِيَ سَنَةَ ٢٨٨ هـ تَرْجَمَتْهُ فِي طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ لِابْنِ أَبِي يَعْلَى ١ : ١٤٥ ، تَذَكُّرَةُ الْحُقَاطِ لِلذَّهَبِيِّ ٢ : ٦١٣ ، الْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ (الْكِرْمَانِيِّ) .

يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وكيف ذلك؟ قَالَ: «يَعْمَلُ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقُولُ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ».

- ٣ والمَشْهُورُ عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ أَقْوَامًا بَاتُوا وَأَقْلَامُهُمْ تَجْرِي فِي دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ، ثُمَّ [٣٠ظ] قَالُوا: إِنَّمَا جَرَتْ أَقْلَامُنَا عَلَى أَقْلَامِ اللَّهِ، كَذَبُوا وَاللَّهِ، إِنَّ أَقْلَامَ اللَّهِ لَتَجْرِي بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَلَا تَجْرِي بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، أَفَأَكُّ عَلَى اللَّهِ جَهْلَةً بِاللَّهِ، كَذَبَةٌ عَلَى اللَّهِ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَسَرَّ عِنْدَهُ كِتَابًا نَهَاهُمْ عَنْهُ فِي الْعَلَانِيَةِ، لَقَدْ اسْتَفْشَوْا رَبَّهُمْ وَاتَّهَمُوهُ وَقَالُوا عَلَيْهِ قَوْلًا عَظِيمًا. وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الآية ٦٠ سورة الزمر]، قَالَ: وَأَيُّ كَذِبٍ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْطَلِقَ الرَّجُلُ، فَيَعْمَلَ الْخَطِيئَةَ ثُمَّ يَقُولُ: كَتَبَهَا اللَّهُ عَلَيَّ.

١٩٦

- /وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ أَنْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَيْتُ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَا أَمَّ لَكَ! وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ يَمْنَعُكَ أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ تَعَالَى؟

- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِيحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [الآية ٤٢ سورة التوبة]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَبُوا وَاللَّهِ، لَقَدْ كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ.

- وَعَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ شُرَاطِئِينَ أَتَوْا إِلَيْهِ فَقَالَا لَهُ: إِنَّ الْأَمِيرَ مَالِكَ بْنَ الْمُنْذِرِ، بَعَثَنَا إِلَيْكَ نَسْأَلُكَ: مَا تَقُولُ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «مَا أَقُولُ إِلَّا مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَزْرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الآية ٦٤ سورة التوبة].

فَقَالَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ^(a): «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ...». أُبْلِغَا الْأَمِيرَ عَنِّي.

(a) لعلها: وقد قال.

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَثَبَاتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

وَرُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ سَيِّئَاتٌ فَيُعَاقَبُوا ، وَلَا حَسَنَاتٌ فَيُجَازَوْنَ بِهَا ، فَيَكُونُوا مِنْ مُلُوكِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ . ٣

وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى طَاوُسٍ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِيَذَلِكَ خُلِقْنَا . فَقَالَ طَاوُسٌ : كَذَبْتَ . فَقَالَ الرَّجُلُ : أَلَيْسَ اللَّهُ - تَعَالَى - يَقُولُ : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ * وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [الآيَاتَانِ ١١٨ ، ١١٩ سُورَةُ هُودٍ] ، فَقَالَ طَاوُسٌ : إِنَّمَا خَلَقَهُمُ لِلرَّحْمَةِ وَالْجَمَاعَةِ . ٦

وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِنَّ فُلَانًا يَقَالُ رَجُلًا شَرِيرًا [كَذَا] كَمَا شَاءَ اللَّهُ ، فَقَالَ : مَهْ ، فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَا يَشَاءُ إِلَّا الْخَيْرَ . ٩

فَصْلٌ

فِي صِحَّةِ تَلْقِينِ الْمَشَبَّهَةِ بِذَلِكَ

- ١٢ إِنْ قِيلَ : إِنَّ الْقَوْمَ يَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، كَمَا يَقُولُونَ ، لَكِنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِصِفَاتٍ مَشْتَرَكَةٍ ، وَأَنْتُمْ تَصِفُونَهُ أَيْضًا بِقَوْلِكُمْ : إِنَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ / عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ ، فَلِمَ لَقَبْتُمُوهُمْ بِذَلِكَ وَرَمَيْتُمُوهُمْ بِهِ [٣١] وَأَخْرَجْتُمُوهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مَوْحِدَةً ؟ قِيلَ : إِنَّ التَّشْبِيهَ لَا يَقَعُ بِالْمُشَارَكَةِ فِي الْوَصْفِ فَقَطْ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ بِأَنْ يَشْتَرِكَا فِي الصِّفَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الذَّاتِ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ يَشْتَرِكَانِ فِي الْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ ، وَالْحَيَّ وَالْبَقَاءَ ، وَهُمَا مَعَ ذَلِكَ مُخْتَلِفَانِ ، بَلْ يَتَضَادَّانِ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ وَاحِدًا . وَكَذَلِكَ الْجِسْمُ وَالْعَرَضُ ، وَكَذَلِكَ فَلَا أَحَدٌ يُقَرُّ بِاللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا وَيَقُولُ : هُوَ مَوْجُودٌ وَقَادِرٌ وَعَالِمٌ وَحَيٌّ . ١٨

وَتَجْرِي هَذِهِ الْأَوْصَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنَّا ، فَالتَّشْبِيهُ إِذَا إِنَّمَا يَقَعُ بِالْمِشَارَكَةِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَا تُعْلَمُ الذَّاتُ إِلَّا عَلَيْهَا ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَوْلِ الْقَوْمِ إِنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ ، وَلَهُ صِفَةُ الْأَجْسَامِ ، مِنْ حَيْثُ قَالُوا ذَلِكَ فِيهِ صَرِيحًا ، وَمِنْ حَيْثُ وَصَفُوهُ بِالْأَعْضَاءِ ٣ وَالزُّوَالِ وَالِاسْتِوَاءِ ، وَالْمَعْلُومُ مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لِهَذِهِ الْأَجْسَامِ ، صَحَّ الْقَوْلُ فِيهِمْ بِأَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَّهُوا عِبَادَتَهُمْ إِلَى مَنْ هَذَا وَصَفُهُ ، وَاعْتَرَفُوا بِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ هَذَا وَصَفُهُ . ٦

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَصِحُّ مِنْكُمْ ذَلِكَ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ أَصْلًا ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُشَبَّهًا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ ؟

قِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَنَّهُ يَصِفُ خَالِقَهُ وَمَعْبُودَهُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِي التَّحْقِيقِ مَنْ هَذَا وَصَفُهُ لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَوْلَادِ الْعَرَبِ وَصَفَ أَبَاهُ بِأَنَّهُ أُعْجَمِيٌّ ، لَصَحَّ أَنْ يَقَالَ فِي هَذَا الْوَاصِفِ إِنَّهُ شَبَّهَ أَبَاهُ بِالْعَجَمِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَعْرِفْهُ . ٩ ١٢

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَوْلُكُمْ فَيَمَنْ وَصَفَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، لَكِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُ يُرَى بِالْأَبْصَارِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِذَا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى حَدِّ مَا يَزُودُهُ فَهُوَ مُشَبَّهٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ رُؤْيَاهُ فِي حَالٍ ، وَأَنْ يَحْتَجِبَ فِي حَالٍ ، فَلَا يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَّا تَشْبِيهًا ، وَإِنَّمَا تَحَرَّزَ مِنْ ذَلِكَ قَوْمٌ خَالَطُوا الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، فَزَعَمُوا أَنَّهُ يُرَى كَمَا يَشَاءُ ، وَنَفَوْا عَنْهُ التَّشْبِيهَ ، فَإِنْ كَانُوا يُحَقِّقُونَ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُونُوا مُشَبَّهَةً وَإِنْ جَهِلُوا كَيْفِيَّةَ الرُّؤْيَا ، لَكِنَّ الْقَوْمَ مَعَ ذَلِكَ عِنْدَ ضَيْقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ ، رُبَّمَا عَادُوا إِلَى التَّشْبِيهِ فَيَقُولُونَ : يُجَوِّزُ أَنْ يَرَى [٣١ظ] بَعْضُهَا بَعْضًا بِالْإِشَارَةِ ، وَذَلِكَ يُحَقِّقُ التَّشْبِيهَ . ١٥ ١٨

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَوْلُكُمْ فَيَمَنْ يَقُولُ إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِعِلْمٍ ، وَلَا يَقْدِرُ إِلَّا بِقُدْرَةٍ ، أَيْكُونُ مُشَبَّهًا ؟

- ١٩٨ / قِيلَ له : إِنْ عَرَفَ اللَّهُ - تعالى - كما يَجِبُ ، لا يكون بذلك مُشَبَّهًا . إذا قال
 ٣ حيث ^(a) لم يَزَلْ ما لَيْسَ هو الله ، والخارج عن التَّوْحِيدِ في باب الخطأ
 العظيم ، كالدَّاخل في التَّشْبِيهِ .
- ٦ فَإِنْ قِيلَ : أَفْتَعُدُّونَ مَنْ قَالَ : الله - تعالى - قَادِرٌ مُشَبَّهًا مِنْ حَيْثُ الْاِسْمُ ؟ قِيلَ
 له : قد يَبِينَا أَنَّ بِالْاِشْتِرَاكِ فِي الْاِسْمِ لا يَجِبُ التَّشْبِيهِ ، فَمَنْ ظَنَّ ذَلِكَ وَقَالَ :
إِنِّي لا أَصِفُ اللَّهَ - تعالى ، قَادِرًا ولا مَقْدُورًا ، لَكِي لا أَكُونَ مُشَبَّهًا ، فَقَدْ
أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ .
- ٩ فَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ تعالى لا يُوصَفُ لا بِنَفْيٍ ولا بِإِثْبَاتٍ ، لَكِي يَتَحَرَّزَ عَنِ
التَّشْبِيهِ ، فَذَلِكَ خِلَافُ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ ، وَخِلَافُ مَا نَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ ، وَخِلَافُ مَا
عَلَيْهِ الرُّسُولُ وَالْأُمَّةُ ، فلا مُعْتَبَرٌ بِكَلَامِهِمْ .
- ١٢ وَبَعْدُ : فَإِنَّ الْعَارِفَ بِاللَّهِ يَعْرِفُهُ بِدِلَالَةِ أَفْعَالِهِ ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصِفَهُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ،
وَأَنْ كَانَ فِعْلُهُ مُقَدَّرًا ، يَصِفُهُ بِأَنَّهُ خَالِقٌ ، وَيَصِفُهُ لِمَا فَعَلَهُ مِنَ الْإِحْسَانِ بِأَنَّهُ مُحْسِنٌ ،
ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَادِرٌ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ قَادِرٍ ، فكيف يَصِحُّ ما
 ١٥ قالوه ؟
- فَإِنْ قِيلَ : أَوْ لَيْسَ فِي أَصْحَابِكُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لا تَكُونُ إِلَّا تَوْقِيفًا .
فكيف يَصِحُّ أَنْ يَصِفُوهُ بِهَا ؟
- ١٨ قِيلَ له : على قولهم إنها إذا وَرَدَ بها الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، فَقَدْ ثَبَتَ التَّوْقِيفُ ،
وَأَنْ كَانَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذِهِ اللَّغَاتِ تَحْصُلُ بِالْمَوَاضِعَةِ ، وَمَتَى عُلِمَ أَنَّ
الصَّيْغَةَ وُضِعَتْ لِفَائِدَةٍ ، بَقِيَ أَنْ نَعْلَمَ ثُبُوتَ الْفَائِدَةِ ، ثُمَّ نَجْرِي الْاِسْمَ عَلَيْهِ ،

(a) كلمة غير واضحة بالأصل .

فقد صَحَّ أَنْ مَنْ تَصِحَّ مِنْه الْأَفْعَالُ يُوصَفُ بِأَنَّهُ قَادِرٌ، وَمَنْ صَحَّ مِنْه الْفِعْلُ
الْمُحْكَمُ الْمُتَقَنَّ، يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ. وَمَنْ يَصِحَّ مِنْه إدْرَاكُ الْمَذَرَكَاتِ يُوصَفُ بِأَنَّهُ
حَيٌّ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ؟ وَكَمَا يَجِبُ أَنْ
يُوصَفَ بِهَذَا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تُنْفَى عَنْهُ الصِّفَاتُ الَّتِي تُفِيدُ مَا لَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ.

١٩٩ فَإِنْ قِيلَ: أَقْتَصِفُونَهُ بِالْأَلْقَابِ؟

قِيلَ لَهُ: لَا، لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ [٣٢] الْإِشَارَةِ، ثُمَّ تَشْتَمِرُ فِيهِ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ
فِيهِ التَّلْقِيبُ.

٩ فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ هُوَ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يُفَيْدْ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ فِي مُحْكَمِ الْمُفِيدِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ اسْمٍ جَامِعٍ لِكُلِّ ذَاتٍ، كَمَا
لَا بُدَّ مِنْ أَسْمَاءٍ تَكُونُ أَخَصَّ بِذَلِكَ، فَلِذَلِكَ وَصَفْنَا اللَّهَ - تَعَالَى - بِأَنَّهُ شَيْءٌ، ثُمَّ
نَقُولُ فِيهِ: هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَنَاقَضُ، فَلَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِ
الْقَائِلِ: جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ، لِأَنَّ مَا لَا يَكُونُ كَالْأَجْسَامِ وَلَا
يَكُونُ مِثْلًا لَهَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، كَمَا أَنَّ مَا لَيْسَ بِشَخْصٍ وَلَا جَسَدٍ،
لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ شَخْصٌ لَا كَالْأَشْخَاصِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَدْ ثَبَتَ
كَيْفَ يَتَحَرَّرُ الْمَرْءُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.

١٥

فَصْلٌ

فِي تَلْقِيبِ هَؤُلَاءِ الْمُجْبِرَةِ بِأَنَّهُمْ مُجَوَّرَةٌ مُظْلَمَةٌ

قَدَرِيَّةٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ

٣

إِنْ قِيلَ : لِمَ وَصَفْتُمُونَا بِذَلِكَ ، مَعَ زَعْمِنَا بِأَنَّا نَخْتَارُ الْفِعْلَ وَنَكْتَسِبُهُ ، وَفَصَلْنَا
بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ مَا نُجَبِّرُ عَلَيْهِ مِنْ مَرَضٍ وَغَيْرِهِ . وَبَعْدُ : فَإِنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُسَمُّونَا
مُجْبِرِينَ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّغَةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أُجْبِرَ عَلَى الشَّرِّ فَهُوَ مُجْبِرٌ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ
يُوصَفَ بِأَنَّهُ مُجْبِرٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ فِيمَنْ وَصَفَ غَيْرُهُ بِالْجَوْرِ ، إِنَّهُ مُجَوَّرٌ ، كَمَا لَا
يُقَالُ فِيمَنْ وَصَفَ غَيْرُهُ بِالْقُدْرَةِ ، إِنَّهُ مُقَدَّرٌ ، أَوْ وَصَفَ غَيْرُهُ بِالْعِلْمِ ، إِنَّهُ مُعَلَّمٌ .
قِيلَ لَهُ : إِنَّ مَشَايخَنَا عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَصْلٍ مُقَرَّرٍ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا لَهُمْ :
أَلَيْسَ لَوْ صَحَّ مَا قَالَ جَهَنَّمُ ؛ فِي أَنْ لَا قُدْرَةَ لِلْعَبْدِ الْبَتَّةَ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ وَالْكُفْرَ مِنْ خَلْقِ
اللَّهِ فِي الْكَافِرِ وَالْمُؤْمِنِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ تَصَرُّفِهِ ، لَوْ جَبَّ أَنْ يُوصَفَ جَهَنَّمُ بِهَذَا الْقَوْلِ
بِأَنَّهُ مُجْبِرٌ مُجَوَّرٌ ، عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّعَارُفُ ، فَقَالُوا : نَعَمْ . فَقَالَ لَهُمْ مَشَايخُنَا :
فِيَجِبُ أَنْ تَكُونُوا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، إِذَا نَسَبْتُمُ الْإِيمَانَ وَالْكُفْرَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ -
تَعَالَى - وَصُنْعِهِ وَإِخْدَائِهِ وَإِجَادِهِ ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَلْزَمُوهُمْ ذَلِكَ فَقَالُوا لَهُمْ : أَلَيْسَ
أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ مَنَعَ مِنَ الْإِيمَانِ ، لَوْ جَبَّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ صَرَفَ عَنْهُ وَصَدَّ عَنْهُ ، وَإِذَا
فَعَلَ فِيهِ ضِدَّ الْإِيمَانِ ، يُوصَفُ بِأَنَّهُ اضْطَرَّه إِلَى أَلَّا يُؤْمِنَ ، فَيَجِبُ أَنْ يَقُولُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ
أُجْبِرَهُ عَلَى الْكُفْرِ .

١٨

٢٠٠ [٣٢ظ] فَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَصَفُوهُمْ بِهَذَا الْوَصْفِ ، فَقَالُوا : إِنَّ الْجَوْرَ بِالْوَصْفِ
هُوَ الَّذِي يَنْسَبُ الْجَوْرَ إِلَى غَيْرِهِ ، وَعَلَى هَذَا ، يُقَالُ فِي الْحَاكِمِ إِذَا وَصَفَ الشَّاهِدُ
بِالزُّورِ ، إِنَّهُ مُزَوَّرٌ لِمَا حَكَمَ بِذَلِكَ فِيهِ ، فَقَالُوا : فَإِذَا كَانَ قَوْلُكُمْ : إِنَّهُ لَا جَوْرَ يَكُونُ

أو يمكن أن يكون إلا من خلق الله ، فيجب أن تكونوا مُجَوَّرَةً لله - تعالى ،
وإذا كان لا ظلم فيما يمكن أن يكون إلا من عند الله ، فيجب أن تكونوا
مُظْلَمِينَ لله .

٣

وَبَعْدُ : فلا شبهة في أنكم لو قُلتُم : إنَّ الله ظالمٌ جائرٌ ، لكنتم مجورين مُظْلَمِينَ
له ، فإذا قُلتُم : إنَّه فعلَ الظلم والجور ، فأنتم تَسْتَحِقُّونَ هذا الوصفَ ؛ لأنكم
أضفتم إليه المعنى ، ولا معتبر باختلاف الأسماء ، فعلى هذا الوجه أجرى مشايخنا
عليهم هذه الأوصاف .

٦

فأمَّا الكلام في أنهم القَدَرِيَّةُ ، فقد تقدَّم القولُ فيه .

٩

فذكر الشيخ أبو القاسم - رحمه الله - فيما روي عن النبي - صَلَّى الله عليه -
أنَّ قومًا يقولون : لا قدر ، وهم مجوسُ هذه الأمة ، أن ذلك وإنَّ صحَّ ، فهو
محمولٌ على المجبرة ؛ لأنَّ من قولهم : إنَّ الله - تعالى - لم يُقدر هدايةَ أكثر الخلقِ
إلى الدين ، كما قالت المجوسُ .

١٢

فأمَّا أن يكون المراد ، ممَّا يصفه الله - تعالى ، بأنَّه لا أحد من المكلفين إلا وقد
هَدَاهُ إلى الدين ، فذلك لا يصحُّ ، وقد بيَّن أنَّ دينهم مُوافقٌ لدين المجوس من
وُجوه ، منها قولهم : إنَّ المؤمن لا يُقدر على الكفر ، ولا على الخروج من الإيمان ،
وهو محمودٌ على فعله ، وإنَّ الشيطان لا يُقدر على الخير ، ولا يُتوهم ذلك منه ،
وهو مذمومٌ على ما يكون منه .

١٥

ومنها أنَّ قومًا من المجوس ، يرون أنَّ الحجة تلزم العبد لسيده بإحسانه إليه
وأمره إياه بما يأمره به ، وإنَّ كان العبد لا يُقدر على ذلك ، وهكذا قول
المجبرة .

١٨

ومنها [٣٣] أنَّه ليس من أهل الأديان في نكاح الأمهات والبنات والأخوات
وشرب الخمر والملاهي أنَّه من الله ، إلا المجوس . وهكذا قول المجبرة .

- وقد صَنَّفَ مَشَايخُنَا فِي مُضَاهَاتِهِم لِلْمَجُوسِ كُتُبًا ، حَقَّقُوا بِهَا أَنَّ مُرَادَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - بِتَشْبِيهِهِم بِالْمَجُوسِ هُمْ هَؤُلَاءِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا / مِنْ قَبْلُ - أَيْضًا - الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ . وَأَحَدُ ٢٠١
- ٣ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَدَرِيَّةِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ ، مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ خُصَمَاءُ الرَّحْمَنِ » . وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْخَصْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَالَفًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَصْمًا - لِلرَّحْمَنِ - إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِ الْعِقَابِ أَوْ طَلَبِ الثَّوَابِ ،
- ٦ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا حَاسَبَهُمْ وَسَاءَلَهُمْ وَعَاقَبَهُمْ ، فَمِنْ قَوْلِهِمْ : يَا رَبِّ إِنَّمَا أَتَيْنَا مِنْ قَبْلِكَ ، لَأَنَّكَ خَلَقْتَ فِينَا مَا عَاقَبْتَنَا فِيهِ ، وَخَلَقْتَ فِينَا الْأَسْبَابَ الْمَوْجِبَةَ لِذَلِكَ ، وَمَا أَرَدْتَ مِنَّا سِوَاهُ ، وَلَا أَقْدَرْتَنَا عَلَى
- ٩ الْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تُعَاقِبَنَا ؟ وَذَلِكَ مِنْهُمْ مُخَاصِمَةٌ لِلرَّحْمَنِ وَمُخَالَفَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَعْذَارِ مِمَّا عُوقِبُوا لِأَجْلِهِ مِنْ كُفْرٍ وَمَعْصِيَةٍ ، وَيُرُونَ أَلَّا يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ ، بَلْ يُقَالُ لَهُمْ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ .

- ١٢ فَأَمَّا عَلَى قَوْلِنَا ، فَإِنَّ الْمَعَاقِبَ مُنْقَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالذَّنْبِ ، مُعْتَرِفٌ بِأَنَّ مَا يَلْحَقُهُ هُوَ بِسُوءِ فِعْلِهِ ، وَمَنْ هَذَا حَالُهُ لَا يَكُونُ خَصْمًا .

- فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [الآية ٧ سورة التحريم] . وَالْمُرَادُ ١٥ لَهُ لَا عُذْرَ يُمَكِّنُكُمْ إِظْهَارَهُ ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الآية ٧ سورة التحريم] .

فَصْلٌ

فِي تَشْيِيعِهِمْ عَلَيْنَا بِذِكْرِ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ،

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١)

٣

إِنْ قِيلَ : إِنَّ مَذْهَبَكُمْ أَذَّاكُمْ إِلَىٰ إِنْكَارِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّا قَدْ أَطْبَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ، وَظَهَرَتْ فِيهِ الْآثَارُ .

قِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ إِنَّمَا أَنْكَرَهُ أَوَّلًا ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو ، وَلَمَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ وَاصِلٍ ، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ مَا أَنْكَرْتَهُ الْمُعْتَزِلَةُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلِ الْمُعْتَزِلَةُ رَجُلَانِ : رَجُلٌ يُجَوِّزُ ذَلِكَ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ ، /وَالثَّانِي يَقْطَعُ عَلَىٰ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا يَقْطَعُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ لظُهُورِ الْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ قَوْلَ طَائِفَةٍ فِي الْجُمْلَةِ ، إِنَّهُمْ يُعَذِّبُونَ وَهُمْ مَوْتَىٰ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْعَقْلِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِ بِحِسِّهِ وَلَمَّا دُفِنَ يَعْلَمُونَ بِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ [٣٣ظ] وَلَا يُدْرِكُ وَلَا يَلْتَذُّ ، فَكَيْفَ يُجَوِّزُ عَلَيْهِ الْمُسَاءَلَةَ وَالْمُعَاقِبَةَ مَعَ الْمَوْتِ ، وَمَا يُزَوِّى مِنْ أَنَّ الْمَوْتَى يَسْمَعُونَ ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَسْمَعُونَ ، بِأَنَّ أَحْيَاءَهُم اللَّهُ وَقَوَى سَمْعَهُمْ .

وَأَنْكَرَ مَشَايِخُنَا عَذَابَ الْقَبْرِ فِي كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ وَارِدَةً بِذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ ، فَالَّذِي يُقَالُ بِهِ ، هُوَ قَدْرُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَخْبَارُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لَا

(١) من هنا إلى آخر هذا الفصل نقل أغلبه ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة ٦: ٢٧٣-٢٧٥ ، وناقش بعض كلام القاضي .

جاء في شرح نهج البلاغة « (فصل في ذكر القبر وسؤال منكر ونكير) : واعلم أنَّ لقاضي القضاة في كتاب «طبقات المعتزلة» في باب القبر وسؤال منكر ونكير كلاماً أنا أورد هاهنا بعضه : قال رحمه الله... » .

فَضْلُ الْاِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَرِلةِ وَمُبَايَنَتُهُمْ لِسَائِرِ الْمُخَالِفِينَ

يُوقَّتُ فِي ذَلِكَ التَّعْذِيبِ وَقْتًا . وَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ فِي الْأَخْبَارِ ، أَنَّهَا الْأَوْقَاتُ الْمُقَارِبَةُ لِلدَّفْنِ ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعَيِّنُ ذَلِكَ .

٣ فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتِ الْآخِرَةُ وَقْتُ الْمَجَازَاةِ ، فَكَيْفَ نُعَذِّبُ فِي الْقَبْرِ وَهُوَ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا ؟

٦ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْقَلِيلَ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْمُعَاقِبُ ، قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعَجِّلَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا لِبَعْضِ الْمَصَالِحِ ، كَمَا يَفْعَلُ فِي تَعْجِيلِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهَا ، فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِالْمَيِّتِ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ .

٩ فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ بِمَوْتِهِ وَبِالْمَعَايِنَةِ قَدْ زَالَ عَنْهُ التَّكْلِيفُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِ ؟

١٢ قِيلَ لَهُ : إِنَّا لَمْ نَقُلْ إِنَّ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لَهُ خَاصَّةٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَإِنَّمَا نَقُولُ إِنَّهُ مَصْلَحَةٌ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِ الْمَوْتَى قَبْلَ نُزُولِ الْمَوْتِ بِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا تُصَوِّرَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ عُوِّجِلَ بِذَلِكَ ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَنْ يَنْصَرِفَ عَنِ الْمَعَاصِي ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَطْفًا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ هَذَا التَّعْذِيبَ .

١٥ فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ إِنَّ مَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ يُسَمَّى مُنْكَرًا وَنَكِيرًا ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَسْمِيَتُهُمْ بِمَا هُوَ إِلَى التَّنْفِيرِ أَقْرَبُ ، وَالْمَلَائِكَةُ عِنْدَكُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ؟

١٨ قِيلَ لَهُ : إِنَّ التَّسْمِيَةَ إِذَا كَانَتْ لِقَبًا يَقَعُ بِهِ دَمٌ ، لِأَنَّ الدَّمَ إِنَّمَا يَقَعُ بِفَائِدَةِ الْأَسْمِ ، وَالْأَلْقَابُ هِيَ كَالْإِشَارَاتِ لَا فَائِدَةٌ تَحْتَهَا .

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَدْ سُمِّيَ الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ بِظَالِمٍ وَحَارِثٍ وَكَلْبٍ وَكَلْبِيبٍ ، إِلَى مَا شَاكَ ذَلِكَ ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسَمَّى مَنْ يُعَذِّبُ فِي الْقَبْرِ بِذَلِكَ أَيْضًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

٢٠٣ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسَمَّى بِذَلِكَ مَنْ حَيْثُ يَهْجُمُ عَلَى ذَلِكَ / الْحَيِّ ، عِنْدَ إِحْيَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِيَّاهُ ، وَإِكْمَالِهِ عَقْلَهُ عَلَى وَجْهِ يُنْكِرُهُ ، فَيُسَمَّى لِأَجْلِ ذَلِكَ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ إِنَّهُمْ يُثَابُونَ فِي الْقَبْرِ كَمَا قُلْتُمْ فِي أَهْلِ النَّارِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْرِفُ مَنَزِلَتَهُ مِنَ الثَّوَابِ فَيُسَرُّ بِذَلِكَ ، وَهَذَا [٣٤] لَا يَمْتَنِعُ .

فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ ذَلِكَ ، فَقَدْ رُويَ فِيهَا الْأَخْبَارُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَصِحُّ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مِنَ الصَّلَاحِ لِلْمَكْلُفِينَ ، فَالْمَنْعُ مِنْهُ لَا يَصِحُّ ، وَمَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ وَالْإِجْمَاعِ
يَجِبُ أَنْ يُقَالَ بِهِ . وَمَا عَدَاهُ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ إِذَا لَمْ يُمْنَعِ الدَّلِيلُ .

وَرُبَّمَا سَأَلُوا فِي ذَلِكَ مَسَائِلَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ ، وَقَدْ يُقْتَلُ الرَّجُلُ
فَيُجْعَلُ رَأْسُهُ مَذْفُونًا فِي مَوْضِعٍ وَجَسَدُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ عِلْمِنَا بَأَنَّ
فِي أَيِّ وَقْتٍ نَنْبِشُ عَنِ الْقَبْرِ ، نَجِدُ الْمَيِّتَ بِحَالَةِ الْمَوْتَى ؟ وَكَقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْمَيِّتَ لَا بُدَّ مِنْ
زَوَالِ الرُّوحِ مِنْ بَدَنِهِ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُعَذَّبَ وَقَدْ فَارَقَهُ الرُّوحُ ؟ وَكَقَوْلِهِمْ : قَدْ يَمُوتُ
فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يَغْرَقُ فِي الْمَاءِ الْغَرِيقُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِهِ : أَنَّ أَكْلَ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ قُدْرَتِهِ تَعَالَى ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا ،

بأن يُجْمَعَ بَيْنَ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ ، وَبَيْنَ الرُّوحِ وَالْجِسْمِ ، وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ الْمُتَفَرِّقَةِ .

وَبَعْدُ : فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ صَحَّ أَنْ فِي بَعْضِهِمْ لَا يُمْكِنُ عَذَابُ الْقَبْرِ أَنْ تُشْكِرَ
صِحَّتَهُ فِي سَائِرِهِمْ ، كَمَا ثَبَتَ فِي الشُّهَدَاءِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَحْيَاهُمْ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ ﴾ [الآية ١٦٩ سورة آل

عمران] ، أَنْ نَحْكُمَ فِي كُلِّ مَيِّتٍ وَقَتِيلٍ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا
غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [الآية ٤٦

سورة غافر] ، يَدُلُّ عَلَى عِقَابٍ مُعَجَّلٍ قَبْلَ الْآخِرَةِ . لَكِنْ ذَلِكَ إِنْ دَلَّ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى

آلِ فِرْعَوْنَ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ طَرِيقَةُ الْقِيَاسِ ، فَالْأَقْرَبُ
أَنْ يُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَخْبَارِ الظَّاهِرَةِ .

فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْمَيِّتَ لَا يَصِحُّ إِعَادَةُ حَيَاتِهِ ، عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ

الْعَرَبِ . فَالِدَّلَالَةُ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِعَادَتِهِمْ إِذَا أَفْنَاهُمْ ، وَعَلَى إِعَادَةِ

الْحَيَاةِ إِلَيْهِمْ ، عَلَى مَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ ، وَعَلَى مَا ثَبَتَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ .

/فَصْلُ/

فِيمَا يُشْنَعُونَ عَلَيْنَا ، فِي ذِكْرِ الْمَوَازِينِ وَالشَّفَاعَةِ

وَالصُّحُفِ وَالصُّرَاطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٣

إِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ قَدْ دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَوَازِينِ وَالشَّفَاعَةِ ، [٣٤ظ] وَعَلَى إِثْبَاتِ الْمُسَاءَلَةِ وَرَفْعِ الْكُتُبِ بِالْيَمِينِ وَبِالشَّمَالِ ، فَكَيْفَ تُنْكِرُونَ ذَلِكَ وَتَقُولُونَ بِأَنَّ الْمِيزَانَ مِنَ اللَّهِ هُوَ الْعَدْلُ ، وَتَقُولُونَ أَنْ لَا شَفَاعَةَ لِلْمُجْرِمِينَ ، وَلَا تُثَبِّتُونَ الصُّرَاطَ كَمَا يَقُولُهُ الْعَامَّةُ ؟

٦

قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعَدْلِ يُثَبِّتُونَ الْمَوَازِينَ وَلَا يُنْكِرُونَهَا كَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ هِيَ الْأَعْمَالُ ، وَقَدْ تَقَضَّتْ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهَا الْإِعَادَةُ ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ فِيهَا لَمَّا صَحَّ أَنْ تُوزَنَ ، فَقَالَ لِأَجْلِ ذَلِكَ : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - ذَكَرَهُ وَأَرَادَ بِهِ الْعَدْلَ ، لَمَا كَانَ الْمِيزَانُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ الْعَدْلِ ، وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِهَا ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ .

١٢

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَكُونُ الْوِزْنُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَاضِ ؟ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْمَكْلَفَ قَدْ وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَنْ يَكْتُبُ حَسَنَاتِهِ وَسَيِّئَاتِهِ ، فَلَا يَمْنَعُ مِنْ وَزْنِ الصُّحُفِ الَّتِي فِيهَا الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، فَإِذَا رَجَحَتْ كِفَّةُ الْحَسَنَاتِ ، كَانَ عَلَامَةً كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِذَا رَجَحَتْ كِفَّةُ السَّيِّئَاتِ ، كَانَ عَلَامَةً كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ .

١٥

فَإِنْ قِيلَ : أَتُجَوِّزُونَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟

١٨

قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ قَاطِعٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَامَةً كِفَّةُ الْحَسَنَاتِ الضُّوءُ ، وَعَلَامَةً كِفَّةُ السَّيِّئَاتِ الظُّلْمَةُ . وَقَدْ يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَلَامَاتِ .

فإن قيل : ما الفائدة في ذلك والله - تعالى - عالم بمفارقة أهل الجنة أهل النار ، ولا بُدَّ قبل ذلك من أن يكون تعالى أعلم أوليائه من أهل الجنة أنهم آمنون من عذاب الله ، فأَيُّ فائدة فيما تقولون ؟

٣

قيل له : إنَّ المكلف في الدنيا إذا تصوّر في ذلك الوقت العظيم الجامع لكلِّ الخلائق ، أنَّ حالته في كونه من أهل الجنة أو من أهل النار ، ستظهر في الآخرة ، يكون لطفًا له ، وأيضًا يناله / الشُّرُورُ العظيم ، ففيه ما ذكرناه من الفائدة . وقد

٢٠٥

حكى الله - تعالى - في بعض أهل الجنة أنه قال : ﴿ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [الآية ٢٦ سورة يس] . والشُّرُورُ الذي يلحق المرء بظهور منزلته العظيمة للأولياء عظيم ، وكذلك سُورُهُ بظهور ذلك لأعداء الدين يعظم ، فصار ذلك لطفًا من هذا الوجه ، [٣٥] وكذلك قولنا في مُناوَلَةِ الصُّحُف باليمين لأهل الجنة ، وبالشُّمال لأهل النار ، لأنَّ عند ذلك يظهر ما ذكرناه ، وكذلك القول في تشويد الوجوه وتبييضها .

١٢

وكذلك القول في أن يقال له : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الآية ١٤ سورة الإسراء] ، إن كنتم تُصدِّقون بقراءة كلِّ أحد ، فما قولكم فيمن لا يعرف الكتابة واللغة ؟ أيدخل في هذه الجملة أم لا ؟

١٥

فإن قلتم : يدخل فيها فكيف يدخل مع تعذّر ذلك عليه ؟ وإن قلتم لا يدخل فيه ، فقد تركتم العموم بلا دليل .

١٨

قيل له : إنَّه لا يمتنع ذلك في الكلِّ ، وأن يكون تعالى يُعرفهم الكتابة والقراءة ، فيتأني ذلك من الجميع ؛ لأنَّه تعالى عمّ بقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الآية ١٣ سورة الإسراء] .

فإن قيل : أفيصح ما يُذكر في الصراط ؟

- قِيلَ لَهُ : أَمَّا عَلَى مَا تَقُولُهُ الْعَامَّةُ فِي وَصْفِهِ ، وَعَلَى مَا تَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ ، فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بَعْدَ الْحَاسِبَةِ ، لِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَمْرُهُمْ عَلَى بَابِ النَّارِ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَدَلَ إِلَيْهَا وَقُدِفَ فِيهَا ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَجُوزُ عَلَيْهَا وَيَنْجُو مِنْهَا . وَذَلِكَ أَيْضًا مِنَ الْمَصَالِحِ لِلْمُكَلَّفِ ، إِذَا تُصَوِّرَ ذَلِكَ فَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [الآية ٧١ سورة مريم] ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَالْقُرْبَ مِنْهَا ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى سُورٍ مَضْرُوبٍ فِيهِ [كذا] أَلْفُ مَكَانٍ لِلشَّيَارِ ، وَهِيَ الْمَكَانُ الَّذِي يَجْتَازُونَ مِنْهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : / ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَّهُمْ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ ﴿[الآيتان ١٣ ، ١٤ سورة الحديد] ، فَبَيَّنُوا لَهُمْ ، أَنَّهُمْ أَوْتُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ ، فَالضَّرَاطُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، هَذَا الطَّرِيقُ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

- فَإِنْ قِيلَ : هَلَّا صَحَّ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ ؟ قِيلَ لَهُ : إِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ طَرِيقًا لِلْمَاشِي وَلَا يَتِمَكَّنُ لَهُ ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْآخِرَةِ وَلَا تَكْلِيفَ أَنْ يُؤْمَرُوا عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ لَوْ أُمِكنَ ذَلِكَ أَيْضًا .
- فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ [٣٥ظ] طَرِيقًا سَهْلًا مَسْلُوكًا وَيُشَارِكُ فِيهِ أَهْلُ النَّارِ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ ؟

- قِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ وَإِنْ شَارَكُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي الْمَشْيِ ، فَفِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغَمِّ الَّذِي قَدْ شَاهَدُوا عِنْدَ الْحَاسِبَةِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ ، مَا لَا يُؤْثِرُ ذَلِكَ فِيهِمْ . وَأَهْلُ الْجَنَّةِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ السُّرُورِ ، مَا لَا يُؤْثِرُ فِيهِمْ مُسَاوَاةُ أَهْلِ النَّارِ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ .
- فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ حُفَاةَ غُرَاةٍ غُرْلًا ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّهْتِكِ ؟

قِيلَ له : إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْكُلِّ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ بِهَذَا الْوَصْفِ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَكْسُو أَهْلَ الْجَنَّةِ بِمَا يَلِيْقُ بِالثَّوَابِ ، وَيَكْسُو أَهْلَ النَّارِ بِمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي الْكِتَابِ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْأَوْقَاتِ هَذَا التَّكْشِفُ ؟

قِيلَ له : قَدْ رُوِيَ عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَنْظُرُ إِلَى بَعْضٍ ، وَالْحَالُ تِلْكَ الْحَالُ .

وَبَعْدُ : فَإِنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ إِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْ جِهَةِ التَّعَبُّدِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى صِغَارِ الصَّبِيَّانِ وَإِلَى عَوْرَةِ الْبَهَائِمِ ، فَإِذَا كَانَ التَّكْلِيفُ فِي الْآخِرَةِ زَائِلًا لَمْ يَمْتَنِعَ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ حَالَتَهُمْ تَتَغَيَّرُ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، وَالْقَوْلُ فِي الْمَحَاسَبَةِ وَالْمُسَاءَلَةِ ، إِذَا سَأَلُوا عَنْهُ وَعَمَّا فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ ، يُقَارِبُ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْمِيزَانِ ، فَلَا وَجْهَ لِإِطَالَةِ ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَتَقُولُونَ : إِنَّ أَهْوَالَ الْقِيَامَةِ تَنَالُ أَهْلَ الْجَنَّةِ كَمَا تَنَالُ أَهْلَ النَّارِ ، عَلَى مَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ . وَعَلَى مَا قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ يَنَالُهُمْ ، لِيَكُونَ مَوْقِعَ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ أَعْظَمَ ؟ قِيلَ له : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ ، بَلْ نَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى : ﴿ أَلَا إِنَّا

أَوَّلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الآية ٦٢ سورة يونس] ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَلَئِنْ دَلِيلَ الْعَقْلِ قَدْ أَوْجَبَ إِلَّا يَنَالُ الْمُسْتَحِقُّ لِلثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ غَمٌّ وَلَا أَلَمٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ ذَلِكَ فِي حَالِ التَّكْلِيفِ ، لِأَنَّهُ صَلَاحُهُ ، فَإِذَا زَالَ التَّكْلِيفُ لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ كَالظُّلْمِ ، يَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُنَا فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ فَهُوَ [٣٦] مَعْرُوفٌ ، وَنَزَعُ أَنْ مَنْ أَنْكَرَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ الْخَطَأَ الْعَظِيمَ ، لَكِنَّا نَقُولُ لِأَهْلِ الثَّوَابِ دُونَ أَهْلِ الْعِقَابِ ، وَلِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ دُونَ أَعْدَائِهِ ، وَيَشْفَعُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي أَنْ يَزِيدَهُمْ تَفْضِيلًا عَظِيمًا .

وقد يَجُوزُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ فِي الثَّوَابِ لِأَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَنْ تَصِحَّ الشَّفَاعَةُ إِلَّا فِيمَا
يَجُوزُ مِنَ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ أَنْ يُفْعَلَ وَالْأُفْعَلُ ، بَلْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَشْفَعَ إِلَيْهِ ، فِيمَا لَا بُدَّ
أَنْ يَفْعَلَ ، إِذَا كَانَتْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِ تُصَادِفُ ذَلِكَ الْفِعْلَ ، فَيُلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ الشَّرُورِ ٣
الْعَظِيمِ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَعَبَّدْنَا اللَّهَ - تَعَالَى - بِالْدُّعَاءِ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِالرَّحْمَةِ
وَالنُّعْمَةِ ، لَمَّا حَصَلَ لَنَا فِيهِ فَائِدَةٌ ، فَرَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، يُسَرُّ إِذَا أَثَابَهُمْ
تَعَالَى ، وَيُسَرُّ إِذَا تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِالزِّيَادَةِ . ٦

فَإِنْ قِيلَ : أَتَصِحُّ الشَّفَاعَةُ فِي مَزِيدِ التَّفَضُّلِ لِمَنْ حَالَتُهُ مَوْفُورَةٌ فِي النِّعَمِ ؟

قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى [ذَلِكَ] فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ ٩
إِلَّا لِمَنْ أَرْتَضَى ﴾ [الْآيَةُ ٢٨ سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ] ، فَوَصَفَ ذَلِكَ شَفَاعَةً ، وَإِنْ كَانَ لِأَهْلِ
الْجَنَّةِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَمَلَةِ الْعَرْشِ : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ ١٠
بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الْآيَةُ ٧ سُورَةُ غَافِرٍ] .

- ١٢ / وَالْاِسْتِغْفَارُ يَجْرِي مَجْرَى الشَّفَاعَةِ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي النِّعَمِ
وَالْإِحْسَانِ ، قَدْ تُطَلَّبُ بِالشَّفَاعَاتِ ، كَمَا أَنَّ التَّخْلُصَ مِنَ الشَّدَائِدِ قَدْ يُطَلَّبُ
بِذَلِكَ . وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى إِزَالَةِ الضَّرَرِ لَا يَصِحُّ ، فَصَارَ
قَوْلُنَا فِي الشَّفَاعَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فِي صِحَّةِ كَوْنِهَا شَفَاعَةً ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ : إِنَّ الشَّفَاعَةَ ١٥
لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعِي أَنْ يُعْرَفَ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ يَشْفَعُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لِأَيِّ
الْفَرِيقَيْنِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ يَشْفَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ ١٨
وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [الْآيَةُ ١٨ سُورَةُ غَافِرٍ] ، بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَاقِ إِذِ
الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ ﴾ [الْآيَةُ ١٨ سُورَةُ غَافِرٍ] ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ صَرْفِ قَوْلِهِ :
﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ ﴾ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لِلدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا ٢٠٨
لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [الْآيَةُ ٩٢ سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ] ، وَلَا نُضَرَّةَ أَعْظَمَ مِنَ التَّخْلِيصِ
مِنَ النَّارِ الدَّائِمَةِ ، فَإِذَا نَفَاها ثَبَتَ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُمْ ، وَبِقَوْلِهِ : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى

نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ [٣٦ظ] وَلَا تُنْفَعُهَا شَفَعَةٌ ﴿[الآية ١٢٣ سورة البقرة]، فالقرآن يدل في إثبات الشفاعة على ما ذكرنا، دون الذي قالوه، وإنما تعلقوا بأخبار أكثرها مضطربة، وما يُعرف منها فهو ما روي «إن شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، وذلك إن صحَّ فالمراد به إذا تابوا وأنابوا.

وقد قال أبو علي - رَحِمَهُ اللهُ : إنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَهُوَ يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ وَالْغَضَبَ وَالسُّخْطَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ لِلرَّسُولِ ﷺ، أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ، وَمِنْ حَقِّ الشَّافِعِ أَنْ يَكُونَ مُحِبًّا لِمَنْ يَشْفَعُ لَهُ رَاضِيًا عَنْهُ، وَهَذَا يُوجِبُ إِنْ كَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَشْفَعُ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ رَاضِيًا عَمَّنْ سَخِطَ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ.

وقال أيضًا : إِنَّ الشَّفَاعَةَ فِي الدُّنْيَا لِلْمُذْنِبِ لَا تَصِحُّ، وَلَا تَحْسُنُ مَعَ الْإِضْرَارِ، وَإِنَّمَا تَحْسُنُ إِذَا تَابَ وَتَرَكَ الْإِضْرَارَ، لِأَنَّ مَنْ جَنَى عَلَى غَيْرِهِ، بَأَنْ قَتَلَ لَهُ وَلَدًا أَوْ سَلَبَهُ مَالًا، إِذَا شَفَعْنَا إِلَيْهِ وَسَأَلْنَا الْعَفْوَ عَنْهُ، وَقُلْنَا هُوَ مُقِيمٌ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلَادٍ، كَانَ ذَلِكَ لَا يَحْسُنُ، وَهَذَا يَمْنَعُ مِمَّا قَالُوهُ إِذَا صَحَّ، لَكِنْ أبا هاشم - رَحِمَهُ اللهُ - يقول : قَدْ تَصِحَّ الشَّفَاعَةُ مَعَ كَوْنِ الشَّفِيعِ سَاحِطًا، / وَقَدْ تَصِحَّ بِلا تَوْبَةٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَارِفُ خِلَافَهُ، وَيَقُولُ : إِنَّ الرُّجُوعَ فِي ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِلَى السَّمْعِ الْوَارِدِ فِيهِ.

وقال أبو علي - رَحِمَهُ اللهُ : إِنَّ أَهْلَ النَّارِ إِذَا دَخَلُوا النَّارَ، لَمْ يَصِحَّ خُرُوجُهُمْ مِنْهَا، لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِقَابِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْمُتَضَادِّ، وَلَوْ تَخَلَّصُوا بِالشَّفَاعَةِ لَمْ يَخْلُ حَالُهُمْ إِذَا أَدْخَلَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ، مِنْ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ أَوْ التَّفْضِيلِ، وَالْعَقْلُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ لَا ثَوَابَ لَهُمْ، وَالسَّمْعُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَكْلَفَ فِي الْجَنَّةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ التَّفْضِيلِ وَأَنْ يَكُونُوا مِنْ خَدَمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَهَذَا أَيْضًا يَمْنَعُ مِمَّا قَالُوهُ فِي الشَّفَاعَةِ.